٧

أقسام القرآن

ويليه

أمثال القرآن

(قطعة منه)

تأليف

شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية

(٦٦١ - ٧٢٨هـ)

تحقيق

عبد الله بن علي السليمان آل غيهب

دار العمرية للنشر والتوزيع

أقسام القرآن

ويليه

أمثال القرآن

ⓒ دار العمرية للنشر والتوزيع ، 1445هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

ابن تيمية ، أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام

أقسام القرآن، ويليه أمثال القرآن

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية - عبد الله علي السليمان - ط1 - الرياض، 1445هـ

154ص؛ 17×24سم

ردمك: 978-603-05-1593-6

رقم الإيداع 1445/25284

رقم الإيداع: 1445/25284

ردمك: 978-603-05-1593-6

الطبعة الأولى

2024م/ 1445هـ

دار العمرية للنشر والتوزيع

المملكة العربية السعودية - الرياض

00966 532 012 171 @dar_alomariah

dar.alomariah@gmail.com

أقسام القرآن

ويليه

أمثال القرآن

(قِطْعَةٌ مِنْهُ)

تأليف

شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية

(٦٦١ - ٧٢٨هـ)

تحقيق

عبد الله بن علي السليمان آل غيهب

دار العمرية للنشر والتوزيع

بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله بارئ النَسَم، مُحلّ القَسَم، أحمدُه سبحانه على ما أَوْلانا من النِعَم، وكفانا من النِقَم، وأشهدُ أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ مُحمَّدًا عبدُه ورسولُه، المنعوت بأعظم الشِيَم، المبعوث إلى أكرم الأُمَم، صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه وسلم تسليمًا كثيرًا.

أما بعد:

فهاتان رسالتان لطيفتان حجمًا ومبنى، شريفتان موضوعًا ومعنى، من تصنيف شيخ الإسلام أبي العبَّاس تقيِّ الدِّين أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيميَّة ﷺ، الأولى في الكلام على الأقسام الواردة في القرآن، والأخرى في الكلام على ما مثَّل الله تعالى به القرآن والإيمان.

ومع أهميتهما وجلالة مصنفهما فإنه لم يُقدَّر لهما الذيوع والانتشار، بل باتتا متواريتين عن الأنظار، حتى إنَّ السُّيوطيَّ -رغم سعة اطلاعه- لم يذكرهما في «**الإتقان**»[(١)]، بل اقتصر على ابن القيم عند الكلام على «**أقسام القرآن**» وأنه أفرده بالتصنيف في مجلَّد سماه «**التبيان**»، واقتصر على الماورديِّ عند الكلام على «**أمثال القرآن**» وذكر أنه أفرده بالتصنيف.

---

(١) (٤/ ٤٤، ٥٣).

والرسالة الأولى «أقسام القرآن» تُنشر هنا كاملة لأوَّل مرَّة ولله الحمد والمنَّة، وسبق أن نُشرت في «مجموع الفتاوى» (١٣/ ٣١٤-٣٢٨) أوراقٌ متفرِّقةٌ من أوَّلها ووسطها وأواخرها، وهي قطعةٌ يسيرةٌ منها (= أقل من الربع).

والرسالة الثانية «أمثال القرآن» تُنشر قطعةٌ منها هنا لأوَّل مرَّة.

والله الموفِّق والمسدِّد والمعين.

وكتب
عَبْدالله بن عَلي السُّلَيمَان آل غَيْهَب
الرياض
البريد الإلكتروني: a.a.q2@icloud.com
الجوال: ٠٠٩٦٦٥٥٤٤٤٥٧٨٣

أقسام القرآن

تأليف

شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس

أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام ابن تيمية

(٦٦١ - ٧٢٨هـ)

تحقيق

عبد الله بن علي السليمان آل غيهب

التَّعْرِيفُ بِالنَّصِّ المُحَقَّقِ

- توثيقُ نسبةِ النَّصِّ المحقَّقِ إلى مُصنِّفِه
- تحريرُ العُنوان
- تاريخُ النَّصِّ المُحقَّقِ
- موضوعُ الكِتاب
- العلاقة بين الكِتابِ وكتابِ «التِّبْيانِ» لابنِ القيِّمِ
- قِيمةُ الكِتابِ العِلْمِيَّةِ وأَثَرُه
- وَصْفُ الأُصولِ الخطِّيَّةِ المُعْتَمَدَة
- مَنْهَجُ التَّحقيق
- نماذجُ مِنْ صُوَرِ الأُصولِ الخطِّيَّةِ المُعْتَمَدَة

تَوْثِيقُ نِسْبَةِ النَّصِّ المُحَقِّقِ إِلَىٰ مُؤَلِّفِهِ

دلَّت على صحَّة نسبة النَّصِّ المحقَّق إلى مصنِّفه دلائلُ ماديَّة ومعنويَّة، داخليَّة وخارجيَّة؛ من أبرزها:

١- تسمية تلاميذ المصنِّف لها ضمن مصنَّفاته؛ حيث ذكر ابن رشيِّق[١] وابن عبد الهادي[٢] أنَّ للشَّيخ مصنَّفًا في «أقسام القرآن».

٢- النسبة الصريحة إلى الشَّيخ في الأصول الخطيَّة؛ حيث جاءت نسبة النَّصِّ المحقَّقِ إلى الشَّيخ صريحةً في الأصلين الخطِّيَّين؛ ففي أوَّل نسخة الأصل: (قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميةَ ﷺ ورضي عنه وقدَّس روحَه ونوَّر ضريحَه وأثابه الجنَّة بمنِّه: فصل في أقسام القرآن...)، وفي آخرها: (... آخر كلام شيخ الإسلام أبي العباس ابن تيمية)، وفي غاشية (ل): (جزء فيه إقسام القرآن. من كلام شيخنا... تقيِّ الدِّين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني تغمده الله برحمته).

٣- وقوع الرِّسالة ضمن مجموع رسائل من تصنيف الشَّيخ؛ حيث وقعت الرِّسالة -في نسخة (ل)- ضمن مجموع خطِّيٍّ جليلٍ -والظَّاهر أن ناسخه أحد تلاميذه- يحوي رسائل ومسائل في التفسير، وجميعها من تصنيفه، كما هو مصرَّح به في غاشية المجموع، ومما ذكر فيه: (أمثال القرآن وأقسامه).

---

(١) «أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية-الجامع» (ص٣٦٢).

(٢) «العقود الدرية» (ص٥٣).

٤- النقل عن الرِّسالة مع التَّصريح بالنسبة إلى الشَّيخ:

☐ فقد أفاد ابنُ القيم من هذه الرِّسالة -بل بنى كتابه «**التبيان**» عليها، كما سيأتي (ص١٩)-، ونقل كثيرًا منها، وصرَّح في مواضع بنسبة الكلام المنقول إلى الشَّيخ[١]، ولم يُسمِّ المصدر.

☐ وأحال عليها ابنُ مفلح في حاشيته على «**المحرَّر**» للمجد ابن تيميَّة، وصرَّح باسمها، قال: (وكذا ذكر حفيدُه الشَّيخُ تقيُّ الدِّين في «**أقسام القرآن**» أن أفضل الأيام يوم النحر)[٢].

(١) انظر: «التبيان» (ص٢٤) وموضعه من كتابنا (ص٥١)، (ص٣٧) وموضعه من كتابنا (ص٥٤).

(٢) «النكت والفوائد السنية» (١/ ١٧٠)، وموضعه من كتابنا (ص٥٩).

تَحرِيرُ العُنوَان

لا شك أنَّ موضوع الرِّسالة وعنوانها ظاهرٌ جدًّا؛ فمادَّتُها ومستهلُّها وتسمية من سمَّاها من أصحاب الشَّيخ وما وردت به الأصول الخطيَّة= ناطقٌ بذلك ومصرِّحٌ به، وهو: «**أقسام القرآن**».

قال ابن رشيِّق: (قاعدة في: **أقسام القرآن**)، وقال ابن عبد الهادي: (كتاب: **أقسام القرآن**)، وقال ابن مفلح: (ذكر حفيده الشيخ تقي الدين في: «**أقسام القرآن**»)، وفي غاشية (ل): (جزء فيه: **إقسامُ القرآن**)، وقال الشَّيخ في أوَّلها: (فصل في أقسام القرآن. وهو سبحانه يُقسم بأمورٍ على أمورٍ...).

وهذا كافٍ في معرفة العنوان من حيث الجملة. ويبقى الكلام على ما يتعلَّق بضبط أوَّل الكلمة؛ هل هو الكسر «إِقسام» على المصدرية، أو الفتح «أَقسام» على أنها جمع «قَسَم»؟ حيث تردَّد الضَّبط في نسخة (ل)، فضُبطت بالكسر في غاشية النُّسخة: (جزء فيه إِقسامُ القرآن)، وضُبطت بالفتح في أوَّلها: (فصل في أَقسام القرآن)، وأهمل الضَّبط في غاشية المجموع إلا أنه إلى الفتح أقرب: (أمثال القرآن وأقسامه).

والثَّاني هو المشهورُ المتبادرُ إلى الذِّهنِ والمستقرُّ في كتب الفنِّ كـ«**الإتقان**» و«**الزيادة والإحسان**»، وكتب الفهارس ونحوها كـ«**كشف الظنون**» و«**أبجد العلوم**»، وهو الموافق لما ورد عند ابن رشيق وابن عبد الهادي[1] وابن مفلح، والأشبه بنسق العنونة عند اقتران المؤلفات -فقد اقترنا بالذِّكر عند أصحابه، واقترنا بالورود في الأصل الخطي-.

---

(١) ضُبطت كذلك في نسخة فاضل أحمد (١١٤٢)، (١٦/ و)، وهي نسخة عتيقة.

تاريخُ النَّصِّ المُحقَّقِ

من الموضوعات التي أكثر الشَّيخ الكتابة فيها في أواخر حياته: التفسيرُ وعلوم القرآن، **قال ابن رشيِّق**(١): (لما حُبِس في آخر عمره كتبتُ له أن يكتب على جميع القرآن مرتبًا على السور، **فكتب يقول:** «إن القرآن فيه ما هو بيِّن في نفسه، وفيه ما بيَّنه المفسرون في غير كتاب؛ ولكن بعض الآيات أشكل تفسيرها على جماعة من العلماء، فربما يطالع الإنسان عليها عدَّة كتب ولا يتبيَّن له تفسيرها، وربما كتب المصنِّفُ الواحدُ في آيةٍ تفسيرًا ويفسِّر نظيرها بغيره، فقصدت تفسير تلك الآيات بالدليل؛ لأنَّه أهم من غيره، وإذا تبين معنى آية تبين معاني نظائرها».

وقال: «قد فتح الله عليَّ في هذا الحصن في هذه المدَّة من معاني القرآن ومن أصول العلم بأشياء مات كثير من العلماء يتمنَّونها، وندمتُ على تضييع أكثر أوقاتي في غير معاني القرآن»، أو نحو هذا. وأرسل إلينا شيئًا كثيرًا مما كتبه من هذا الجنس(٢)، وبقي شيءٌ كثيرٌ في سلَّة الحكم عند الحكَّام لما أخرجوا كتبه من عنده، وتوفي وهي عندهم إلى هذا الوقت(٣) نحو أربع عشرة رِزْمة).

---

(١) «أسماء مؤلفات ابن تيمية لابن رشيِّق-الجامع» (ص٣٥١-٣٥٢)، ونقله عنه ابن عبد الهادي في «العقود الدرية» (ص٤٠-٤١).

(٢) قوله: «من هذا الجنس» كذا عند ابن رشيِّق وابن عبد الهادي في «العقود»، وفي نسخة منه: «في هذا الحبس»، وهو أشبه بالسياق.

(٣) بقيت في سلَّة الحكم نحو (١٤) عامًا من وفاته، ثم أُخلي عنها سنة (٧٤٢هـ)، انظر: «البداية والنهاية» (١٨/ ٤٤٠).

ورسالتنا منتظمةٌ في هذا السِّلك، وموضوعها وأسلوبها أشبه بكتابات الشَّيخ المتأخِّرة، وكذا ما ورد في الرِّسالة[١] من إحالة على مواضع بسطه لبعض المسائل هو الآخر يشير لذلك؛ فإنه أفاض الكلام عليها في مصنَّفاته المتأخِّرة.

وحال النسخة (ل) أيضًا يشهد بذلك؛ فقد وقعت ضمن مجموع خطِّيٍّ جليلٍ يحوي رسائل ومسائل في التفسير للشَّيخ ﷺ، وحال هذه الرسائل يحاكي ما نُقل عنه، فهو يعمد إلى آيات من السُّورة فيفسِّرها ويتكلَّم عليها، وهكذا. بالإضافة إلى ما تضمَّنته بعض الرسائل من إحالاتٍ على كتبٍ متأخِّرة.

فالظَّاهر من حال الرِّسالة وأسلوبها وموضوعها ونسختها وإحالاتها أنها من مصنَّفاته المتأخِّرة.

❁❁❁

وثم مواضع في الرِّسالة يحتمل أن تكون مزيدةً -زادها الشَّيخ لاحقًا- وليست من أصل الكتابة الأولى، وهي تأتي في نسخة الأصل على هيئة إلحاقاتٍ مطوَّلةٍ أو مواضع مبيَّضةٍ مكمَّلةٍ بخطِّ النَّاسخ وغيره، فمن ذلك: قوله (ص٥٢): (مع أنَّ الإقسام هنا بالرَّبِّ تعالى...) إلى (ص٥٧): (... وتفصيل هذا يطول)، ومن القرائن الماديَّة والمعنويَّة على هذا:

١- أن جلَّه استطرادٌ، وإلا فالسِّياق: (وكذلك قولُه: ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا ۝١ وَٱلۡقَمَرِ إِذَا تَلَىٰهَا ۝٢ وَٱلنَّهَارِ إِذَا جَلَّىٰهَا ۝٣ وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰهَا ۝٤ وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَىٰهَا ۝٥ وَٱلۡأَرۡضِ وَمَا طَحَىٰهَا ۝٦ وَنَفۡسٖ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلۡهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقۡوَىٰهَا ۝٨ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدۡ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾[٢]، قد قيل: إنَّ هذا هو جوابُ القسم وإن حُذفت منه اللَّام. فإن كان كذلك؛ فهو من الجواب المذكور؛ وإلا فذِكرُ: ﴿فُجُورَهَا وَتَقۡوَىٰهَا﴾؛ كقوله: ﴿إِنَّ سَعۡيَكُمۡ لَشَتَّىٰ﴾[٣]،

---

(١) انظر: (ص٤٦).
(٢) الشمس: (١-١٠).
(٣) الليل: (٤).

ثم في (ص٥٧): (فإذا كان جوابُ القسم محذوفًا في الكلام؛ كان في ذكر المقسَم به ما يدلُّ عليه، كما تقدَّم في: ﴿صٓ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ﴾[1]...)، وأتمَّ ذكر الأمثلة من القرآن على هذا النَّوع من القَسَم.

٢- أن مقدارًا كبيرًا منه -من قوله (ص٥٣): (الأنام وهو يتضمن...) إلى قوله (ص٥٥): (...فأخبر أنهم إذا استغفروا الله)- جاء ملحقًا في الطرَّر.

٣- أنَّ ما ورد من هذا المقدار في الصُّلب فبعضه بخطِّ النَّاسخ الآخر، لا النَّاسخ الأصليِّ.

فلعل هذا الكلام -أو أغلبه- كان في الأصل المنقول منه في أوراقٍ طيَّارةٍ وقصاصاتٍ ملحقةٍ؛ فتناوب على استدراكها النَّاسخان في وقتٍ لاحقٍ.

---

(١) ص: (١).

مَوضُوعُ الكِتَاب

تتناول هذه الرِّسالة الأقسام الواردة في القرآن باعتبار أنواعها وحالاتها، لا باعتبار أفرادها؛ فليس المرادُ تتبُّع أفراده الواردة في القرآن وحصرها، كما قد يتبادر لأذهان البعض أوَّل وهلةٍ.

وقد قدَّم الشَّيخُ للرِّسالة بمقدِّمةٍ قعَّد فيها للموضوع وأصَّل له (ص٣٩-٤٣)، ثم شرع بعد ذلك -من (ص٤٣) حتى آخر الرِّسالة- في النَّشر والبيان لما قدَّم، فيشبه أن تكون مقدِّمتها متنًا وما بعدها شرحًا وبيانًا.

فاستهلَّها ببيان وقوع القسم في القرآن، وأنه سبحانه يقسم بأمرين:

١- نفسه المقدسة الموصوفة بصفاته.

٢- آياته المستلزِمة لذاته وصفاته.

وقرَّر أنَّ إقسامَه ببعض المخلوقات دليلٌ على أنَّه من عظيمِ آياته.

وبيَّن أنَّ «القَسَم»: إمَّا على جملةٍ خبريَّةٍ -وهو الغالبُ-؛ وإمَّا على جملةٍ طلبيَّةٍ.

وأنَّ الغرض من «القَسَم» هو: إما تحقيقُ المُقسَم عليه، أو محضُ القسم.

وقرَّر أنَّ «القَسَمَ» يُراد به توكيدُ «المقسَمِ عليه» وتحقيقُه؛ وحينئذ: فلا بُدَّ أن يكون ممَّا يَحسن فيه ذلك؛ كالأمور الغائبة والخفيَّة إذا أُقسم على ثبوتِها.

وأمَّا الأمورُ المشهودة الظَّاهرة -كالشَّمس والقمر واللَّيل والنَّهار والسَّماء والأرض-؛ فلا يُقسَمُ عليها، ولكن يُقسَم بها.

وقرَّر أيضًا أنه سبحانه:

□ تارةً يذكر جوابَ القسَم -وهو الغالبُ-.

□ وتارةً يحذفه، كما يحذف جواب «لو» كثيرًا، ومثل هذا حذفه من أحسن الكلام؛ إذ ليس في ذكره زيادةٌ على ما دلَّ عليه الشَّرط.

وما حذف فهو على حالين:

□ إما أن يكون مرادًا، لكونه قد ظهر وعُرف. فإن كان في نفس المقسَم به ذِكرُ ما يُقسَم عليه؛ حَسُنَ الحذفُ، فإنَّه يحصل المقصودُ بذكر المقسَم به، وهذه طريقةُ القرآن.

□ وإما أن يكون غير مرادٍ، بل يُراد تعظيمُ المُقسَم به، وأنَّه ممَّا يُحلَف به.

ثم عقد فصلًا بيَّن فيه أنه سبحانه إنما يُقسِم على أصول «**الإيمان**» التي يجب على الخلق معرفتُها:

□ تارةً يُقسِم على **التَّوحيد**.

□ وتارةً يُقسِم على **أنَّ القرآن حقٌّ**.

□ وتارةً على **أنَّ الرَّسول حقٌّ**.

□ وتارةً على **الجزاء والوعد والوعيد**.

□ وتارةً على **حال الإنسان**.

ثم شرع في ذكر أمثلة ذلك من القرآن، مع الشرح والبيان؛ وحتى آخر الرسالة.

وتخلَّل بيانه فوائد وأبحاث جليلة في اللغة والتفسير والعقيدة والسلوك.

العَلاَقَة بين الكِتَابِ وكتَابِ «التِّبْيَانِ» لِابْنِ القَيِّمِ

وصفَ الحافظُ ابنُ حجر تصانيفَ العلَّامة ابن القيِّم رحمهما الله بقوله: (وكلُّ تصانيفه مرغوبٌ فيها بين الطوائف، وهو طويلُ النَّفس فيها، يتعانى الإيضاح جَهدَه؛ فيُسهب جدًّا، ومعظمُها من كلام شيخِه؛ يتصرَّف في ذلك، وله في ذلك ملكةٌ قويَّة، ولا يزال يدندن حول مفرداتِه، وينصرُها، ويحتجُّ لها)(١).

ورسالتنا هذه من شواهد ذلك؛ حيث تعدُّ القاعدةَ الأساس التي بنى عليها ابنُ القيم تبيانه، فنقل منها -خاصة مقدّمة الرِّسالة، فهي لبُّها وقاعدتها كما سبق بيانه- وأخذ جوهرها وأفكارها الرئيسة، ثم أبحر في ساحل المفسِّرين، فنقل ودقَّق وحقَّق، وأتى بالفرائد والفوائد، حتى استتمَّ كتابه في مجلَّد ضخمٍ.

وهو في كتابه هذا لم يصرِّح بالنقل عن الشَّيخ إلا في موضعين(٢)، ودون بيانٍ للمصدر -وهي رسالتنا-.

وقد تنوَّعت طريقته في النَّقل والإفادة؛ فربما نقل الكلام بحروفه، وربما تصرَّف تصرُّفًا يسيرًا واختصر أو زاد، وربما تصرَّف كثيرًا فأعاد صياغة الفقرة.

ومما يلاحظ عليه في نقله أنه قد يتجاوز أحيانًا بعضَ الجمل والكلمات المشكلة والغامضة -ولذا كثيرًا ما كنت أهرع إلى كتابه عند استغلاق موضع مما نقل من رسالتنا؛ فلا أجد فيه ما أطلب-؛ فلعلها كانت مستغلقةً في أصل الشَّيخ، فاضطرَّ ابنُ القيم إلى تجاوزها وصياغة الموضع بأسلوبٍ آخر.

---

(١) «الدرر الكامنة» (٥/ ١٣٩).

(٢) انظر: «التبيان» (ص٢٤) وموضعه من كتابنا (ص٥١)، (ص٣٧) وموضعه من كتابنا (ص٥٤).
وثم مواضع أخرى أيضًا، إلا أنَّ المقصود هنا ما نقله من رسالتنا هذه، دون ما نقله من غيرها.

قِيمَةُ الكِتَابِ العِلْمِيَّةِ وَأَثَرُه

تكتسب الرِّسالةُ أهميَّتها من جهات عدَّة:

□ من جهة متعلَّقها: «القرآن الكريم»؛ فشرف العلم بشرف المعلوم.

□ ومن جهة موضوعها: «أقسام القرآن»؛ فهو موضوعٌ شريفٌ جليلٌ، قد جعله السُّيوطي (ت: ٩١١هـ) في «الإتقان»[١] نوعًا من أنواع علوم القرآن، وتبعه طاش كبري زاده (ت: ٩٦٨هـ) في «مفتاح السعادة»[٢] فأورده من فروع علم التَّفسير، وذكره حاجي خليفة (ت: ١٠٦٧هـ) في «كشف الظنون»[٣]، وابن عقيلة (ت: ١١٥٠هـ) في «الزيادة والإحسان»[٤]، وغيرهم.

□ ومن جهة وضعها وتصنيفها وما فيها من سبق وافتراع وابتكار.

□ ومن جهة واضعها ومصنِّفها فهو إمامٌ شهد له القاصي والدَّاني، وله في التَّفسير ومعاني القرآن دقائق وأنظار. وهذا الضَّربُ من النَّظر والتَّصنيف -النَّظر الكلِّيِّ الموضوعيِّ في القرآن- مما امتاز به الشَّيخُ؛ كالكلام على موضوعات بعض سور القرآن، و«أقسام القرآن»، و«أمثال القرآن».

□ ومن جهة تواريها عن الأنظار وبُعدها عن أيدي المصنِّفين؛ فليست من موارد السَّابقين -خلا ابن القيم وابن مفلح-، ولم أقف على من ذكرها -سوى تلامذته كما سبق-، فضلًا عمن نقل عنها.

---

(١) (٤/٥٣).
(٢) (٢/٤٩٧).
(٣) (١/٥٤٧).
(٤) (٦/٤٦٣).

ولم يذكر السُّيوطي ولا غيره فيمن صنَّف في «أقسام القرآن» سوى ابن القيِّم وأنه أفرده بالتَّصنيف في مجلَّد سماه «التبيان». بل إنَّه بعد ذلك نقل من أوَّله مصرِّحًا بنسبة الكلام المنقول إلى ابن القيم -وكذا غيره ممن نقله أيضًا نسبه إليه كذلك-، وهو بحروفه من كلام الشَّيخ في صدر رسالتنا، فليس لابن القيِّم فيه اختصاص، بل ليس له فيه إلا الاقتباس.

□ ومن جهة محلِّها من كتاب «التبيان» -وسبق بيان العلاقة بينهما-؛ فما يُذكر له من أهميَّةٍ وأثرٍ وما لحقه من أعمالٍ يصدق على هذه الرسالة؛ فهو من ثمار غرسها.

فإذا تقرر شرفُ الرسالة وعلوُّ كعبها، وتبيَّن محلُّها من كتاب «التبيان»، ولُحظ غيابها عمَّن غبر = ظهر لنا جليًّا أهميتها ومنزلتها وأثرها، وتبيَّن أنها مجالٌ رحبٌ لإقامة الأبحاث والدراسات، والمراجعةِ النقديَّة لما كُتب في الباب.

وَصفُ الأُصُولِ الخَطِّيَّةِ المُعتَمَدَة

اعتمدت في إخراج الرِّسالة على أصلٍ خطِّيٍّ وحيدٍ سقيمٍ للغاية -كما سيأتي-، واستعنت في مواضع منها بقطعةٍ نفيسة تمثل (٢٠٪) من الرسالة، وبما ورد في «**التبيان**» لابن القيم.

النسخة الأولى= الأصل:

وتقع ضمن المجلد (١٠٠) من كتاب «**الكواكب الدراري**» لابن عروة، وهو من محفوظات مكتبة جوروم برقم (٣٣)، **وعدد أوراقه**: (٢١٦) ورقة، وتشغل الأوراق (١٠٢-١٠٩)، **وعدد أوراقها**: (٨) أوراق، **ومسطرتها**: (٢٩) سطرًا، ومتوسط عدد الكلمات في السطر: (٢٠) كلمة.

أول النسخة: (قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميةَ ﷺ ورضي عنه وقدَّس روحَه ونوَّر ضريحَه وأثابه الجنَّة بمنِّه: فصل في أقسام القرآن...).

وفي خاتمة النسخة: (... قد رُوي أنَّ بعضَه غُفر له بتوحيده. آخر كلام شيخ الإسلام أبي العباس ابن تيمية).

وهي نسخةٌ تامَّةٌ، بحالةٍ جيِّدةٍ، مقابلةٌ مصحَّحةٌ، وارتبطت أوراقها بطريقة التعقيبة، وكتبت بعض الكلمات بحبرٍ أحمر.

وآثارُ المقابلة باديةٌ على النُّسخة؛ حيث تحلَّت طررها **بالتصحيحات** لما وقع في الصُّلب من سهوٍ أو غلطٍ، **وباستدراك** جملة كبيرة من السَّقط، وختم ذلك بعلامة التصحيح، **وبالبلاغ** عند الخاتمة. ويلاحظ أنَّ بعض هذه الإلحاقات طويلٌ جدًّا (١٠٣/ ظ، ١٠٤/ و، ١٠٥/ ظ، ١٠٦/ و)، فلعلها كانت في الأصل المنقول منه في أوراقٍ طيَّارةٍ وقصاصاتٍ ملحقةٍ -وانظر ما سبق (ص١٥)-.

واختلف خطُّ النسخة في موضعين: (١٠٣/ ظ، س٦-١٠٤/ و، س١٠)، (١٠٨/ ظ) فهي بخطِّ ناسخٍ آخر، وما سوى ذلك فهو بخطِّ النَّاسخ الأصل.

وأما التصحيحات والإلحاقات فمنها ما هو بخطِّ الناسخ الآخر، ومنها ما هو بخطِّ ابن عروة، ومنها ما هو بخطِّ النَّاسخ الأصل وهو الأغلب؛ خاصة الإلحاقات الطويلة فجميعها بخطِّه.

ومع هذا؛ فقد بلغت النسخة من السقم غاية؛ ففيها من التحريف والتصحيف والسقط والغلط الشيء الكثير[1].

تاريخ النَّسخ: (٤/ ٨٣٠هـ)، كما ورد في الورقة (٢١٦).

اسم النَّاسخ: إبراهيم بن محمَّد بن محمود بن بدرٍ الحنبليُّ، كما ورد في الورقة (٢١٦)، وهو المعروف بـ: إبراهيم النَّاجي الشَّافعي رحمه الله وعفا عنه.

وخطُّه معجمٌ وواضحٌ حسنٌ، وهو كثيرُ التَّحريف والتَّصحيف والسَّقط والغلط، خاصة في هذه الرسالة؛ فلعلها منقولة من أصل الشَّيخ -ومعلومٌ أنَّه في غاية العسر والاستغلاق والاشتباه وعدم الانتظام-؛ فوقع لناسخها اشتباه في كثير من المواضع، وتحرَّف عليه كثيرٌ من الكلمات المشتبه في خطِّه، خاصة فيما لا يبين عنه من الحروف كالميم والواو والفاء والنبرات، ووقع له زيادات منشؤها

(١) وقد عانيت في إقامة النَّصِّ وكلفني ذلك جهدًا كبيرًا وأخذ مني وقتًا طويلاً، وربما كرَّرت النظر مرارًا وتكرارًا ولم أصل إلى قراءة محقَّقة، بل ولا مقاربة!

وفوق المعاناة في العمل عليها المعاناةُ في تحصيل مصوَّرة لها جيِّدة حديثة، فقد كانت مصوَّرة النسخة رديئةً جدًّا، فسعيت جهدي للحصول على مصوَّرة أخرى حتى يسَّرها الله بعد أمد، فكان العمل عليها، لكنها لم تفِ بالمراد تمامًا ولم تنكشف بها مواضع الإشكال، فعزمت على الارتحال إلى المكتبة للاطلاع على النسخة ومعاينتها، فتمت الرحلة والزيارة، ولكن لم يتم المراد ولم يلبَّ المطلوب والله المستعان، فعاودت السَّعي في الحصول على مصوَّرة ثالثة؛ إلى أن يسَّرها الله تعالى.

فاجتمع في النسخة الأمرَّان: العناء في تقويمها، والعناء في تحصيلها.

تكرار النَّظر؛ فيقرأ الكلمة أوَّلًا، ثم يقرأ آخرها مع الكلمة التي تليها، أو العكس، وهكذا، وذلك لما في خطِّه من استغلاق واشتباه. زيادة على الإلحاقات الطويلة والبياضات ونحو ذلك مما هو معتادٌ في مسوَّدات الشَّيخ.

ومما يلاحظ على الناسخ في الرسم والإملاء:

- كثيرًا ما تشتبه عنده اللَّام والكاف، والفاء والقاف والنبرة.
- عدم إبانته عن النبرات وبعض الحروف في كثير من المواضع.
- اكتفاؤه أحيانًا بنبرة واحدة من السين والشين.
- إعجامه مشكل، فربما أعجم المهمل -والعكس-، وربما أعجم الحرف على وجهٍ غير مراد، أو رسم علامة الإهمال بما يشبه الإعجام للحرف!

ومما يلاحظ في الإلحاقات:

- الخرجة -أي: الإشارة إلى اللَّحَقِ- تكون إلى الاتجاه المقابل؛ فتكون مثلًا باتِّجاه اليمين واللَّحَقُ في الطُّرَّة اليُسرى، والعكس. فإذا اجتمع في الطرَّة عدَّة إلحاقات اختلط الأمر ووقع اللبس.
- موضع الخرجة غير دقيق في كثير من المواضع، فربما تأخرت أو تقدَّمت عن موضعها.
- قد يكرر بعض ما وورد في الصلب تأكيدًا لموضع اللحق وربطًا للكلام ببعضه، لكن ربما أوقع ذلك لبسًا في مواضع.
- قد يبتدأ كتابة اللحق في الوجه، ونظرًا لطوله فإنَّه يتمُّه في ظهر الورقة السَّابقة، والعكس.

النسخة الثانية= (ل):

وهي قطعةٌ نفيسةٌ تقع ضمن مجموع خطِّيٍّ جليلٍ يحوي رسائل ومسائل في التفسير للشيخ ؒ.

عدد أوراقها: (٦) أوراق.

ومسطرتها: (١٧) سطرًا، ومتوسط عدد الكلمات في السطر: (١١) كلمة.

وفي غاشية النسخة: (جزء فيه إقسام القرآن. من كلام شيخنا وسيدنا وقدوتنا الشيخ الإمام العلامة القدوة العارف الفقيه الحافظ الزاهد العابد السالك الناسك حجة الإسلام مفتي الفرق ركن الشريعة عالم العصر فريد الدهر ترجمان القرآن وارث الأنبياء سيد العلماء آخر المجتهدين تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني تغمده الله برحمته)، وفوقها بخطٍّ معترض: (وفي قوله تعالى: ﴿يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ هَلِ امْتَلَأْتِ وَتَقُولُ هَلْ مِن مَّزِيدٍ﴾[1]، وفيه أيضًا: قوله: ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ﴾ الآية[2]، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلَادِكُمْ﴾ الآية[3]، وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ﴾ الآية[4]).

وفي ظهر الورقة: (بسم الله الرحمن الرحيم. فصل في أقسام القرآن...).

وآخر النسخة: (...من جميع أهل الملل يظنُّون).

وهي (٦) أوراق من أوَّل النسخة ووسطها وأواخرها، ومجموعها يمثل نحو (٢٠٪) من كامل الرسالة، أي أنها (٦) أوراق من أصل (٢٨) ورقة -تقديرًا-.

---

(١) ق: (٣٠). ونشرت في «الفتاوى» (١٦/ ٤٦-٤٧).

(٢) الزمر: (٦٨). ونشرت في «الفتاوى» (٤/ ٢٥٩-٢٦١) (١٦/ ٣٣-٣٦).

(٣) التغابن: (١٤). ونشرت في «جامع المسائل» (٤/ ٧٦-٧٨).

(٤) هود: (١٠٨). ونشرت في «الفتاوى» (١٥/ ١٠٩-١١٠).

فالورقة (١) أوَّلها: (بسم الله الرحمن الرحيم. فصل في أقسام القرآن...)، وآخرها: (...فليس في ذكر الجواب زيادةٌ على ما دلَّ)، وهي توافق (ص٣٩-٤٠).

وأما الأوراق (٢-٣)، فأوَّلها: (بمحرم. وهو أيضًا تنبيهٌ...)، وآخرها: (...ثم ردوا إلى الله مولاهم)، وهي توافق (ص٦٣-٦٩).

وأما الورقة (٤-٦) ، فأوَّلها: (هو، ولا يُعينُ على عبادتِه إلا هو...)، وآخرها: (...من جميع أهل الملل يظنُّون)، وهي توافق (ص٨٩-٩٧).

وهي نسخةٌ ناقصةٌ (= قطعة)، بحالةٍ جيِّدةٍ، مقابلةٌ مصحَّحةٌ.

ولم يرد في النُّسخة «اسم الناسخ» ولا «تاريخ النسخ»، وهي من منسوخات القرن الثَّامن.

وخطُّ الناسخ واضحٌ حسنٌ، وفيه تجويدٌ وإتقانٌ، وله نوع عنايةٍ بالإعجام وعلاماتِ المد والإهمال، ويندر فيه الغلط.

مَنْهَجُ التَّحْقِيق

سلكتُ في تحقيق النصِّ وخدمته المنهج الآتي:

□ قابلتُ النَّصَّ المحقَّقَ على الأصول الخطِّيَّة المعتمدة، وأشرتُ للفروق، وضبطتُ النَّصَّ وَفْقَ قواعد الإملاء المعاصر.

□ قرأتُ النَّصَّ ودقَّقت ألفاظَه وراجعتُ سياقاتِه، واجتهدتُ في إقامة نَصِّه؛ فأثبتُّ (الصَّواب/ القراءة الرَّاجحة) في الصلب، وأشرت في الهامش إلى ما ورد في الأصل، أو نسخة (ل) و«التبيان» -إن وُجدا-، وصوَّبتُ ما وقع في الأصل من تحريفات، واستدركتُ ما ظهر لي سقوطُه منه -وجعلت المزيد بين معقوفتينِ-، وأشرتُ لذلك في الهامش. وما قوي فيه الاحتمال أو وقع فيه التَّردُّد؛ أبقيت عليه مع التَّنبيه ومحاولة التَّوجيه في الهامش.

□ ضبطتُ المشكل من الألفاظ، مقتصرًا في ذلك على موضع الحاجة. وما تردَّد ضبطُه أو احتمل عدَّة أوجهٍ؛ فإنِّي أُهمل ضبطَه بالشَّكل وأدع ذلك للقارئ.

□ علَّقتُ على مواضع من الكتاب؛ إمَّا بتتميم فائدةٍ، أو توجيه مشكِلٍ، أو تعيينِ مبهَمٍ، أو إحالةٍ على موضعِ بسطٍ للمسألة، أو غير ذلك.

□ عزوتُ الآيات لموضعها من القرآن الكريم، وخرَّجتُ الأحاديث والآثار تخريجًا مختصرًا ملائمًا لطبيعة النَّصِّ المحقَّق وغرض النشرة.

□ قدَّمتُ للنَّصِّ المحقَّق بمقدّمةٍ موجزةٍ تُعرِّف به وبالعمل، وصنعتُ له فهارسَ كاشفة.

نَماذِجُ مِنْ صُوَرِ الأُصُولِ الخَطِّيَّةِ المُعْتَمَدَةِ

١٥٢

[illegible] ... وقدس روحه ونور ضريحه وأمات الجهل بعلمه

فصل في أقسام القرآن [illegible] المقصود [illegible]

[illegible] دليل [illegible] فالقسم إما على جملة خبرية وهو الغالب [illegible]

[illegible] عما كانوا يعملون مع أن هذا القسم قد يراد به حذف [illegible] فيكون من باب الخبر وقد

يراد به [illegible] الأمور الغائبة والخفية إذا

أقسم على ثبوتها فأما الأمور المشهودة الظاهرة كالشمس والقمر والليل والنهار والسماء والأرض فهذه يقسم بها ولا

يقسم عليها [illegible] الرب عز وجل [illegible]

[illegible] كما يحذف جواب لو كثيرًا كقوله كلا لو تعلمون علم اليقين وقوله ولو أن قرآنا سيرت به

الجبال [illegible] ولو ترى إذ الظالمون [illegible] ولو ترى إذ وقفوا على النار ولو ترى

[illegible]

[illegible] الجواب [illegible]

[illegible] ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب [illegible]

والجواب محذوف [illegible]

[illegible] يوم [illegible]

[illegible]

[illegible] رب السماوات ورب الأرض [illegible]

[illegible] الكلام [illegible]

[illegible] م

فصل [illegible] أصول الإيمان التي يجب على الخلق معرفتها [illegible] التوحيد

[illegible] والجزاء والوعد والوعيد

[illegible] الواحد [illegible]

[illegible] وإنه لقسم لو تعلمون عظيم إنه لقرآن كريم في كتاب مكنون [illegible]

[illegible] الجواب [illegible]

[illegible] الجواب [illegible] على الرسول [illegible]

[illegible] الجواب [illegible] الجواب محذوف [illegible]

[illegible]

[illegible] فلا أقسم بما تبصرون وما لا تبصرون إنه لقول رسول كريم وما هو

بقول شاعر قليلا ما تؤمنون ولا بقول كاهن قليلا ما تذكرون تنزيل من رب العالمين [illegible] فلا أقسم

بالخنس الجوار الكنس والليل إذا عسعس والصبح إذا تنفس إنه لقول رسول كريم ذي قوة عند ذي العرش

أول النسخة (الأصل)

١٥٩

[illegible] والمراد [illegible]

[illegible] ذلك الذنب من الكفار فإنما [illegible] الكفار وقد قال

[illegible] أولئك الذين كفروا بربهم وأولئك الأغلال في أعناقهم

[illegible] قبل الحسنة وقد خلت من قبلهم المثلات وإن ربك لشديد العقاب

[illegible] ~~وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم~~ وإن ربك لشديد العقاب [illegible]

[illegible] وإن ربك لذو مغفرة للناس على ظلمهم [illegible]

تعالى [illegible] إن الشرك لظلم عظيم وفي حديث

[illegible] الشرك [illegible]

قال أبو بكر [illegible] اللهم إني أعوذ بك أن أشرك بك وأنا أعلم وأستغفرك لما لا أعلم

[illegible] وفي الصحيح من حلف [illegible]

[illegible] ابن مسعود وابن عمر وابن

عباس لأن أحلف بالله كاذبا أحب إلي من أن أحلف بغيره صادقا [illegible]

[illegible] التوحيد [illegible]

[illegible]

[illegible] وفي الصحيح [illegible]

[illegible]

[illegible] آخر كلام شيخ

الإسلام أبي العباس ابن تيمية ○

قوله تعالى كل نفس بما كسبت رهينة إلا أصحاب اليمين في جنات

يتساءلون عن المجرمين ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطعم المسكين وكنا نخوض مع

الخائضين وكنا نكذب بيوم الدين حتى أتانا اليقين فما تنفعهم شفاعة الشافعين [illegible] في قوله في

جنات [illegible] أصحاب اليمين [illegible] وقوله لم نك من المصلين

[illegible] فقوله تعالى مخبرا أن كل نفس بما كسبت رهينة

[illegible] أصحاب اليمين فإنهم في جنات يتساءلون عن المجرمين [illegible]

المجرمين [illegible] ما سلككم في سقر قالوا لم نك من المصلين ولم نك نطعم

المسكين [illegible] وكنا نخوض مع الخائضين [illegible]

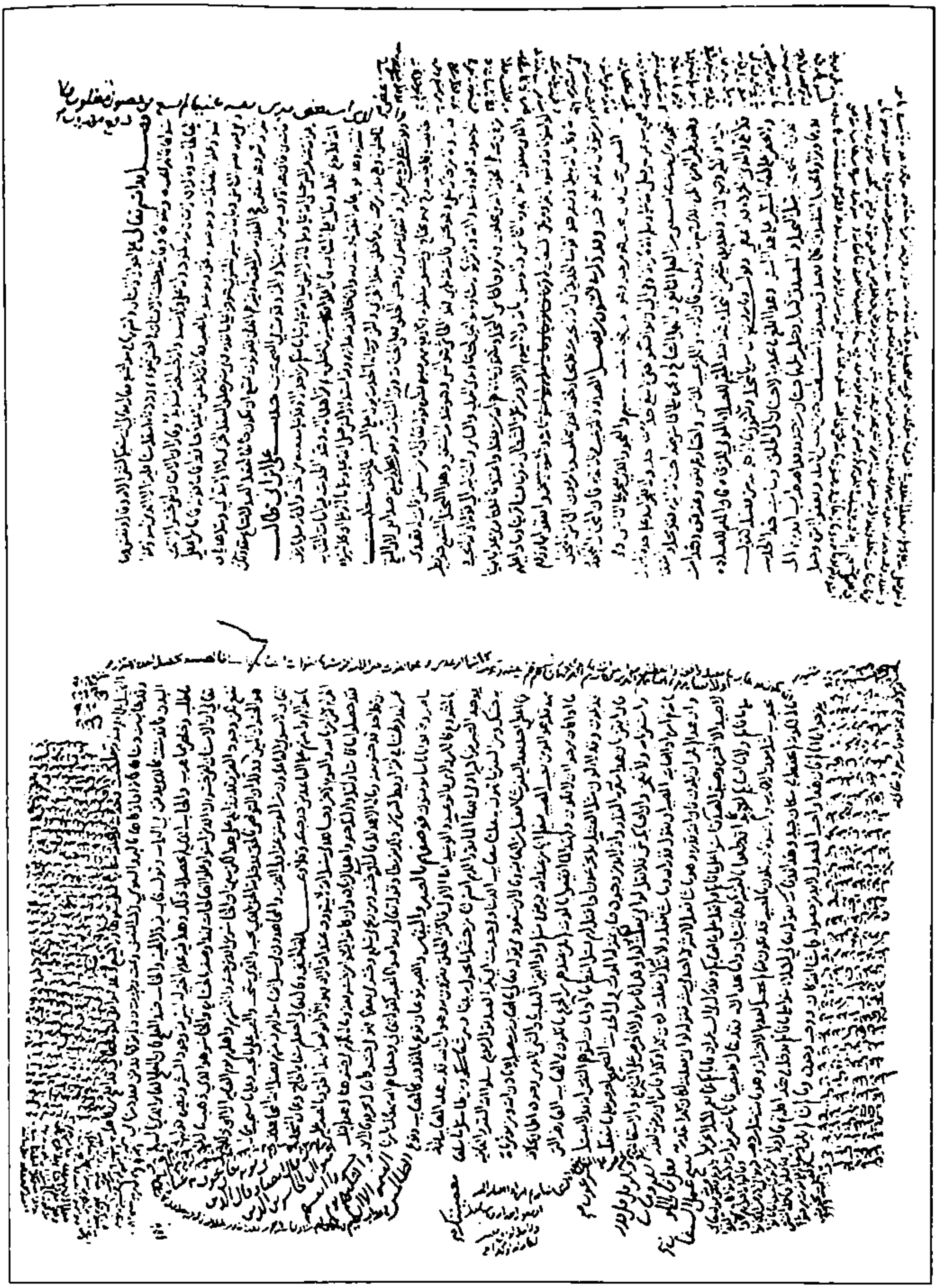
[illegible] وكنا نكذب بيوم الدين حتى أتانا اليقين [illegible]

[illegible] قال تعالى فما تنفعهم

شفاعة الشافعين [illegible]

٢:

آخر النسخة (الأصل)



نموذج للإلحاقات الطويلة في النسخة (الأصل)

جزء فيه

إقسام القرآن

من كلام شيخنا وسيدنا وقدوتنا الشيخ الإمام العلامة القدوة العارف الفقيه الحافظ الزاهد العابد السالك الناسك حجة الاسلام مفتي الفرق ركن الشريعة عالم العصر فريد الدهر ترجمان القرآن وارث الأنبيا سيد العلماء آخر المجتهدين تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني تغمده الله برحمته

غاشية النسخة (ل)

بسم الله الرحمن الرحيم فصل في
أقسام القرآن وهو سبحانه يقسم بأمور على أمور وإنما يقسم بنفسه
المقدسة الموصوفة بصفاته أو بآياته المستلزمة لذاته وصفاته وإقسامه
ببعض المخلوقات دليل على أنه من عظيم آياته فالقسم إما على جملة خبرية
وهو الغالب كقوله تعالى فورب السماء والأرض إنه لحق وإما على جملة
طلبية كقوله تعالى فوربك لنسألنهم أجمعين عما كانوا يعملون مع أن هذا
القسم قد يراد به تحقيق المقسم عليه فيكون من باب الخبر وقد يراد به محض
القسم والمقسم عليه يراد بالقسم توكيده وتحقيقه فلا بد أن يكون مما يحسن
[illegible] الأمور الغائبة والخفية إذا أقسم على ثبوتها فأما الأمور المشهودة الظاهرة
[illegible] والليل والنهار والسماء والأرض فهذه يقسم بها ولا يقسم
عليها وما أقسم عليه الرب عز وجل فهو من آياته فيجوز أن يكون مقسما به ولا
ينعكس وهو سبحانه يذكر جواب القسم تارة وهو الغالب وتارة يحذفه
[illegible] جواب لو كثيرا كقوله تعالى لو تعلمون علم اليقين وقوله ولو أن
[illegible] سيرت به الجبال ولو ترى إذ يتوفى الذين كفروا الملائكة ولو ترى
[illegible] فلا فوت ولو ترى إذ وقفوا على النار ولو ترى إذ
[illegible] ومثل هذا حذفه من أحسن الكلام لأن المراد أنه لو
[illegible] ذكر الجواب لكان [illegible] على حال

أول النسخة (ل)

خارجًا عن ما للعامة وأنهم معرضون عن وزن حالهم بالكتاب
والسنة وتحكيم الرسول في ذلك فهم بمنزلة الملوك الذين لهم ملك يسوسونه
بغير أمر الله ورسوله لكن الملوك لا يقول أحدهم إن الله أمرني بذلك ولا
أني ولي الله ولا أن لي مادة من الله خارجة عن الرسول ولا أن الرسل
لم تبعث إلى مثلي وإنما الملوك يقصدون أغراضهم ولا يجعلونها دينًا
ودعوة يجعلون أغراضهم التي هي من أعظم الظلم والفساد بل والكفر
يجعلون ذلك دينًا يدينون به أولياء الله عندهم لأن هذه الأمور
إنما تحصل لهم بنوع من الزهادة والعبادة لكن ليس هو الزهد والعبادة
التي بعث الله بها رسوله بل يشبه حال أهل الكتاب والمشركين من عباد
الهند والنصارى وأمثالهم ولهذا تظهر مشابهتهم لعباد المشركين
وأهل الكتاب حتى إن من رأى عباد الهنود ثم رأى مولهي بيت
الرفاعي أنكر وجود هؤلاء في ديار الإسلام وما هؤلاء إلا مثل عباد
المشركين من الهند سواء وأرفع من هؤلاء من يشبه عباد النصارى
ومنهم من هم في أمور ليست خارجة عن شريعة الإسلام فلما كان
فيهم دين مبتدع من جنس دين المشركين وأهل الكتاب ظنوا ما يظنه
أولئك من أن هذا دين صحيح وأنه دين يقرب إلى الله وأن أهله أولياء
الله فإن جميع طوائف العلماء والعباد من جميع أهل الملل يظنون

آخر النسخة (ل)

النَّصُّ المُحَقَّقُ

قال شيخُ الإسلام ابنُ تيميةَ رحمه الله ورضي عنه وقدَّس روحَه ونوَّر ضريحَه وأثابه الجنَّة بمنِّه[(١)]:

فصلٌ
في أقسام القرآن

وهو سبحانه يُقسم بأمورٍ على أمورٍ، وإنَّما يُقسم[(٢)] بنفسه المقدَّسة الموصوفة بصفاته، أو بآياته المستلزِمة لذاته وصفاته، وإقسامُه ببعض المخلوقات دليلٌ على أنَّه من عظيمِ[(٣)] آياته.

فـ«القَسَمُ»:

□ إمَّا على جملةٍ خبريَّةٍ -وهو الغالبُ-؛ كقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ﴾[(٤)].

□ وإمَّا على جملةٍ طلبيَّةٍ؛ كقوله تعالى: ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْـَٔلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ ﴿٩٢﴾ عَمَّا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾[(٥)].

مع أنَّ هذا «القسَم»:

- قد يُراد به تحقيقُ المُقسَم عليه، فيكون من باب الخبر.
- وقد يراد به محضُ[(٦)] القسم.

---

(١) من قوله: «قال شيخ الإسلام...» إلى هنا؛ في (ل): «بسم الله الرحمن الرحيم».
(٢) ليست في الأصل، والمثبت من (ل) و«التبيان».
(٣) في الأصل: «أعظم»، والمثبت من (ل) و«التبيان».
(٤) الذاريات: (٢٣).
(٥) الحجر: (٩٢).
(٦) في الأصل: «تحقيق»، والمثبت من (ل).

و«المقسَمُ عليه» يُراد بـ«القَسَمِ»: توكيدُه وتحقيقُه؛ فلا بُدَّ أن يكون ممَّا يَحسن فيه ذلك؛ كالأمور الغائبة والخفيَّة إذا أُقسم على ثبوتِها.

فأمَّا الأمورُ المشهودة الظَّاهرة -كالشَّمس والقمر واللَّيل والنَّهار والسَّماء والأرض-؛ فهذه يُقسَم بها، ولا يُقسَمُ عليها[(١)].

وما أقسم عليه الرَّبُّ ﷻ؛ فهو من آياته، فيجوز أن يكون مقسَمًا به، ولا ينعكس.

وهو سبحانه يذكر جوابَ القسَم تارةً -وهو الغالبُ-، وتارةً يحذفه؛ كما يحذف جواب «لو» كثيرًا[(٢)]؛ كقوله تعالى: ﴿لَوْ تَعْلَمُونَ عِلْمَ ٱلْيَقِينِ﴾[(٣)]، وقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ﴾[(٤)]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ يَتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[(٥)]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُوا۟ فَلَا فَوْتَ﴾[(٦)]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَى ٱلنَّارِ﴾[(٧)]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ وُقِفُوا۟ عَلَىٰ رَبِّهِمْ﴾[(٨)]، ومثل هذا حذفه من أحسن الكلام؛ لأنَّ المراد: «إنَّك لو رأيت ذلك؛ لرأيت هَوْلًا عظيمًا»؛ فليس في ذكر الجواب زيادةٌ على ما دلَّ عليه الشَّرط.

وهذه عادةُ النَّاس في كلامهم؛ إذا رأوا أمورًا عجيبةً وأرادوا أن يُخبِروا بها لغائبٍ[(٩)]؛ يقول أحدهم: «لو رأيتَ ما جرى[(١٠)] يوم كذا بموضع كذا».

---

(١) في الأصل: «بها»، والمثبت من (ل) و«التبيان».

(٢) في الأصل: «كثير»، والمثبت من (ل) و«التبيان».

(٣) التكاثر: (٥).

(٤) الرعد: (٣١).

(٥) الأنفال: (٥٠).

(٦) سبأ: (٥١).

(٧) الأنعام: (٢٧).

(٨) الأنعام: (٣٠).

(٩) في الأصل كتب أوَّلاً: «الغالب»، ثم أصلحها إلى المثبت، وفي «التبيان»: «الغائب عنها».

(١٠) قوله: «ما جرى» في الأصل: «أبا خندمة»، والمثبت من «التبيان».

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى[(١)] الَّذِينَ ظَلَمُوا[(٢)] إِذْ يَرَوْنَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ﴾[(٣)]؛ فالمعنى في أظهر الوجهين: «لو ترى الذين كفروا في الدُّنيا حين[(٤)] يرون العذاب في الآخرة»، والجواب محذوفٌ[(٥)]، ثُمَّ قال بعد ذلك: ﴿أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾، كما قال تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُوا فَلَا فَوْتَ﴾[(٦)]، ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ﴾[(٧)]، أي: «لو ترى ذلك الوقت وما فيه»؛ كما يقال: «لو رأيت يوم كذا وكذا»، كما قال[(٨)]:

إِنَّكَ لَوْ شَهِدْتَ[(٩)] يَوْمَ الخَنْدَمَهْ   إِذْ فَرَّ صَفْوانُ وفَرَّ عِكْرِمَهْ

وأمَّا «القَسَم»[(١٠)]: فإنَّ الحالف قد يحلف على الشَّيء، ثُمَّ يكرِّر الإقسام ولا يذكر[(١١)] المقسَم عليه[(١٢)]؛ لأنَّه قد عُرف ما يحلف عنه، فيقول: «والله إنَّ

---

(١) كذا في الأصل بالتاء، وهي قراءة نافع وابن عامر ويعقوب، وقرأ الباقون بالياء: ﴿يَرَى﴾. انظر: «النشر» (٢/ ٢٢٤).

(٢) في الأصل: «كفروا».

(٣) البقرة: (١٦٥).

(٤) قوله: «في الدنيا حين» في الأصل: «من الدين أحين»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٥) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ٩٧)، «معاني القرآن» للأخفش (١/ ١٤٣، ١٦٥)، تفسير الطبري (٣/ ١٩)، «معاني القرآن» للزجاج (١/ ٢٣٨)، «إيضاح الوقف والابتداء» (١/ ٥٤٠)، «إعراب القرآن» للنحاس (١/ ٨٨)، «الكشف والبيان» (٤/ ٢٧٣)، «المحرر الوجيز» (١/ ٢٣٥)، «زاد المسير» (١/ ١٣٠)، «التبيان» للعكبري (١/ ١٣٥)، «البحر المحيط» (٢/ ٨٨)، «الدر المصون» (٢/ ٢١٢).

(٦) سبأ: (٥١).

(٧) الأنفال: (٥٠).

(٨) نسبه الشَّيخُ في «الاستقامة» (١/ ٣٢٤) لحماس بن قيس بن خالد، وكذا هو عند الواقدي (٢/ ٨٢٧) وابن هشام (٢/ ٤٠٨) والبلاذري (ص٣٥٦) وغيرهم. ونُسب لآخرين.

(٩) قوله: «إنك لو شهدت» في الأصل: «لو رأينا»، والتصويب من «الاستقامة» والمصادر.

(١٠) في «التبيان»: «المقسم»، وزاد المحقِّق بعدها: «عليه».

(١١) قوله: «الإقسام ولا يذكر» في «التبيان»: «القسم ولا يعيد».

(١٢) قوله: «المقسم عليه» في الأصل: «الإقسام»، والمثبت من «التبيان».

لي عليه ألفَ درهم»، ثُمَّ يقول: «وربِّ السَّموات»، «وربِّ الأرض»، «والذي نفسي بيده»، «وحقِّ القرآن العظيم»؛ ولا يُعيد المقسَم عليه؛ لأنَّه قد عُرف المراد.

و«القَسَم»(١) لما كان يكثر في الكلام اختُصر، فصار فعلُ القسَم يُحذف ويُكتفى بـ«الباء»، ثُمَّ عُوِّض من «الباء» بـ«الواو» في الأسماء الظَّاهرة، وبـ«التاء» في اسم الله؛ كقوله: ﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم﴾(٢)، وقد نُقل(٣): «تَرَبِّ الكعبةِ»(٤)، وأمَّا «الواو» فكثيرٌ(٥).

---

(١) في الأصل: «المقسم»، والمثبت من «التبيان».
(٢) الأنبياء: (٥٧).
(٣) في الأصل يشبه أن تكون: «قيل»، ولعلها ما أثبت؛ كما في «التبيان»، وهو الموافق لـ«الرد على السبكي» (ص٨٨١).
(٤) حكاه الأخفش، وهو قليلٌ شاذٌّ، انظر: «المفصل» للزمخشري (ص٣٨٣)، «البديع» لابن الأثير (١/ ٢٧١)، «توجيه اللمع» (ص٤٧٧)، «شرح المفصل» لابن يعيش (٤/ ٤٩٢)، «شرح الكافية الشافية» (٢/ ٧٩٢)، «ارتشاف الضرب» (٤/ ١٧١٧)، «رصف المباني» (ص٢٤٧)، «الجني الداني» (ص٥٧).
(٥) في الأصل: «فكثيرة»، والمثبت من «التبيان».

فصلٌ

إذا عُرف هذا؛ فهو سبحانه يُقسِم على أصول «الإيمان» التي يجب على الخلق معرفتُها:

١- تارةً يُقسِم على التَّوحيد.

٢- وتارةً يُقسِم على أنَّ القرآن حقٌّ، ٣- وتارةً على أنَّ الرَّسول حقٌّ؛ وهُما متلازمان؛ فلذلك يجتمعان:

٤- تارةً على الجزاء والوعد والوعيد.

٥- وتارةً على حال الإنسان.

فالأوَّل: كقوله تعالى: ﴿وَالصَّافَّاتِ صَفًّا...﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَاحِدٌ﴾[1].

والثَّاني: كقوله: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَّوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ﴾[2]، وقوله: ﴿حم ۝١ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ۝٢ إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُّبَارَكَةٍ﴾[3]، ﴿حم ۝١ وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ ۝٢ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾[4]؛ إذا جُعل ذلك جوابَ القسم كما هو الظَّاهر.

وإن قيل: الجواب محذوف؛ كان كقوله: ﴿ص ۚ وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾[5]، فإنَّه

(١) الصافات: (١-٤).

(٢) الواقعة: (٧٥-٧٧).

(٣) الدخان: (١-٣).

(٤) الزخرف: (١-٣).

(٥) ص: (١).

هنا حُذف الجواب. ومن رأى[١] أنَّ الجواب هو قوله: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ لَحَقٌّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ﴾[٢]؛ فقد أبعد النُّجْعَةَ[٣].

والقَسَمُ على الرَّسول: كقوله تعالى: ﴿وَٱلْقُرْءَانِ ٱلْحَكِيمِ ۝٢ إِنَّكَ لَمِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ ۝٣ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾[٤]؛ إذا قيل هو الجواب[٥]. وإن قيل: الجوابُ محذوفٌ؛ كان كما ذكر[٦].

---

(١) رسمت في الأصل: «واي»، ولعل مراده ما أثبت، وفي «التبيان»: «قال».

(٢) ص: (٦٤).

(٣) لتأخُّر الجواب تأخُّرًا كثيرًا لا يستقيم مثله في اللغة؛ إذ بينه وبين القسم (٦٢) آية! وثمَّة أقوال أخرى في تعيينه، وكلها محلُّ استدراكٍ وتعقُّبٍ. والحاصل أنهم اختلفوا في «جواب القسم» على قولين:
ق١: أنَّه محذوفٌ، واختلفوا في تقديره. وهو قول كثيرٍ من المفسِّرين؛ منهم قتادة والطبري وابن عطيَّة.
ق٢: أنَّه مذكورٌ، واختلفوا في تعيينه على أقوال متعددة -نحو (٧) أقوال، أو تزيد-، وهي محلُّ استدراكٍ وتعقُّبٍ. انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٣٩٦)، «معاني القرآن» للأخفش (٢/ ٤٩٢)، تفسير الطبري (٢٠/ ١٠)، «معاني القرآن» للزجاج (٤/ ٣١٩)، «إيضاح الوقف والابتداء» (٢/ ٨٦٠)، «إعراب القرآن» (٦/ ٧٦)، «القطع والائتناف» (ص٥٩٥) كلاهما للنحاس، «الكشف والبيان» (٢٢/ ٤٥٥)، «النكت والعيون» (٥/ ٧٦)، «التفسير البسيط» (١٩/ ١٣٦)، «إعراب القرآن» لقوام السُّنَّة (ص٣٤٧)، «المحرر الوجيز» (٤/ ٤٩١)، «زاد المسير» (٣/ ٥٥٨)، «التبيان» للعكبري (٢/ ١٠٩٦)، «البحر المحيط» (٩/ ١٣٥)، «التبيان» لابن القيم (ص١٥-٢١)، «الدر المصون» (٩/ ٣٤٤).

(٤) يس: (٢-٤).

(٥) وهو قول عامَّة المفسِّرين، انظر: تفسير الطبري (١٩/ ٣٩٩)، «معاني القرآن» للزجاج (٤/ ٢٧٧)، «إعراب القرآن» للنحاس (٣/ ٢٥٨)، «الكشف والبيان» (٢٢/ ٢٤٧)، «النكت والعيون» (٥/ ٦)، «التفسير البسيط» (١٨/ ٤٥٠)، «زاد المسير» (٣/ ٥١٧)، «الكتاب الفريد» للهمذاني (٥/ ٣٣٥)، «الدر المصون» (٩/ ٢٤٥).

(٦) قوله: «كما ذكر» في الأصل: «كماذاله»، والتصويب من «التبيان». ولم أقف على قائلٍ به، فلعل الشَّيخ قد ذكره بحثًا لا نقلًا.

ومنه: ﴿نٓۚ وَٱلۡقَلَمِ وَمَا يَسۡطُرُونَ ۝١ مَآ أَنتَ بِنِعۡمَةِ رَبِّكَ بِمَجۡنُونٖ ۝٢ وَإِنَّ لَكَ لَأَجۡرًا غَيۡرَ مَمۡنُونٖ﴾[1].

ومنه: ﴿وَٱلنَّجۡمِ إِذَا هَوَىٰ ۝١ مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمۡ وَمَا غَوَىٰ ۝٢ وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلۡهَوَىٰٓ...﴾ إلى آخر القصَّة[2].

ومنها قوله: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِمَا تُبۡصِرُونَ ۝٣٨ وَمَا لَا تُبۡصِرُونَ ۝٣٩ إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ۝٤٠ وَمَا هُوَ بِقَوۡلِ شَاعِرٖۚ قَلِيلٗا مَّا تُؤۡمِنُونَ ۝٤١ وَلَا بِقَوۡلِ كَاهِنٖۚ قَلِيلٗا مَّا تَذَكَّرُونَ ۝٤٢ تَنزِيلٞ مِّن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾[3].

وفي الآية الأخرى: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلۡخُنَّسِ ۝١٥ ٱلۡجَوَارِ ٱلۡكُنَّسِ ۝١٦ وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ ۝١٧ وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ ۝١٨ إِنَّهُۥ لَقَوۡلُ رَسُولٖ كَرِيمٖ ۝١٩ ذِي قُوَّةٍ عِندَ ذِي ٱلۡعَرۡشِ / مَكِينٖ ۝٢٠ مُّطَاعٖ ثَمَّ أَمِينٖ﴾[4]. [١٠٢/ظ]

وأمَّا «القَسَمُ» على الجزاء والوعد والوعيد:

ففي مثل قوله تعالى: ﴿وَٱلذَّٰرِيَٰتِ ذَرۡوٗا ۝١ فَٱلۡحَٰمِلَٰتِ وِقۡرٗا ۝٢ فَٱلۡجَٰرِيَٰتِ يُسۡرٗا ۝٣ فَٱلۡمُقَسِّمَٰتِ أَمۡرًا ۝٤ إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٞ ۝٥ وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٞ﴾[5]، ثُمَّ ذكر تفصيل الجزاء بذكر النَّار والجنَّة، وذكر أنَّ في السَّماء رزقهم وما يوعدون، ثُمَّ قال: ﴿فَوَرَبِّ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِ إِنَّهُۥ لَحَقّٞ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ﴾[6].

ومثل قوله تعالى: ﴿وَٱلۡمُرۡسَلَٰتِ عُرۡفٗا ۝١ فَٱلۡعَٰصِفَٰتِ عَصۡفٗا ۝٢ وَٱلنَّٰشِرَٰتِ نَشۡرٗا ۝٣ فَٱلۡفَٰرِقَٰتِ فَرۡقٗا ۝٤ فَٱلۡمُلۡقِيَٰتِ ذِكۡرًا ۝٥ عُذۡرًا أَوۡ نُذۡرًا ۝٦ إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَٰقِعٞ﴾[7].

ومثل قوله: ﴿وَٱلطُّورِ ۝١ وَكِتَٰبٖ مَّسۡطُورٖ ۝٢ فِي رَقّٖ مَّنشُورٖ ۝٣ وَٱلۡبَيۡتِ ٱلۡمَعۡمُورِ ۝٤ وَٱلسَّقۡفِ ٱلۡمَرۡفُوعِ ۝٥ وَٱلۡبَحۡرِ ٱلۡمَسۡجُورِ ۝٦ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ لَوَٰقِعٞ ۝٧ مَّا لَهُۥ مِن دَافِعٖ﴾[8].

---

(١) القلم: (١-٣).
(٢) النجم: (١-١٨).
(٣) الحاقة: (٣٨-٤٣).
(٤) التكوير: (١٥-٢١).
(٥) الذاريات: (١-٦).
(٦) الذاريات: (٢٣).
(٧) المرسلات: (١-٧).
(٨) الطور: (١-٨).

وقد أمر نبيَّه ﷺ [أن يُقسِم][(١)] على الجزاء والمعاد في ثلاث آياتٍ: قال تعالى: ﴿زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْۚ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبۡعَثُنَّ ثُمَّ لَتُنَبَّؤُنَّ بِمَا عَمِلۡتُمۡۚ﴾[(٢)]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأۡتِينَا ٱلسَّاعَةُۖ قُلۡ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ﴾[(٣)]، وقال: ﴿قُلۡ أَرَءَيۡتُمۡ إِنۡ أَتَىٰكُمۡ عَذَابُهُۥ بَيَٰتًا أَوۡ نَهَارٗا مَّاذَا يَسۡتَعۡجِلُ مِنۡهُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ ۝٥٠ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ءَامَنتُم بِهِۦٓۚ ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ كُنتُم بِهِۦ تَسۡتَعۡجِلُونَ ۝٥١ ثُمَّ قِيلَ لِلَّذِينَ ظَلَمُواْ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلۡخُلۡدِ هَلۡ تُجۡزَوۡنَ إِلَّا بِمَا كُنتُمۡ تَكۡسِبُونَ ۝٥٢ ۞وَيَسۡتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَۖ قُلۡ إِي وَرَبِّيٓ إِنَّهُۥ لَحَقّٞۖ وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ﴾[(٤)].

وهذا لأنَّ «المعاد» رُبَّما يعلمُه عامَّةُ النَّاس بالخبر -بإخبار الأنبياء-، وإن كان من النَّاس من قد يعلمُه بالنَّظر. وقد تنازع النُّظَّار في ذلك؛ فقالت طائفةٌ: إنَّه لا يمكن علمُه إلا بالسَّمع -وهو الخبر-؛ وهو قولُ من لا يرى تعليلَ الأفعال ويقول: «لا ندري ما يفعل الله إلَّا بعادةٍ أو خبرٍ[(٥)]»، كما يقوله جهمٌ ومن اتَّبعه، والأشعريُّ وأتباعُه، وكثيرٌ من أهل الكلام والحديث والفقه من أتباع الأئمَّة الأربعة.

بخلاف «الإقرار بالصَّانع»؛ فإنَّ النَّاس متَّفقون على أنَّه يُعلم بالعقل، وإن كان ذلك ممَّا نبَّهت الرُّسُلُ عليه.

وصفاته[(٦)] قد تُعلم بالعقل، ويُعلم ذلك بالسَّمع أيضًا. كما قد بُسط في موضعٍ آخر[(٧)].

وأمَّا «القَسَمُ» على أحوالِ النَّاس:

فكقوله تعالى: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَغۡشَىٰ ۝١ وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۝٢ وَمَا خَلَقَ ٱلذَّكَرَ وَٱلۡأُنثَىٰٓ ۝٣ إِنَّ سَعۡيَكُمۡ لَشَتَّىٰ ۝٤ فَأَمَّا مَنۡ أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ...﴾ الآية[(٨)].

---

(١) من «التبيان». (٢) التغابن: (٧). (٣) سبأ: (٣). (٤) يونس: (٥٠-٥٣).

(٥) قوله: «الله إلا بعادة أو خبر» في الأصل: «بنا لا بشقاوة أو بخير»، والمثبت من «التبيان».

(٦) تحرَّفت في الأصل إلى: «وهو أنه»، والمثبت من «التبيان».

(٧) انظر: «الأصبهانية» (ص١٣٤، ٤٧٣، ٨٢٠)، «الدرء» (٣/ ٧٢) (٧/ ٣٥٢) (٨/ ٤٥٤).

(٨) الليل: (١-٥).

ولفظ «السَّعي» هو العمل، لكن يُراد به: العمل الذي يهتمُّ به صاحبُه ويجتهد فيه بحسب الإمكان؛ فإن كان يفتقر إلى عَدْوِ بَدَنِه عَدَا، وإن كان يفتقر إلى جمع أعوانٍ جَمَع، وإن كان يفتقر إلى تفرُّغٍ له وتركِ غيرِه فَعَل[١] ذلك.

فلفظ «السَّعي» في القرآن جاء بهذا الاعتبار؛ ليس هو يراد باللَّفظ: «العمل» كما ظنَّه طائفةٌ، بل هو عملٌ مخصوصٌ يهتمُّ به صاحبُه ويجتهد فيه؛ ولهذا قال تعالى في الجمعة: ﴿فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾[٢]، وهذه أحسنُ من قراءة من قرأ: «فَامْضُوا»[٣].

وقد ثبت في «الصَّحيح»[٤] عنه ﷺ أنَّه قال: «إِذَا أُقِيمَتِ الصَّلاَةُ فَلاَ تَأْتُوهَا تَسْعَوْنَ، وَأْتُوهَا تَمْشُونَ وَعَلَيكُمُ السَّكِينَةُ؛ فَمَا أَدرَكتُم فَصَلُّوا، وَمَا فَاتَكُم فَأَتِمُّوا»، فلم ينههم عن[٥] السَّعي إلى الصَّلاة، فإنَّ الله أمر بالسَّعي إليها، بل نهاهم أن يأتوها يَسعون؛ فنهاهم عن الإتيان المتَّصف بسعي صاحبه. و«الإتيان» فعلُ[٦] البدن بجهده، وسعيُه بمشقَّة[٧] البدن، وهذا منهيٌّ عنه.

---

(١) قوله: «الإمكان فإن... عدو بدنه عدا... فعل» في الأصل: «الإمكان وإن... عون يديه فقط... فعلى»، والمثبت من «التبيان».

(٢) الجمعة: (٩).

(٣) قرأ بها بعض الصحابة والتابعين، وهي من القراءات الشاذَّة. انظر: تفسير مجاهد (ص٦٥٩)، «أحكام القرآن» للقاضي إسماعيل (٣٠٢-٣١١)، تفسير الطبري (٢٢/ ٦٣٨-٦٤١)، «المحتسب» لابن جني (٢/ ٣٢١)، «مختصر في شواذ القرآن» لابن خالويه (ص١٥٧)، «شواذ القراءات» للكرماني (ص٤٧٣).

(٤) البخاري (٩٠٨)، ومسلم (٦٠٢) من حديث أبي هريرة.

(٥) قوله: «فلم ينههم عن» في الأصل: «فهنا ألزمهم بحقٍّ» ولعلها محرَّفة عن المثبت، وفي «التبيان»: «فلم ينهَ عن».

(٦) في الأصل: «فعلى»، والتصويب من «التبيان».

(٧) قوله: «بجهده وسعيه بمشقة» في الأصل: «بجهته فسعيه بمشقة» ولعلها محرَّفة عن المثبت، وفي «التبيان»: «وسعيه عدو».

وأمَّا «السَّعيُ» المأمور [به][1] في الآية[2]؛ فهو[3] الذَّهاب إليه على وجه الاهتمام لها والتَّفرُّغ لها عن الأعمال الشَّاغلة من بيعٍ وغيرِه، والإقبال بالقلب على السَّعي إليها.

وكذلك قولُه في قصَّة فرعون لمَّا قال له موسى: ﴿هَل لَّكَ إِلَىٰٓ أَن تَزَكَّىٰ ﴿١٨﴾ وَأَهْدِيَكَ إِلَىٰ رَبِّكَ فَتَخْشَىٰ ﴿١٩﴾ فَأَرَىٰهُ ٱلْءَايَةَ ٱلْكُبْرَىٰ ﴿٢٠﴾ فَكَذَّبَ وَعَصَىٰ ﴿٢١﴾ ثُمَّ أَدْبَرَ يَسْعَىٰ ﴿٢٢﴾ فَحَشَرَ فَنَادَىٰ﴾[4]؛ فهذا اهتمامٌ واجتهادٌ في حشرِ رعيَّته ومناداتِه فيهم.

وكذلك قولُه: ﴿وَإِذَا تَوَلَّىٰ سَعَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا﴾[5]؛ هو عملٌ بهِمَّةٍ واجتهادٍ.

ومنه يُسمَّى[6]: السَّاعي على الصَّدقة، والسَّاعي على الأرملة واليتيم.

ومنه قوله: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾[7]، وهو العمل الذي يَقصدُه صاحبُه ويعتني به ليترتَّب عليه ثوابٌ أو عقابٌ، بخلاف المباحات المعتادة؛ فإنَّها لم تدخل في هذا «السَّعي»[8]؛ قال تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴿٥﴾ وَصَدَّقَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٦﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْيُسْرَىٰ ﴿٧﴾ وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ﴿٨﴾ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ﴿٩﴾ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ﴾[9].

ومنه قوله: ﴿وَمَنْ أَرَادَ ٱلْءَاخِرَةَ وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ﴾[10].

[١٠٣/و] وقوله: ﴿إِنَّمَا جَزَٰٓؤُاْ ٱلَّذِينَ يُحَارِبُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَيَسْعَوْنَ / فِى ٱلْأَرْضِ فَسَادًا﴾[11].

---

(١) من «التبيان». (٢) انظر: «الفتاوى» (٢٢/ ٢٥٩).

(٣) في الأصل: «هو»، والمثبت من «التبيان». (٤) النازعات: (١٨-٢٣).

(٥) البقرة: (٣٢).

(٦) في «التبيان»: «سمي»، والمثبت هو ظاهر الأصل.

(٧) الليل: (٤).

(٨) بعدها في الأصل زيادة: «المعنى» -ولم ترد في «التبيان»-، ولعلها كانت في طرَّة الأصل المنقول منه بيانًا لـ«السعي»، فظنَّها الناسخ لحقًا.

(٩) الليل: (٥-١٠). (١٠) الإسراء: (١٩).

(١١) المائدة: (٣٣).

وأقسم على صفة الإنسان: بقوله تعالى: ﴿وَٱلْعَٰدِيَٰتِ ضَبْحًا ① فَٱلْمُورِيَٰتِ قَدْحًا ② فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ③ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ④ فَوَسَطْنَ بِهِۦ جَمْعًا ⑤ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾[1].

وأقسم على عاقبته -وهو قَسَمٌ على الجزاءِ[2]-: في قوله تعالى: ﴿وَٱلْعَصْرِ ① إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ② إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾[3]، وفي قوله: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ① وَطُورِ سِينِينَ ② وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ ③ لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ④ ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ ⑤ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾[4].

وحذف جواب القسم؛ لأنَّه قد عُلم أنَّه يُقسِمُ على هذه الأمور، وهي متلازمةٌ:

- فمتى ثبت أنَّ الرَّسول حقٌّ؛ ثبت القرآنُ والجزاءُ والمعادُ.
- ومتى ثبت أنَّ القرآن حقٌّ؛ ثبت صِدقُ الرَّسول الذي جاء به.
- ومتى ثبت أنَّ ما أخبر به من الوعد والوعيد والمعاد حقٌّ؛ ثبت صِدقُه وصِدقُ الكتاب الذي جاء به.

فقد عُرف أنَّه يُقسِم على هذه الأمور.

□ والجوابُ يُحذَف تارةً ولا يراد ذِكرُ جوابٍ، بل يُراد تعظيمُ المُقسَم به، وأنَّه ممَّا يُحلَف به، كقول النَّبيِّ ﷺ: «مَن كَانَ حَالِفًا فَلْيَحلِفْ بِاللهِ أَوْ لِيَصمُتْ»[5].

لكن هذا في العادة يُذكر معه الفعلُ دون مجرَّدِ حرف القَسَم؛ كما قد يقول: «أنا أحلف بربِّ السَّماء والأرض»، ويقول من يعظِّم غيرَ هذا: «أنا أحلف بالصَّليب وباللَّات والعُزَّى»، يريد: «أنا أعظِّم ذلك فأُقسم به».

(١) العاديات: (١-٦).
(٢) في الأصل رسمت: «الحراي».
(٣) العصر: (١-٣).
(٤) التين: (١-٦).
(٥) أخرجه البخاري (٢٦٧٩)، ومسلم (١٦٤٦) من حديث ابن عمر.

□ وتارةً يُحذف الجواب وهو مُرادٌ؛ لكونه قد ظهر وعُرف؛ مثل من قد عُرف أنَّه يَحلفُ على صفةٍ، فرُبَّما كرَّروا الأيمانَ، [لأنه قد][1] عُلم أنَّه يحلف عليه.

وإذا كان في نفس المقسَم به ذِكرُ ما يُقسَم عليه؛ حَسُنَ الحذفُ، وهو طريقةُ القرآن؛ فإنَّه يحصل المقصودُ بذكر المقسَم به؛ كمن أراد أن يحلف فقال: «والله العظيم، الذي لا إله إلا هو، عالِمِ الغيب والشَّهادة، الذي يعلم خائنةَ الأعين وما تُخفِي الصُّدور» وذَكَرَ نُعوتَ الرَّبِّ ﷻ؛ فإنَّ[2] نفسَ ذِكرِ[3] هذا يوجب له وللحاضرين ما يَستغنون به، وقد يستغنون بذلك عن جواب القسم، ويُعلم أنَّه قَسَمٌ يُحلَف به؛ فلا[4] حاجة إلى أن يُذكر وقد[5] عُرف المقصود.

كقوله تعالى: ﴿صٓۚ وَٱلۡقُرۡءَانِ ذِي ٱلذِّكۡرِ﴾[6]؛ فهو يُقسِم به، وهو قَسَمٌ عظيمٌ.

وكذلك قولُه تعالى: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ ۝١ وَلَآ أُقۡسِمُ بِٱلنَّفۡسِ ٱللَّوَّامَةِ﴾[7]؛ فإنَّ «يوم القيامة» من أعظمِ ما يُقسَم عليه.

وكذلك «النَّفس اللَّوَّامةُ»[8]؛ فإنَّها النَّفسُ الكثيرةُ اللَّوْمِ.

□ وقد قيل: إنَّها التي تلوم على الذَّنب فتتوب منه، وهذا خاصٌّ.

---

(١) زيادة يقتضيها السياق، وقد سبق نحوها: (ص٤١).

(٢) في الأصل: «بأن»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) في الأصل: «حكم»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٤) في الأصل: «قال لا»، ولعل الصواب ما أثبت، أو: «فإنه لا».

(٥) قوله: «يذكر وقد» في الأصل: «يقسم قد»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٦) ص: (١). (٧) القيامة: (١-٢).

(٨) انظر: تفسير الطبري (٢٣/ ٤٦٩)، «معاني القرآن» للزجاج (٥/ ٢٥١)، «الكشف والبيان» (٢٨/ ١١٣)، «النكت والعيون» (٦/ ١٥١)، «التفسير البسيط» (٢٢/ ٤٧٥)، «المحرر الوجيز» (٥/ ٤٠٢)، «زاد المسير» (٤/ ٣٦٨)، «البحر المحيط» (١٠/ ٣٤٣).

□ والأظهرُ: أنَّ المرادَ نفس الإنسان مُطلقًا؛ فإنَّ نَفْسَ كُلِّ إنسانٍ لوَّامةٌ. كما أقسم بـ«جنس النَّفس» في قوله تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾[1]؛ فإنَّه لا بُدَّ لكُلِّ إنسانٍ أن يلومَ نفسَه أو غيرَه على أمرٍ. ثُمَّ هذا اللَّومُ قد يكون محمودًا، وقد يكون مذمومًا:

قال تعالى: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ يَتَلَٰوَمُونَ ۝ قَالُوا يَٰوَيْلَنَا إِنَّا كُنَّا طَٰغِينَ﴾[2]، وقال: ﴿فَسَوْفَ يَأْتِي ٱللَّهُ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَٰفِرِينَ يُجَٰهِدُونَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَآئِمٍ﴾[3]، فلومُ هؤلاء غيرُ محمودٍ.

وفي «الصَّحيحينِ»[4] عن النَّبيِّ ﷺ في قِصَّة آدم وموسى عليهما السَّلام لمَّا لامه على ما كان بسبب خروجهم من الجنَّة؛ قال: «أَتَلُومُنِي عَلَى أَمرٍ قَد قَدَّرَهُ اللهُ عَلَيَّ قَبلَ أَن أُخلَقَ؟!»، قال: «فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى».

فـ«النَّفسُ اللَّوَّامةُ»:

□ قد يُقسَمُ على صِفتها؛ كما قال: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ﴾[5].

□ وعلى جزائها؛ كما قال: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾[6].

فإن كانت تلوم على الذَّنب لتتوب؛ فهذه نفسٌ سعيدةٌ، وإن كانت تلوم على الإيمان والحسنات؛ فهي شقيَّةٌ. ونفسُ كُلِّ إنسانٍ لوَّامةٌ.

---

(١) الشمس: (٧-٨).
(٢) القلم: (٣٠-٣١).
(٣) المائدة: (٥٤).
(٤) البخاري (٣٤٠٩)، ومسلم (٢٦٥٢) من حديث أبي هريرة.
(٥) العاديات: (٦).
(٦) الليل: (٤).

وكذلك قولُه: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا ۝١ وَالْقَمَرِ إِذَا تَلَاهَا ۝٢ وَالنَّهَارِ إِذَا جَلَّاهَا ۝٣ وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَاهَا ۝٤ وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ۝٥ وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا ۝٦ وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّاهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا ۝٨ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَنْ دَسَّاهَا﴾[1]، قد قيل[2]: إنَّ هذا هو جوابُ القسم وإن حُذفت منه اللَّام. فإن كان كذلك؛ فهو من الجواب المذكور[3]، وإلا فذِكرُ: ﴿فُجُورَهَا وَتَقْوَاهَا﴾؛ كقوله: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾.

مع أنَّ الإقسام هنا بالرَّبِّ تعالى؛ فإنَّه أقسم بـ«المخلوق» وبـ«الخالق»:

- فقال: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَاهَا﴾.

- وقال: ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ۝٥ وَالْأَرْضِ وَمَا طَحَاهَا﴾.

[١٠٣/ظ] وذَكَرَ الخالقَ جلَّ جلاله في هذه دون تلك؛ / وذلك أنَّ حركةَ «الشَّمس» و«القمر» و«اللَّيل» و«النَّهار» أمرٌ يشهد النَّاس حدوثَه شيئًا فشيئًا، ويَعلمون أنَّ الحادث لا بُدَّ له من مُحدِثٍ. ولهذا سلك طائفةٌ من العُقلاء في «إثبات الصَّانع» الاستدلالَ بالزَّمان بحدوث أجزائِه شيئًا بعد شيءٍ؛ فإنَّ هذا لا يمكن أحدٌ أن يُنازِع فيه.

وأمَّا «السَّماءُ» و«الأرضُ»؛ فهُما ثابتانِ، ومن النَّاس مَن ظَنَّ أنَّ «السَّماء» قديمةٌ أزليَّةٌ، بل وظنَّ أنَّه لا فاعل لها، وقد ظنَّ بعضُهم ذلك في «الأرض» أيضًا= فناسب أن يَذكر هنا باني «السَّماءِ» وطاحي «الأرض».

---

(١) الشمس: (١-١٠).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للفراء (٢/ ٣٩٧) (٣/ ٢٥٣)، «معاني القرآن» للأخفش (٢/ ٥٧٥)، تفسير الطبري (٢٠/ ١٠) (٢٤/ ٢٧٧)، «معاني القرآن» للزجاج (٥/ ٣٣١)، «القطع والائتناف» (ص٥٩٦، ٨٠٦)، «إيضاح الوقف والابتداء» (٢/ ٩٧٨)، «الكشف والبيان» (٢٩/ ٤٢٢)، «النكت والعيون» (٦/ ٢٨٤)، «التفسير البسيط» (٢٤/ ٤٣)، «المحرر الوجيز» (٥/ ٤٨٨)، «زاد المسير» (٤/ ٤٥١)، «التبيان» للعكبري (٢/ ١٢٩٠)، «الكتاب الفريد» (٦/ ٤٠٦)، «البحر المحيط» (١٠/ ٤٨٩)، «الدر المصون» (١١/ ٢٠).

(٣) وهو قول عامَّة المفسِّرين، وسيأتي القول الثاني بأن جواب القسم محذوف (ص٥٧).

ولفظُ «البناءِ» و«الطَّحو» يدلُّ على رحمة الخالق تعالى بعباده:

- فإنَّ «البناء» يُشعر بأنَّها من جنس القِباب المستديرةِ. ولهذا يقال: «بنى بامرأته»، فإنَّهم كانوا إذا عرَّس بامرأته؛ اتَّخذ لها قُبَّةً كقِباب(١) البادية، ثمَّ صار يُستعمل لفظ(٢).

- و«الطَّحو»: هو الدَّحو(٣)، وهو بسطُها ليستقرَّ(٤) عليها الأنامُ، وهو يتضمَّن نضوبَ الماء عنها.

وهو ممَّا حار فيه المتفلسفةُ وأهلُ الهيئة؛ إذ كان مقتضى الطَّبيعة عندهم أنَّ الماء يعلو على التُّراب...(٥)؛ فعادوا وقالوا: «عنايةُ الصَّانع».

ومنهم من [لا](٦) ينكر أن يكون فاعلًا بمشيئته وإرادته شيئًا بعد شيءٍ؛ وهذا حقٌّ.

وكذلك «النَّفسُ»: أقسم بها وبمن سوَّاها، فألهمها فجورها وتقواها؛ فإنَّ من النَّاس من يقول: «هي قديمةٌ لا مُبدِعَ لها»، ومنهم من يقول: «هي التي تُبدِعُ فُجُورَها وتقواها»، [فذكر](٧) ما يدلُّ على أنَّه خالقُ نفسِ الإنسان وعملها؛ وهذان(٨) أصلان عظيمان.

---

(١) قوله: «قبة كقباب» في الأصل: «فبا كافيه»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) بعده بياضٌ بمقدار كلمة. وانظر: «أدب الكاتب» (ص٦٣)، «الخصائص» (١/ ٤٠)، «لسان العرب» (١٤/ ٩٧).

(٣) في الأصل «المدحو»، ولعل الصواب ما أثبت. (٤) في الأصل: «لينا»، والمثبت من «التبيان».

(٥) في الأصل عبارةٌ يشبه أن تكون: «فذكره البناء يبين لهم فسادها»: [redacted]. ولم أتبيَّن الوجه فيها. وانظر في هذا المعنى: «الدرء» (٧/ ٩)، «التبيان» (ص٢٨)، «عدة الصابرين» (ص٥٣٦).

(٦) زيادة يقتضيها السياق.

(٧) زيادة يقتضيها السياق، وموضعها بياضٌ في الأصل بمقدار خمس كلمات أو تزيد، وفي «التبيان» (ص٢٨): (... وتقواها، فذكر سبحانه أنه هو الذي سواها وأبدعها، وأنه هو الذي ألهمها الفجور والتقوى. فأعلمنا أنه خالق نفوسنا وأعمالها. وذكر لفظ التسوية...).

(٨) وقعت في طرف الورقة فذهب موضع رسمها ولم يبق سوى أوَّلها.

وذكر لفظ «التَّسوية»؛ كما قال: ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ ٱلْكَرِيمِ ۝ ٱلَّذِى خَلَقَكَ فَسَوَّىٰكَ فَعَدَلَكَ﴾[1]، وكما قال: ﴿فَإِذَا سَوَّيْتُهُۥ وَنَفَخْتُ فِيهِ مِن رُّوحِى فَقَعُوا۟ لَهُۥ سَٰجِدِينَ﴾[2]؛ إيذانًا بدخول[3] «البدن» في لفظ «النَّفس»، كما يدخل في قوله: ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾[4]. وباجتماع «الرُّوح» مع «البدن» تصيرُ «النَّفس» فاجرةً وتقيَّةً؛ وإلا فـ«الرُّوح» بدون «البدن» لا فُجُورَ لها.

وقولُه: ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾ إذا لم يكن هو الجوابَ؛ فقد تكون الجملةُ صفةً للنَّفس، وقد تكون خبرًا لمبتدأ[5].

وذكر في هذه السُّورة «ثَمودَ» دون غيرهم، وهذا[6] -والله أعلم- من باب التَّنبيه بالأدنى على الأعلى؛ فإنَّه لم يكن في الأمم المكذِّبة أخفُّ ذنبًا وعذابًا منهم؛ إذ لم يذكر عنهم من الذُّنوب ما ذُكر عن «عادٍ» و«مَدْيَنَ» و«قوم لوطٍ» وغيرِهم؛ ولهذا ذكرهم وقال: ﴿فَأَمَّا عَادٌ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ [بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ] وَقَالُوا۟ مَنْ أَشَدُّ مِنَّا قُوَّةً أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾[7]= قال[8]: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾[9].

---

(١) الانفطار: (٦-٧).
(٢) الحجر: (٢٩)، ص: (٧٢).
(٣) قوله: «إيذانا بدخول» في الأصل: «لأنه بعد دخول»، والمثبت من «التبيان».
(٤) النساء: (١)، الأعراف: (١٨٩)، الزمر: (٦).
(٥) في الأصل: «مبتدأ»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٦) نقل ابن القيم في «التبيان» (ص٣٧) الكلام الآتي، ثم قال (ص٣٨-٣٩): (قلتُ: وقد يظهر في تخصيص ثمود بالذِّكر ههنا -دون غيرهم- معنىً آخر، وهو أنَّهم رَدُّوا الهُدَى بعد ما تيقَّنُوه وكانوا مستبصرين به، قد ثَلِجَتْ له صدورُهم، واستيقَنَتْهُ أنفسُهم، فاختاروا عليه العمَى والضلالة... فكان في تخصيصهم بالذِّكر تحذيرٌ لكلِّ من عرف الحقَّ ولم يتَّبِعْهُ، وهذا داء أكثر الهالكين، وهو أعَمُّ الأدواء وأغلبُها على أهل الأرض، والله سبحانه وتعالى أعلم).
(٧) فصلت: (١٥). وما بين المعقوفتين سقط من الأصل.
(٨) قوله: «ولهذا ذكرهم وقال فأما عاد...= قال» في «التبيان»: «ولهذا لما ذكرهم وعادا= قال فأما عاد...».
(٩) فصلت: (١٧).

وكذلك في «سورة الشُّعراء» يقول لهم: ﴿أَتُتْرَكُونَ فِي مَا هَٰهُنَآ ءَامِنِينَ ﴿١٤٦﴾ فِي جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٤٧﴾ وَزُرُوعٍ وَنَخْلٍ طَلْعُهَا هَضِيمٌ ﴿١٤٨﴾ وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتًا فَٰرِهِينَ[(١)] ﴿١٤٩﴾ فَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُونِ ﴿١٥٠﴾ وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴿١٥١﴾ ٱلَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾[(٢)].

وكذلك قال لهم: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا فَٱسْتَغْفِرُوهُ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ ۚ إِنَّ رَبِّي قَرِيبٌ مُّجِيبٌ ﴿٦١﴾ قَالُواْ يَٰصَٰلِحُ قَدْ كُنتَ فِينَا مَرْجُوًّا قَبْلَ هَٰذَآ ۖ أَتَنْهَىٰنَآ أَن نَّعْبُدَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآؤُنَا وَإِنَّنَا لَفِي شَكٍّ مِّمَّا تَدْعُونَآ إِلَيْهِ مُرِيبٍ﴾[(٣)].

فكانوا مشركين؛ وكذلك «عادٌ» و«مَدينُ» كانوا مشركين.

وأولئك[(٤)] كانوا مع الشِّرك فيهم من التَّجبُّر والبطش والتَّوسُّع في الدُّنيا ما ليس في هؤلاء. وهم «عادٌ الأولى»، و«عادُ إرَم»، وقد أخبر تعالى أنَّ عمادهم لم يُخلق مثلُها في البلاد، وكانوا قد اعتدوا في القُوَّة والسُّلطان، وفي الأموال، وهما اللذان[(٥)] يقول [فيهما][(٦)] من أوتي كتابه بشماله: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّي مَالِيَهْ ۜ ﴿٢٨﴾ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَٰنِيَهْ﴾[(٧)].

ولهذا قال لهم هود[(٨)]: ﴿ٱسْتَغْفِرُواْ رَبَّكُمْ ثُمَّ تُوبُوٓاْ إِلَيْهِ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا وَيَزِدْكُمْ قُوَّةً إِلَىٰ قُوَّتِكُمْ﴾[(٩)]، فأخبر أنَّهم إذا استغفروا الله ثُمَّ تابوا إليه؛ زادهم قُوَّةً وعِزًّا، فلم ينقصوا، وأَمِنوا عذابَ الدُّنيا والآخرة.

---

(١) قرأ الكوفيون وابن عامر: ﴿فَٰرِهِينَ﴾ بألف، وقرأ الباقون بغير ألف. انظر: «النشر» (٢/ ٣٣٦).
(٢) الشعراء: (١٤٦-١٥٢). (٣) هود: (٦١-٦٢).
(٤) أي: عاد.
(٥) في الأصل: «الذى»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٦) زيادة يقتضيها السياق.
(٧) الحاقة: (٢٨-٢٩).
(٨) بعدها في الأصل كلمة يشبه أن تكون: «أو».
(٩) هود: (٥٢).

وأمَّا مَديَنُ؛ فكانوا مع الشِّرك يظلمون في الأموال.

ولهذا عذَّب هؤلاء[١] بالظُّلَّة[٢]، وأولئك[٣] بالرِّيح الصرصر العاتية.

وأما قوم[٤] لوطٍ؛ فقلب المدائنَ عليهم، ورماهم بالحجارة، وطمس أبصارَهم.

وهؤلاء[٥] أُهلكوا بالصَّيحة؛ فكان عذابُ أولئك[٦] أشدَّ.

فإذا ذكر عذابَه لهؤلاء -قوم صالح- ليُعتبر بهم؛ كان هذا تنبيهًا على ما فعل بغيرهم من الأمم. وهم إنَّما عُذِّبوا لَمَّا عقروا النَّاقة، ومعلومٌ أنَّ ذنوب أولئك أعظمُ، فإذا كان الله عَذَّبَ هؤلاء بعقر ناقةٍ لكونه جعلها آيةً؛ فمن انتهك محارمَ الله ودماءَ المؤمنين واستخفَّ بعباده؛ كان أشدَّ عذابًا.

ولهذا قال بعضُ السَّلف[٧].

ولما قصَّ قصَّة صالح قال: ﴿فَانظُرْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ أَنَّا دَمَّرْنَاهُمْ وَقَوْمَهُمْ...﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنجَيْنَا[٨] الَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ﴾[٩]؛ فالنَّجاة لهؤلاء قديمًا وحديثًا، وهم أولياءُ الله، الذين آمنوا وكانوا يتَّقون، وهُم أهلُ الدَّار الآخرة في قوله: ﴿وَلَأَجْرُ[١٠] الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ آمَنُوا وَكَانُوا يَتَّقُونَ ۝٥٧﴾[١١].

---

(١) أي: مدين.

(٢) في الأصل: «الظلمة»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) أي: عاد.

(٤) في الأصل: «وقوم»، ولعل الصواب ما أثبت. والسياق في «التبيان»: «العاتية التي لا يقوم لها شيء وعذب قوم».

(٥) أي: ثمود.

(٦) أي: من سوى ثمود ممن تقدَّم ذكرهم.

(٧) كذا في الأصل، فيظهر أن في الكلام سقطًا، ولعل الشَّيخ قد ترك بعدها بياضًا لإتمام النقل لاحقًا؛ فنقله مَن بعده ولم يعتدَّ بالبياض فوصل الكلام بما بعده.

(٨) في الأصل: «ونجينا».

(٩) النمل: (٥١-٥٣).

(١٠) في الأصل: «ولدار».

(١١) يوسف: (٥٧).

وكذلك من رغب في السِّحريَّات والطَّلسمات والاستعانة بالشَّياطين؛ قيل له: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ (١٠٢) وَلَوْ أَنَّهُمْ آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَمَثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾[1].

ومن اعتبر أحوالَ العالم، وما يُعاقب به من سعى في الأرض بالفساد وسفك الدِّماء بغير حقٍّ وأقام[2] الفتن= علِم أنَّ النَّجاة للذين آمنوا وكانوا يتقون. وتفصيل هذا يطول.

فإذا كان جوابُ القسم محذوفًا[3] في الكلام[4]؛ كان في ذكر المقسَم به ما يدلُّ عليه، كما تقدَّم[5] في: ﴿ص وَالْقُرْآنِ ذِي الذِّكْرِ﴾[6].

و«سورة الفجر» قال فيها: ﴿وَالْفَجْرِ (١) وَلَيَالٍ عَشْرٍ (٢) وَالشَّفْعِ وَالْوَتْرِ (٣) وَاللَّيْلِ إِذَا يَسْرِ (٤) هَلْ فِي ذَلِكَ قَسَمٌ لِذِي حِجْرٍ﴾[7]؛ فحذف الجواب. وقد قيل[8]: إنَّه في قوله تعالى:

---

(١) البقرة: (١٠٢).

(٢) في الأصل: «تقيم»، والمثبت من «التبيان».

(٣) وهو اختيار ابن الأنباري. وسبق ذكر القول الأول بأن جواب القسم مذكور (ص٥٢).

(٤) قوله: «في الكلام» في الأصل: «بلام فما»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٥) انظر ما سبق (ص٤٣، ٥٠).

(٦) ص: (١).

(٧) الفجر: (١-٥).

(٨) وهو قول ابن مسعود ومقاتل وابن الأنباري والزجاج، واختاره كثيرٌ من المفسِّرين. انظر للقولين: تفسير مقاتل (٤/ ٦٨٧)، «معاني القرآن» للزجاج (٥/ ٣٢١)، «إيضاح الوقف والابتداء» (٢/ ٩٧٦)، «القطع والائتناف» (ص٨٠٣)، «الكشف والبيان» (٢٤/ ٤٢٤)، «التفسير البسيط» (٢٣/ ٤٩٩)، «زاد المسير» (٤/ ٤٣٩)، «التبيان» للعكبري (٢/ ١٢٨٥)، «الكتاب الفريد» (٦/ ٣٩١)، «البحر المحيط» (١٠/ ٤٧١)، «الدر المصون» (١٠/ ٧٧٧)، «الدر المنثور» (١٥/ ٤٠٨).

﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾[١]، وهو ضعيف[٢]؛ فإنَّ هذا ذُكر بعد عقوبةِ الأمم؛ فكان منضمًّا إليه.

لكن[٣] ﴿وَٱلْفَجْرِ ۝١ وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ هو زمانٌ يتضمَّن أفعالاً معظَّمةً، و«العشرُ» -عَشرُ ذي الحِجَّة- / يتضمَّن أفعالًا معظَّمةً من المناسك، وأمكِنةً معظَّمةً؛ [١٠٤/و] وهذه من شعائر الله المتضمِّنة خضوعَ العبد لربِّه. فإنَّ الحجَّ والنُّسك عبوديَّةٌ محضةٌ لله وذلٌّ له محضٌ، وهو مُناقضٌ لما وصَفَ به عادًا وثمودَ وفرعونَ من العُتُوِّ والجبروت؛ فإنَّ في النُّسُك غايةَ التَّواضع لله، وهؤلاء عَتَوا عن أمر ربِّهم.

وفي «صحيح البخاريِّ»[٤] عن ابن عبَّاسٍ عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «مَا مِن أَيَّامٍ العَمَلُ الصَّالِحُ فِيهِنَّ أَحَبُّ إِلَى اللهِ مِن هَذِهِ الأَيَّامِ العَشر»، قيل: يا رسول الله، ولا الجهادُ في سبيل الله؟ قال: «وَلَا الجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللهِ إِلَّا رَجُلٌ خَرَجَ بِنَفسِهِ وَمَالِهِ ثُمَّ لَم يَرجِع مِن ذَلِكَ بِشَيءٍ».

فالزَّمان المتضمِّنُ لمثل هذه الأعمال؛ أهلٌ أن يُقسِمَ الرَّبُّ ﷻ به.

و«الفجر»[٥]:

□ إذا أُريد به جنسُ «الفجر» -كما هو ظاهرُ اللَّفظ-؛ فإنَّه يتضمَّن وقتَ صلاة الصُّبح التي هي أوَّلُ الصَّلوات.

---

(١) الفجر: (١٤).

(٢) قال في «التبيان» (ص٤٠): (وهذا ضعيفٌ لوجهين: أحدهما: طولُ الكلام والفصل بين القَسَم وجوابه بِجُمَلٍ كثيرةٍ. والثاني: أنَّ قوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾ ذُكِر تقريرًا لعقوبةِ اللهِ الأُمَمَ المذكورةَ وهي: عادٌ، وثمودُ، وفرعونُ. فذكر عقوبتهم ثُمَّ قال مقرِّرًا ومحذِّرًا: ﴿إِنَّ رَبَّكَ لَبِٱلْمِرْصَادِ﴾، أفلا ترى تعلُّقَهُ بذلك دون القَسَم؟!).

(٣) قوله: «إليه لكن» حاول إصلاحه في الأصل ولم يحرِّره، ولعله مراده ما أثبت.

(٤) (٩٦٩).

(٥) انظر: تفسير مقاتل (٤/ ٦٨٧)، «معاني القرآن» للفراء (٣/ ٢٥٩)، تفسير الطبري (٢٤/ ٣٤٤)، =

فافتتح(١) القَسَمَ بما يتضمَّن أوَّلَ(٢) الصَّلوات، وختمه بقوله: ﴿وَٱلَّيۡلِ إِذَا يَسۡرِ(٣)﴾، و«اللَّيل» يتضمَّنُ صلاةَ المغرب والعشاء، وهي آخرُ الصَّلوات، ووقتها ممتدٌّ إلى نصف اللَّيل، إلى طلوع الفجر(٤)؛ فهو ممتدٌّ يسري باللَّيل.

□ وإذا أُريد من هذا العمومِ خصوصٌ؛ كفجر يومِ النَّحر وليلته التي هي ليلةُ عَرَفَةَ= فتلك اللَّيلةُ آخرُ أوقات الوقوف بعرفة -الذي قيل فيه: «**الحَجُّ عَرَفَةٌ**»(٥)-، وهذا «**الفجرُ**» هو فجرُ يومِ النَّحر:

- الذي هو أفضلُ أيَّام العام؛ كما قال النَّبيُّ ﷺ: «**أَفضَلُ الأيَّامِ عِندَ اللهِ يَومُ النَّحرِ**»(٦).

- وهو يومُ الحجِّ الأكبر عند الأكثرين؛ كما ثبت ذلك في الحديث الصَّحيح(٧).

= «إعراب القرآن» للنحاس (٥/ ١٣٥)، «الكشف والبيان» (٢٩/ ٢٩١)، «النكت والعيون» (٦/ ٢٦٥)، «التفسير البسيط» (٢٣/ ٤٨٣)، «المحرر الوجيز» (٥/ ٤٧٦)، «زاد المسير» (٤/ ٤٣٧)، «البحر المحيط» (١٠/ ٤٦٩).

(١) في الأصل: «ففتح»، والتصويب من «التبيان».

(٢) في الأصل أضيف لها باء: «بأول»، والصواب ما أثبت كما في «التبيان».

(٣) في الأصل بإثبات الياء: «يسري»، وقد نُقل إجماع المصاحف على حذف الياء رسمًا؛ فلعلها رُسمت بالياء موافقة لقراءة من قرأها بياء عند الوصل -وهي قراءة المدنيَّيْن وأبي عمرو-، أو عند الوقف والوصل -وهي قراءة يعقوب وابن كثير-. انظر: «المقنع» (ص٤٠)، «النشر» (٢/ ١٨٠، ٤٠٠).

(٤) وقتها حال الاختيار: إلى نصف الليل. وحال الاضطرار: إلى طلوع الفجر.

(٥) أخرجه أبو داود (١٩٤٩)، والترمذي (٩٠٦)، والنسائي (٣٠٣٩)، وابن ماجه (٣٠١٥) من حديث عبد الرحمن بن يعمر.

(٦) أخرجه أبو داود (١٧٦٥) من حديث عبد الله بن قرط.

(٧) أخرجه البخاري (١٧٤٢) من حديث ابن عمر.

- وهو آخر العشر المقسَم به؛ فيكون المقسَم قد تضمَّن المناسك والصَّلوات، وهما المختصَّان بعبادة الله تعالى والخضوع له والتَّواضع له. ولهذا قال الخليل[١]: ﴿إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾[٢]، وقيل لخاتم الرُّسل ﷺ: ﴿فَصَلِّ لِرَبِّكَ وَانْحَرْ﴾[٣].

وهذا خلاف [حال][٤] المشركين والمتكبِّرين الذين لا يعبدون الله وحده، بل يُشركون به ويستكبرون عن عبادته؛ كحال قوم عادٍ وثمودَ وفرعونَ وغيرِهم.

ووسَّط القسمَ بـ«الشَّفع» و«الوتر»؛ إذ هذه الشَّعائرُ المعظَّمة منها شفعٌ ومنها وترٌ؛ في الأمكنة، والأزمنة، والأعمال:

□ فـ«الصَّفا» و«المروة» شفعٌ، و«البيت» وترٌ، و«الجمرات» وِترٌ، و«مِنى» و«مزدلفةَ» شفعٌ، و«عرفة» وترٌ.

□ **وأمَّا الأعمالُ**: فـ«الطَّواف» وترٌ، وركعتاه شفعٌ، و«الطَّوافُ» بين «الصَّفا» و«المروة» وترٌ، و«رميُ الجمار» وِترٌ؛ كلُّ ذلك سبعٌ سبعٌ، وهو الأصل؛ فـ«**إنَّ اللهَ تَعَالَى وِترٌ يُحِبُّ الوِترَ**»[٥].

و«الصَّلوات»: منها شفعٌ، ومنها وِترٌ، والوِتر يُوتِر الشَّفع، فتكون كُلُّها وترًا[٦]؛ كما قال النَّبيُّ ﷺ: «**المَغرِبُ وِترُ النَّهارِ، فَأَوتِرُوا صَلاَةَ اللَّيلِ**» رواه أحمد[٧]، وقال ﷺ: «**صَلاَةُ اللَّيلِ مَثنَى مَثنَى؛ فَإِذَا خَشِيتَ الصُّبحَ؛ فَأَوتِرْ بِوَاحِدَةٍ تُوتِرُ لَكَ مَا قَد صَلَّيتَ**»[٨].

---

(١) كذا في الأصل و«التبيان»، والخطاب في كلا الآيتين -الأنعام والكوثر- لنبينا محمد ﷺ.
(٢) الأنعام: (١٦٢). (٣) الكوثر: (٢).
(٤) من «التبيان».
(٥) أخرجه البخاري (٦٤١٠)، ومسلم (٢٦٧٧) من حديث أبي هريرة.
(٦) في الأصل: «وتر»، والمثبت من «التبيان». (٧) (٤٨٤٧) من حديث ابن عمر.
(٨) أخرجه البخاري (٩٩٠)، مسلم (٧٤٩) من حديث ابن عمر.

□ **وأمَّا الزَّمان**: فإنَّ «يوم عرفة» وِترٌ، و«يوم النَّحر» شفعٌ.

وأقسم بـ«الفجر» فعرَّفها[١]؛ إذ كلُّ أحدٍ يعرفه، ﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾[٢] نكرةٌ تُعرف بالعلم.

فلمَّا تضمَّن هذا القَسَمُ تعظيمَ ما جاء به إبراهيمُ ومحمَّدٌ صلى الله عليهما وسلم؛ كان في ذلك ما دلَّ على المقسَم عليه؛ ولذلك قيل: ﴿هَلْ فِي ذَٰلِكَ قَسَمٌ لِّذِي حِجْرٍ﴾[٣]، فإنَّ عظمته هذه تُعرف بدلائلِ النُّبُوَّةِ، والأدلَّة السَّمعيَّة تفتقر إلى حِجرٍ يحجر صاحبَه عن الغفلة واتِّباع الهوى، ويحمله على اتِّباع الرُّسل لئلَّا يصيبَه ما أصاب مَن كذَّب الرُّسل؛ كعادٍ وثمودَ وفرعونَ.

ولمَّا تضمَّن ذلك مدحَ الخاضعين والمتواضعين لله تعالى وذمَّ المتكبرين؛ قال: ﴿فَصَبَّ عَلَيْهِمْ رَبُّكَ سَوْطَ عَذَابٍ﴾[٤]، أي: سوطًا من عذابه؛ وإلا فعذابه أعظمُ.

وذكر التَّوسُّع في الدُّنيا والتَّقتير، وأنَّه لا يلزم أن يكون هذا إكرامًا وهذا إهانةً، بل يفعل ذلك ابتلاءً وامتحانًا؛ ليجزي الصَّبور والشَّكور[٥]، والمؤمنُ كلُّ ذلك له خيرٌ؛ كما في الحديث الصَّحيح: «**لَا يَقضِي اللهُ لِلمُؤمِنِ قَضَاءً إِلَّا كَانَ خَيرًا لَهُ، وَلَيسَ ذَلِكَ لِأَحَدٍ إِلَّا لِلمُؤمِنِينَ؛ إِن أَصَابَتهُ سَرَّاءُ شَكَرَ فَكَانَ خَيرًا لَهُ، وَإِن أَصَابَتهُ ضَرَّاءُ صَبَرَ فَكَانَ خَيرًا لَهُ**»[٦].

---

(١) كذا في الأصل، فإن لم تكن محرَّفة عن «فعرَّفه»؛ فلعله من باب الحمل على المعنى، أي: عرَّف الكلمة.

(٢) الفجر: (٢).

(٣) الفجر: (٥).

(٤) الفجر: (١٣).

(٥) في الأصل: «الشكور» بلا واو، ولعل الصواب ما أثبت.

(٦) أخرجه مسلم (٢٩٩٩) من حديث صهيب الرومي.

[١٠٤/ظ] وفيها ذمُّ من اغترَّ بقُوَّتِه وسلطانِه ومالِه؛ كالذي يقول: ﴿مَآ أَغۡنَىٰ / عَنِّي مَالِيَهۡۜ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّي سُلۡطَٰنِيَهۡ﴾(١)، وقد قال النَّبيُّ ﷺ: «**مَا ذِئبَانِ جَائِعَانِ أُرسِلاَ فِي غَنَمٍ بِأَفسَدَ لَهَا مِن حِرصِ المَرءِ عَلَى المَالِ وَالشَّرَفِ لِدِينِهِ**»(٢).

وفيها ذمُّ من لا يرحم الضَّعيف واليتيم والمسكين؛ مثل الذي يجمع المال ويُحبُّه حُبًّا شديدًا.

وختم السُّورة بمدح حالِ «النَّفس المطمئِّنة»؛ وهي الخاشعة المتواضعة لربِّها(٣).

وسورة «لا أقسم» ذكر فيها جوابَ القسم؛ إذ لم يكن في القسم ما يبيِّنُه(٤)، وهو قَسَمٌ على حالِ الإنسان.

فأقسم بـ﴿ٱلۡبَلَدِ ٱلۡأَمِينِ﴾(٥) مكَّة؛ فإنَّها أمُّ القرى، ﴿وَوَالِدٖ وَمَا وَلَدَ﴾(٦)؛ فإنَّ الوالد كآدم هو أصلُ الذريَّة؛ فأقسم بأصل المكان، وأصل السُّكَّان.

وقولُه: ﴿وَأَنتَ حِلُّۢ﴾(٧):

▢ إذا أُريد به «الحلالُ» الذي ليس بمُحرِمٍ؛ فهو حالٌّ ساكنُ البلد؛ بخلاف المُحرِم الذي يحجُّ ويرجع.

---

(١) الحاقة: (٢٨-٢٩).
(٢) أخرجه الترمذي (٢٥٤٧) من حديث كعب بن مالك. وقال: (حسن صحيح).
(٣) بعدها في «التبيان» (ص٥٠): (وما تؤول إليه من كرامته ورحمته، كما ذكر قبلها حال «النفس» الأمارة، وما تؤول إليه من شدة عذابه ووثاقه).
(٤) في الأصل: «يلننه»، ولعل الصواب ما أثبت، أو: «يعينه».
(٥) التين: (٣).
(٦) البلد: (٣).
(٧) البلد: (٢). وانظر: «النكت والعيون» (٦/ ٢٧٤)، «التفسير البسيط» (٢٤/ ٨-١٠)، «المحرر الوجيز» (٥/ ٤٨٣)، «زاد المسير» (٤/ ٤٤٦)، «البحر المحيط» (١٠/ ٤٧٩).

ولأنَّ أمنه إنَّما تظهر به النِّعمة عند الحِلِّ من الإحرام، وإلا ففي حالِ الإحرام هم في أمانٍ، وكلٌّ[(١)] من أحرم وإن لم يكن ساكنًا بالبلد. فالحُرمة هناك للفعل لا للمكان.

والمقصودُ: ذكرُ حرمة المكان، وهذا يظهر بحال المُحِلِّ الذي ليس بمُحرِمٍ[(٢)].

وهو أيضًا تنبيهٌ؛ فإنَّه إذا أقسم به وفيه الحلالُ، فإذا كان فيه الحرامُ؛ كان أولى بالتَّعظيم.

□ وكذلك إذا أُريد «الحُلولُ»؛ فإنَّه[(٣)] هو السكنى[(٤)]، فالمعنى واحدٌ. وقد أقسم بـ«التِّين والزيتون» و«الطُّور»[(٥)] و«البلد الأمين»[(٦)].

والجواب مذكورٌ في قوله تعالى[(٧)]: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِى كَبَدٍ﴾[(٨)]، وهو مكابدةُ أَمرِ الدُّنيا والآخرة.

وهذه المكابدةُ[(٩)] تقتضي قُوَّةَ صاحبها وكثرةَ تصرُّفه واحتيالِه؛ فقال تعالى: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ ۝٥ يَقُولُ أَهْلَكْتُ مَالًا لُّبَدًا ۝٦ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾[(١٠)].

---

(١) في الأصل: «فكل»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) في الأصل: «يقوم به» فإن لم يكن محرَّفًا عن المثبت؛ فلعله قد سقط بعده: «ما يقتضي أمنه»، والمثبت من (ل). والعبارة عند ابن القيم في «التبيان» (ص٥٨): (والمقصود إنما هو ذكر حرمة المكان، وهي إنما تظهر بحال الحلال الذي لم يتلبس بما يقتضي أمنه).

(٣) في الأصل تحتمل: «بانه»، وتحتمل المثبت وهو الموافق لـ(ل).

(٤) في الأصل: «المسكن»، والمثبت من (ل).

(٥) قوله: «بالتين والزيتون والطور» في الأصل: «بالطور والتين»، وفي (ل): «بالتين والزيتون»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٦) في قوله تعالى: ﴿وَٱلتِّينِ وَٱلزَّيْتُونِ ۝١ وَطُورِ سِينِينَ ۝٢ وَهَٰذَا ٱلْبَلَدِ ٱلْأَمِينِ﴾ التين: (١-٣).

(٧) قوله: «في قوله تعالى» ليست في الأصل، والمثبت من (ل).

(٨) البلد: (٤).

(٩) قوله: «وهذه المكابدة» في (ل): «وهي المكابدة» ثم أصلحها إلى: «والمكابدة».

(١٠) البلد: (٥-٧).

فهذا الإنسان من جنس أولئك الأمم، ومن جنس الذي قال: ﴿مَآ أَغْنَىٰ عَنِّى مَالِيَهْۜ ۝٢٨ هَلَكَ عَنِّى سُلْطَٰنِيَهْ﴾[1]؛ له قوَّةٌ يكابد بها الأمور، ومالٌ أهلكه= أفيَظُنُّ مع هذا أنَّه لن[2] يقدر عليه أحدٌ فيجازيه بأعماله؟! ويحسب أنَّ ما أهلكه من المال لم يره أحدٌ فيعلم ما فعل؟!

و«القُدرة» و«العلم»؛ بهما يحصل الجزاءُ، بل بهما يحصل كلُّ شيءٍ.

وإخبارُه تعالى بأنَّه قادرٌ وأنَّه عالمٌ يتضمَّن الوعيد والتَّهديد؛ فإنَّه إذا كان قادرًا أمكن الجزاءُ، وإذا كان عالمًا أمكن الجزاءُ بالعدل بقدر[3] ما عمل.

ومن لم يكن قادرًا عالمًا لم يمكنه الجزاءُ؛ فإنَّ العاجز عن الشَّخص لا يمكنه جزاؤه.

والذي له قدرةٌ لكن لا يدري[4] ما فعل؛ إن جازاه بلا علمٍ كان ظالمًا معتديًا، فلا بُدَّ له من العلم بما فعل. ولهذا كان الحاكمُ يحتاج إلى الشُّهود، والملوك يحتاجون إلى أهل الدِّيوان يخبرونهم بمقادير الأموال وغيرِها؛ ليكون عملهم[5] بعلمٍ.

فقال تعالى لما ذكر أنَّه خلق الإنسان في كبدٍ: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّن يَقْدِرَ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾[6]، و«لن»[7] لنفي المستقبل، يقول: أيحسب أن لن يقدر عليه في المستقبل أحدٌ؟!

---

(١) الحاقة: (٢٨-٢٩).

(٢) في الأصل: «لم»، والمثبت من (ل).

(٣) قوله: «بالعدل بقدر» في (ل): «فالعدل يقدر».

(٤) في (ل): «يرى».

(٥) في الأصل: «علمهم»، والمثبت من (ل).

(٦) البلد: (٥).

(٧) في الأصل: «وأن لن»، والمثبت من (ل).

ولهذا كان ذاك[١] الخائف من ربِّه، الذي أمر أهلَه[٢] بإحراقه وإذرائه؛ يعلم أنَّ الجزاء متعلِّقٌ بالقُدرة؛ فقال: «لَئِن قَدَرَ اللهُ عَلَيَّ لَيُعَذِّبَنِّي عَذَابًا مَا عَذَّبَهُ أَحَدًا مِنَ العَالَمِينَ»[٣].

وهو سبحانه يهدِّد بـ«القدرة» لكون المقدور يقترن بها، كما يهدِّد بـ«العلم» لكون الجزاءِ يقع معه؛ كما في قوله: ﴿قُلْ هُوَ ٱلْقَادِرُ عَلَىٰٓ أَن يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِّن فَوْقِكُمْ أَوْ مِن تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ﴾، فقال النَّبيُّ ﷺ لمَّا نزلت: «أَعُوذُ بِوَجهِك، أَعُوذُ بِوَجهِك»؛ ﴿أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُم بَأْسَ بَعْضٍ﴾[٤]، فقال: «هَاتَانِ أَهوَنُ»[٥]. وذلك لأنَّه تكلَّم في ذكر القُدرة ونوع المقدور؛ كما يقول القائل: «أين تهرب منِّي؛ أنا أقدر أن أمسكك».

وكذلك في العلم بالرُّؤية[٦]؛ كقوله هنا: ﴿أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ﴾[٧]، وقوله تعالى -في الذي ينهى[٨] عبدًا إذا صلَّى-: ﴿أَلَمْ يَعْلَم بِأَنَّ ٱللَّهَ يَرَىٰ﴾[٩]، وقوله: ﴿وَقُلِ ٱعْمَلُوا۟ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ﴾[١٠]، وقوله: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَىٰهُم ۚ بَلَىٰ وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾[١١]، وقوله: ﴿وَكُلُّ شَىْءٍ فَعَلُوهُ فِى ٱلزُّبُرِ ﴿٥٢﴾ وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾[١٢]، وأمثال ذلك.

---

(١) في الأصل: «ذلك»، والمثبت من (ل).
(٢) ليست في الأصل، والمثبت من (ل).
(٣) أخرجه البخاري (٣٤٨١)، ومسلم (٢٧٥٦) من حديث أبي هريرة.
(٤) الأنعام: ٦٥.
(٥) أخرجه البخاري (٤٦٢٨) من حديث جابر بن عبد الله.
(٦) في الأصل: «والرؤية»، والمثبت من (ل). (٧) البلد: (٧).
(٨) في الأصل تحتمل: «نهى»، وتحتمل المثبت وهو الموافق لـ(ل).
(٩) العلق: (١٤). (١٠) التوبة: (١٠٥).
(١١) الزخرف: (٨٠). (١٢) القمر: (٥٢-٥٣).

فذِكرُه[١] لرؤيته الأعمالَ وعلمه بها وإحصائه لها يتضمَّنُ الوعيدَ بالجزاء عليها، كما يقول القائل: «قد علمتُ ما فعلتَ، وقد جاءتني أخبارُك كلُّها»، وأمثال ذلك.

فليس المرادُ[٢] الإخبارَ بقدرةٍ مجرَّدةٍ وعلمٍ مجرَّدٍ، لكن بقدرةٍ وعلمٍ يقترن بهما الجزاءُ؛ إذ[٣] كان مع حصول العلم والقدرة يمكن الجزاءُ ويبقى موقوفًا على مشيئة المجازي، لا يحتاج معه[٤] إلى شيءٍ حينئذ؛ فيجب طلبُ النَّجاة بالاستغفار والتَّوبة إليه[٥]، وعملِ الحسنات التي تمحو السَّيِّئاتِ.

---

(١) في الأصلين: «مذكور»، ولعلها محرَّفة عن المثبت.

(٢) ليست في الأصل، والمثبت من (ل).

(٣) في الأصل: «إذا»، والمثبت من (ل).

(٤) قوله: «لا يحتاج معه» في الأصل: «لا تحتاج منه»، والمثبت من (ل).

(٥) ليست في الأصل، والمثبت من (ل).

[١٠٥/و]

/ فصلٌ

وهو ﷺ لمَّا أقسم بـ«الصَّافَّات» و«الذَّاريات» و«المرسلات»؛ ذكر المقسَم عليه فقال: ﴿إِنَّ إِلَٰهَكُمْ لَوَاحِدٌ(١)﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ ۝٥ وَإِنَّ الدِّينَ لَوَاقِعٌ﴾(٣)، وقال: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَوَاقِعٌ﴾(٤)، ولم يذكره في «النَّازعات»؛ فإنَّ «الصَّافَّات» هي الملائكةُ، وهو لم يُقسِم على وجودِها(٥)، كما لم يقسم على وجود نفسِه؛ إذ كانت الأمم معترفةً بـ«الصَّانع»، وكانت معرفته ظاهرةً عندهم لا تحتاج إلى إقسامٍ؛ بخلاف «التَّوحيد»، فإنَّه كما قال تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُم بِاللَّهِ إِلَّا وَهُم مُّشْرِكُونَ﴾(٦).

وكذلك الملائكة يُقرُّ بها(٧) عامَّةُ الأمم:

- كما ذكر الله تعالى عن قوم نوحٍ وعادٍ(٨) وثمودَ وفرعونَ، مع شركهم وتكذيبهم بالرُّسل؛ أنَّهم كانوا يعرفون الملائكة، قال(٩) قومُ نوحٍ: ﴿مَا هَٰذَا إِلَّا بَشَرٌ

---

(١) في الأصل: «إله واحد».

(٢) الصافات: (٤).

(٣) الذاريات: (٥-٦).

(٤) المرسلات: (٧).

(٥) في الأصل: «وجود الملائكة»، والمثبت من (ل).

(٦) يوسف: (١٠٦).

(٧) قوله: «يقر بها» في الأصل يحتمل أن يقرأ: «تعرفها»، ويحتمل المثبت وهو الموافق لـ(ل). وسيأتي قوله: «كانوا يعرفون الملائكة»، وقوله: «فكانت هذه الأمم المكذِّبةُ للرُّسل المشركة بالرَّبِّ مُقِرَّةً بالله وبملائكته. فكيف بمن سواهم؟! فعُلم أنَّ الإقرار بالرَّبِّ وملائكته معروفٌ عند عامَّة الأمم».

(٨) قوله: «نوح وعاد» في الأصل: «عاد»، والمثبت من (ل).

(٩) في الأصل: «وقال»، والمثبت من (ل).

مِّثْلُكُمْ(١) يُرِيدُ أَن يَتَفَضَّلَ عَلَيْكُمْ وَلَوْ شَآءَ ٱللَّهُ لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً ﴾(٢)، وقال تعالى: ﴿أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ ﴿١٣﴾ إِذْ جَآءَتْهُمُ ٱلرُّسُلُ مِنۢ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ أَلَّا تَعْبُدُوٓا۟ إِلَّا ٱللَّهَ قَالُوا۟ لَوْ شَآءَ رَبُّنَا لَأَنزَلَ مَلَٰٓئِكَةً ﴾(٣)، وقال فرعونُ: ﴿ أَمْ أَنَا۠ خَيْرٌ مِّنْ هَٰذَا ٱلَّذِى هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ يُبِينُ ﴿٥٢﴾ فَلَوْلَآ أُلْقِىَ عَلَيْهِ أَسْوِرَةٌ(٤) مِّن ذَهَبٍ أَوْ جَآءَ مَعَهُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ مُقْتَرِنِينَ ﴾(٥).

- وكذلك مشركو العرب، قال تعالى(٦): ﴿ وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ مَلَكٌ ۖ وَلَوْ أَنزَلْنَا مَلَكًا لَّقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ثُمَّ لَا يُنظَرُونَ ﴾(٧)، وقال تعالى: ﴿ وَقَالُوا۟ مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ وَيَمْشِى فِى ٱلْأَسْوَاقِ ۙ لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ فَيَكُونَ مَعَهُۥ نَذِيرًا ﴾(٨).

- وقال تعالى(٩) عن الأمم مطلقًا: ﴿ وَمَا مَنَعَ ٱلنَّاسَ أَن يُؤْمِنُوٓا۟ إِذْ جَآءَهُمُ ٱلْهُدَىٰٓ إِلَّآ أَن قَالُوٓا۟ أَبَعَثَ ٱللَّهُ بَشَرًا رَّسُولًا ﴿٩٤﴾ قُل لَّوْ كَانَ فِى ٱلْأَرْضِ مَلَٰٓئِكَةٌ يَمْشُونَ مُطْمَئِنِّينَ لَنَزَّلْنَا عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ مَلَكًا رَّسُولًا ﴾(١٠).

فكانت هذه الأمم المكذِّبةُ للرُّسل المشركة بالرَّبِّ(١١) مُقِرَّةً بالله وبملائكته؛ فكيف بمن سواهم؟!

فعُلم أنَّ الإقرار بالرَّبِّ وملائكته معروفٌ عند عامَّة الأمم؛ فلهذا لم يقسم عليه، وإنَّما أقسم على «التَّوحيدُ»؛ لأنَّ أكثرهم مشركون.

وكذلك «الذَّاريات» و«الحاملات» و«الجاريات»؛ هي أمورٌ مشهودةٌ للنَّاس.

---

(١) قوله: «بشر مثلكم» في الأصلين: «رجل». (٢) المؤمنون: (٢٤).
(٣) فصلت: (١٣-١٤).
(٤) قرأ يعقوب وحفص: ﴿أَسْوِرَةٌ﴾ بغير ألف، وقرأ الباقون بألف. انظر: «النشر» (٢/ ٣٦٩).
(٥) الزخرف: (٥٢-٥٣). (٦) ليست في الأصل، والمثبت من (ل).
(٧) الأنعام: (٨). (٨) الفرقان: (٧).
(٩) ليست في الأصل، والمثبت من (ل). (١٠) الإسراء: (٩٤-٩٥).
(١١) قوله: «المشركة بالرب» ليس في الأصل، والمثبت من (ل).

و﴿ٱلْمُقَسِّمَٰتِ أَمْرًا﴾[1]: هم الملائكةُ، فلم يكن فيما أقسم به ما أقسم عليه؛ فذكر[2] المقسَم عليه فقال: ﴿إِنَّمَا تُوعَدُونَ لَصَادِقٌ ۝٥ وَإِنَّ ٱلدِّينَ لَوَٰقِعٌ﴾[3].

و﴿ٱلْمُرْسَلَٰتِ﴾: سواءٌ كانت هي الملائكةَ النَّازلةَ بالوحي، والمقسَم عليه: الجزاءُ في الآخرة، أو الرياحُ، أو هذا وهذا= فهي معلومةٌ أيضًا.

وأمَّا ﴿ٱلنَّٰزِعَٰتِ غَرْقًا﴾: فهي الملائكةُ القابضةُ للأرواح، وهذا يتضمَّن الجزاءَ، وهو من[4] أعظم المقسَم عليه؛ قال تعالى: ﴿قُلْ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلْمَوْتِ ٱلَّذِى وُكِّلَ بِكُمْ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمْ تُرْجَعُونَ﴾[5]، وقال تعالى: ﴿تَوَفَّتْهُ رُسُلُنَا وَهُمْ لَا يُفَرِّطُونَ ۝٦١ ثُمَّ رُدُّوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ مَوْلَىٰهُمُ ٱلْحَقِّ﴾[6].

وقد يُقال أيضًا[7]: حُذف الجوابُ هنا لكونه مذكورًا[8] -وهي «المرسلات»-؛ فأغنى ذكره في هذه عن ذكره في الأخرى.

وكذلك يقال في أمثال ذلك؛ ﴿وَٱلَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾، ﴿وَٱلشَّمْسِ وَضُحَىٰهَا﴾، وغيرهما.

ومن ذلك: ﴿وَٱلسَّمَآءِ ذَاتِ ٱلْبُرُوجِ ۝١ وَٱلْيَوْمِ ٱلْمَوْعُودِ ۝٢ وَشَاهِدٍ وَمَشْهُودٍ﴾[9]، حُذف فيها الجوابُ؛ فإنَّ ذِكره لليوم الموعود والشَّاهد والمشهود؛ هو في تلك السُّورة أيضًا.

---

(١) الذاريات: (٤).

(٢) في الأصل يشبه أن تكون: «يكرر»، والمثبت من (ل).

(٣) الذاريات: (٥-٦).

(٤) ليست في الأصل، والمثبت من (ل).

(٥) السجدة: (١١).

(٦) الأنعام: (٦١-٦٢).

(٧) أي في قوله: ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ﴾، فالمعنى الأول بتقدير ذكر الجواب، وهذا بتقدير حذفه.

(٨) في الأصل: «مذكور»، والصواب ما أثبت.

(٩) البروج: (١-٣).

وأمَّا قوله تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ﴾[(١)]؛ فإنَّ الطُّروق هو القدوم ليلاً. ومنه نهي النَّبيِّ ﷺ الرَّجلَ أن يطرق أهله[(٢)]، أي: لا يأتيهم باللَّيل حتَّى يطلع النَّهار، ومنه: «وَأَعُوذُ بِكَ مِن كُلِّ طَارِقٍ إِلَّا طَارِقًا يَطرُقُ بِخَيرٍ يَا رَحمَانُ»[(٣)]؛ فإنَّ القدوم ليلاً يكون معه [من][(٤)] المخاوف ما لا يكون في قدوم النَّهار، تارةً يُؤتى فيه بالخبر المرجف الذي لا يمكن تأخيرُه، وتارةً يأتي فيه من يريد الخديعة[(٥)] والمكر، وغير ذلك.

و«النُّجوم» لما كانت تظهر باللَّيل دون النَّهار كانت طارقةً؛ فقال تعالى: ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَٱلطَّارِقِ ۝١ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلطَّارِقُ ۝٢ ٱلنَّجۡمُ ٱلثَّاقِبُ﴾[(٦)]، الذي يَثقُبُ ضوؤه. وكُلُّ كوكبٍ يُرى فهو نجمٌ ثاقِبٌ[(٧)]؛ بخلاف النُّجوم التي لا تُرى؛ فإنَّها ليست ثاقبةً.

فإن كان الجوابُ قولُه: ﴿[إِن][(٨)] كُلُّ نَفۡسٖ لَّمَّا عَلَيۡهَا حَافِظٞ[(٩)]﴾[(١٠)]؛ فهي من الجواب المذكور[(١١)]، وهو من القسم على حال الإنسان.

---

(١) الطارق: (١).

(٢) أخرجه البخاري (١٨٠١)، ومسلم (٧١٥) من حديث جابر بن عبد الله.

(٣) أخرجه أحمد (١٥٣٦٠) من حديث عبد الرحمن بن خنبش.

(٤) زيادة يقتضيها السياق.

(٥) في الأصل: «المري» وضبَّب عليها، ولعلها محرَّفة عن المثبت.

(٦) الطارق: (١-٣).

(٧) قوله: «يثقب... ثاقب» في الأصل: «يثبت... ثابت»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٨) سقطت من الأصل.

(٩) في الأصل: «الحافظ».

(١٠) الطارق: (٤).

(١١) انظر: تفسير مقاتل (٤/ ٦٥٩)، «معاني القرآن» للزجاج (٥/ ٣١١)، «إعراب القرآن» للنحاس (٥/ ١٢٣)، «الكشف والبيان» (٢٩/ ٢٠٦)، «التفسير البسيط» (٢٣/ ٤٠٥)، «إعراب القرآن» لقوام السنة (ص٥١٣)، «المحرر الوجيز» (٥/ ٤٦٥)، «زاد المسير» (٤/ ٤٢٨)، «الكتاب الفريد» (٦/ ٣٧٦)، «البحر المحيط» (١٠/ ٤٥٠).

وإقسامُه أنَّ عليها حافظًا(١) يحفظ أعمالَها بيانٌ لكون الأعمال تُحفظ وتُعلم فيقع عليها الجزاءُ، قال: ﴿كَلَّا بَلْ تُكَذِّبُونَ بِالدِّينِ ۝٩ وَإِنَّ عَلَيْكُمْ لَحَافِظِينَ ۝١٠ كِرَامًا كَاتِبِينَ ۝١١ يَعْلَمُونَ مَا تَفْعَلُونَ﴾(٢).

وأقسم بـ«النُّجوم»؛ فإنَّ في الحديث الصَّحيح: «**النُّجُومُ أَمَنَةٌ لِلسَّمَاءِ؛ فَإِذَا ذَهَبَتِ النُّجُومُ أَتَى السَّمَاءَ مَا تُوعَدُ**»(٣).

و«الكواكب» يُهتدى بها وتُعلم بها الطُّرقات.

والعلماءُ يُشبَّهون بـ«النُّجوم»؛ ففي «المسند»(٤) مرفوعًا إلى النَّبيِّ ﷺ: «**مَثَلُ العُلَمَاءِ فِي الأَرْضِ مَثَلُ النُّجُومِ فِي السَّمَاءِ، [يُهْتَدَى بِهَا فِي ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ]**(٥)**؛ فَإِذَا انطَمَسَتِ النُّجُومُ، أَوشَكَ أَن تَضِلَّ**(٦) **الهُدَاةُ**».

فناسب الإقسام بما يَهدي على ما يُهدى، وأنَّ حافظ الأعمال يَعرف مقدارها؛ فهذا دليلٌ مرشدٌ.

---

(١) في الأصل: «حافظ»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) الانفطار: (٩-١٢).

(٣) أخرجه مسلم (٢٥٣١) من حديث أبي موسى الأشعري.

(٤) (١٢٦٠٠) من حديث أنس بن مالك.

(٥) من المصدر.

(٦) في الأصل: «تصيل»، والتصويب من المصدر.

[١٠٥/ظ]

/ فصلٌ

قد أقسم الله تعالى على أحوال الإنسان، وأقسم بها في مواضعَ:

فقال تعالى: ﴿إِنَّ سَعْيَكُمْ لَشَتَّىٰ﴾ الآية(١)، وقال: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾(٢)، وقال: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝ ثُمَّ رَدَدْنَـٰهُ أَسْفَلَ سَـٰفِلِينَ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾(٣)، وقال: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لِرَبِّهِۦ لَكَنُودٌ ۝ وَإِنَّهُۥ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ ۝ وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ﴾(٤)، وقال: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَـٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْا۟ بِٱلصَّبْرِ﴾(٥)، وقال: ﴿إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾(٦).

فأمَّا قولُه: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾(٧)؛ ففيها تقسيم النَّاس وبيانُ أنَّ التيسير لليسرى هو جزاءٌ على ما تقدَّم. فهي تتضمَّن خلق الفعل الجزائيِّ لا الابتدائيِّ. ومثل هذا في القرآن كثيرٌ.

وهذا ينقض حُجج القدريَّة من المعتزلة وغيرهم، الذين يقولون: «يمتنع أن يكون خالقًا لفعل العبد؛ لامتناع مقدورٍ بين قادرَين»؛ فإنَّ هذا لا فرق فيه بين الابتداء والجزاء.

(١) الليل: (٤).
(٢) الشمس: (٧-٨).
(٣) التين: (٤-٦).
(٤) العاديات: (٦-٨).
(٥) العصر: (٢-٣).
(٦) الطارق: (٤).
(٧) الليل: (٥).

وقد ثبت في «الصَّحيحين»(١) حديثُ عليٍّ بن أبي طالبٍ ﷺ عن النَّبيِّ ﷺ لمَّا قال النَّبيُّ ﷺ: «مَا مِنكُم مِن أَحَدٍ إِلَّا وَقَد عُلِمَ مَقعَدُهُ مِنَ الجَنَّةِ وَالنَّارِ»، قيل: يا رسول الله! أفلا ندع العمل ونتَّكل على الكتاب؟ قال: «اِعمَلُوا؛ فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ»، ثُمَّ قرأ هذه الآية.

وهذا الحديث:

- فيه إثباتُ الكتاب المتقدِّم، وهذا قولُ عامَّة المعتزلة والقدريَّة؛ وإنَّما خالف فيه غُلاتهم.

- وفيه استدلالُ النَّبيِّ ﷺ بالآية على أنَّ كُلًّا ميسَّرٌ لمَا خُلق له. وهي تدلُّ من جهةٍ أنَّ فيها خلقَ الفعل الجزائيِّ؛ ولكن الحديث يدلُّ على التيسير لما خُلق له مطلقًا(٢).

وقوله: ﴿أَعۡطَىٰ وَٱتَّقَىٰ﴾ يتضمَّن البِرَّ والتَّقوى؛ تقوى الله وحُسنَ الخلق، فِعلَ الحسنات وتركَ السَّيِّئات.

وقولُه: ﴿بَخِلَ﴾ ضدُّ أعطى، و﴿ٱسۡتَغۡنَىٰ﴾ ضدُّ اتَّقى؛ لأنَّ المتَّقي خائفٌ، وكلُّ خائفٍ راجٍ؛ فهو محتاجٌ إلى حصول مطلوبِه ودفعِ مهروبه. والذي استغنى يرى نفسه غنيًّا، لم يَسْعَ في حصولِ مطلوبٍ ولا دفع مهروبٍ؛ نظيره قوله تعالى: ﴿أَمَّا مَنِ ٱسۡتَغۡنَىٰ ۝٥ فَأَنتَ لَهُۥ تَصَدَّىٰ﴾(٣)، فقال: ﴿وَأَمَّا مَن جَآءَكَ يَسۡعَىٰ ۝٨ وَهُوَ يَخۡشَىٰ ۝٩ فَأَنتَ عَنۡهُ تَلَهَّىٰ﴾(٤)، فهذا الخاشي هو المتَّقي، وهو ضدٌّ لمن استغنى.

---

(١) البخاري (٤٩٤٩)، ومسلم (٢٦٤٧).
(٢) كذا قرأته في الأصل.
(٣) عبس: (٥-٦).
(٤) عبس: (٨-١٠).

وهذا «البخيلُ المستغني»؛ هو نظيرُ الموصوف في قوله: ﴿وَٱعْبُدُوا ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ ...﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ﴿٣٦﴾ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ ۗ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا مُّهِينًا ﴿٣٧﴾ وَٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُمْ رِئَآءَ ٱلنَّاسِ وَلَا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۗ وَمَن يَكُنِ ٱلشَّيْطَٰنُ لَهُۥ قَرِينًا فَسَآءَ قَرِينًا ﴿٣٨﴾ وَمَاذَا عَلَيْهِمْ لَوْ ءَامَنُوا بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَأَنفَقُوا مِمَّا رَزَقَهُمُ ٱللَّهُ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِهِمْ[1] عَلِيمًا﴾[2].

ونظيرُ هذا: قوله في «الحديد»: ﴿وَٱللَّهُ[3] لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ﴿٢٣﴾ ٱلَّذِينَ يَبْخَلُونَ وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِ ۗ وَمَن يَتَوَلَّ فَإِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾[4]، وقد ذكر في السُّورة من فضل الصَّدقة والتَّرغيب فيها ما تقدَّم؛ فإنَّ «**المختال الفخور**» نظيرُ «**المستغني البخيل**»؛ فإنَّ «**المختال**» هو من «**الخيلاء**»، وهو الذي يتخيَّل في نفسه أنَّه عظيمٌ، و«الفخور» الذي يفخر على النَّاس. وفي «**صحيح مسلم**»[5] عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه قال: «**إِنَّهُ أُوحِيَ إِلَيَّ أن تَوَاضَعُوا، حتَّى لا يَبغِيَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ، وَلَا يَفخَرَ أَحَدٌ عَلَى أَحَدٍ**».

فـ«**المختال الفخور**» يرى نفسه عظيمًا، فيستغني عن العلم النَّافع والعمل الصَّالح، وفخره على النَّاس ضدُّ إحسانه إليهم؛ فقد ﴿بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ﴾.

وهو نظيرُ «**الهُمَزَةِ اللُّمَزَةِ**»، الذي جمع مالًا وعدَّده؛ فإنَّ الهمزَ[6] واللَّمزَ: عيبُ النَّاس[7] واحتقارُهم بقوَّةٍ وغيرِ قوَّةٍ؛ وهذا من الخيلاء. والكبرُ وجمعُ المال وتعديدُه يتضمَّن البُخل.

---

(١) في الأصل: «به».
(٢) النساء: (٣٦-٣٩).
(٣) في الأصل: «إن الله».
(٤) الحديد: (٢٣-٢٤).
(٥) (٢٨٦٥) من حديث عياض بن حمار.
(٦) في الأصل: «الهمزة»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٧) في الأصل: «للناس».

وهذا ضدُّ المقيم للصَّلاة، المؤتي للزَّكاة؛ فإنَّ المقيم للصَّلاة قد اتَّقى، والمؤتي للزَّكاة قد أعطى.

وقوله: ﴿وَيَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبُخْلِ وَيَكْتُمُونَ مَآ ءَاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ مِن فَضْلِهِۦ﴾[١]، كقوله: ﴿وَلَا يَحُضُّ عَلَىٰ طَعَامِ ٱلْمِسْكِينِ﴾[٢] على هذا السواء[٣]، وهذا أبلغُ في عدم الإحسان إلى الخلق.

ويناسب هذا: الحديثُ الذي في «الصَّحيحين»[٤]: «مَثَلُ البَخِيلِ وَالمُتَصَدِّقِ كَمَثَلِ رَجُلَينِ عَلَيهِمَا جُنَّتَانِ[٥] مِن حَدِيدٍ، قَد اضطَرَّبت أيدِيهِمَا إِلَى ثَدِيهِمَا وَتَرَاقِيهِمَا فَجَعَلَ المُتَصَدِّقُ كُلَّمَا تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ انبَسَطَت حَتَّى تُغَشِّيَ أَنَامِلَهُ وَتَعفُوَ أَثَرَهُ، وَجَعَلَ / البَخِيلُ كُلَّمَا هَمَّ بِصَدَقَةٍ[٦] تَعَلَّقَت وَأَخَذَت كُلُّ حَلقَةٍ [١٠٦/و]
مَكَانَهَا فَيُوَسِّعُهَا[٧] وَلاَ تَتَّسِعُ».

وهذا الموافق لقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾[٨]؛ فإنَّه إذا زكَّاها بالبِرِّ والتَّقوى زَكَت النَّفس ونمت وطَهُرَت، وإذا لم يزكِّها يُدفن، فقد دسَّها في البدن فاندسَّت؛ كالذي يُدفن في التُّراب.

وقوله: ﴿خَابَ﴾؛ فيه ذكرُ الخيبة. و«الخائبُ»: ضِدُّ «المفلح»؛ فإنَّ «المفلح»: الفائزُ الذي نال ما طلب، وخلص ممَّا هرب؛ و«الخائب» الذي لم يحصل له ذلك. وهذا فيه عدمُ الخير له، ليس فيه وجودُ الشَّرِّ.

---

(١) النساء: (٣٧). (٢) الحاقة: (٣٤)، الماعون: (٣). (٣) كذا قرأتها: [redacted].

(٤) البخاري (١٤٤٣)، ومسلم (١٠٢١) من حديث أبي هريرة.

(٥) الحرفان الأوَّلان مهملان في الأصل، وقد اختلفت الرواية فيها، فرويت بالنون -كالمثبت- ورويت بالباء: «جُبَّتان».

(٦) في الأصل: «صدقة»، والمثبت من المصدر.

(٧) في الأصل: «فيوسعوها»، والمثبت من المصدر.

(٨) الشمس: (٩-١٠).

ونظيرُه: قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢ إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾[1]، فهذا وصفٌ بالخسارة، و«الخاسرُ»: هو الذي ذهب مالُه بلا نفعٍ، لكن وجود الضَّرر قدرٌ زائدٌ على هذا. لكن يبيِّنه[2] ﴿إِنَّ ٱلْخَٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ أَلَا ذَٰلِكَ هُوَ ٱلْخُسْرَانُ ٱلْمُبِينُ ...﴾ إلى قوله تعالى: ﴿يُخَوِّفُ [ٱللَّهُ] بِهِۦ عِبَادَهُۥ﴾[3]، وقال أيضًا: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ إِنَّ ٱلْخَٰسِرِينَ ٱلَّذِينَ خَسِرُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ وَأَهْلِيهِمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ ۗ أَلَآ إِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ فِى عَذَابٍ مُّقِيمٍ ۝٤٥ وَمَا كَانَ لَهُم مِّنْ أَوْلِيَآءَ يَنصُرُونَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ ۗ وَمَن يُضْلِلِ ٱللَّهُ فَمَا لَهُۥ مِن سَبِيلٍ﴾[4].

ومن كان محتاجًا إلى شيءٍ فإذا خسره حصل له العذاب.

و«الخائب» هو الذي لم يربح؛ قال تعالى: ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُا۟ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلْهُدَىٰ فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾[5].

---

(١) العصر: (٢-٣).

(٢) في الأصل: «سين»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) الزمر: (١٥-١٦).

(٤) الشورى: (٤٥-٤٦).

(٥) البقرة: (١٦).

فصلٌ

وهو في «التِّين والزَّيتون» استثنى من الأسفلينَ: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾(١).

وفي «العصر» استثنى(٢): ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ﴾(٣).

وهناك(٤) جعل الإنسان مردودًا بعد أحسن تقويم(٥)، وهذا أعظم من الخسارة، فلا(٦) يلزم من كونه خاسرًا أن يكون كذلك.

و[من](٧) لم يدخل الجنة فهو في أسفل سافلينَ؛ فإن مكانه في سجِّينٍ، وهو أسفل سافلين...(٨) وبدنه في التراب ثُمَّ النَّار، وروحه لا تفتح لها أبواب السماء(٩).

---

(١) التين: (٦).

(٢) أي: استثنى من الخاسرين.

(٣) العصر: (٣).

(٤) في الأصل: «ودل على أنه هناك»، وضرب على ما تحته خطٌّ.

(٥) ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝٤ ثُمَّ رَدَدْنَٰهُ أَسْفَلَ سَٰفِلِينَ﴾ [التين: ٤-٥].

(٦) كذا في الأصل، وكأنها بالواو أشبه: «ولا»، والله أعلم.

(٧) زيادة يقتضيها السياق.

(٨) خرمٌ بالأصل بمقدار خمس كلمات؛ حيث وافق الكلام أطراف الورق فذهب موضعه.

(٩) بعده بياضٌ بمقدار كلمة، ولعله غير مراد، والكلام متَّصل بما بعده، والظاهر أنه موضع كلمة مكشوطة.

ونفس موت الإنسان إذا لم يكن بعد الموت سعادةٌ؛ هو يصير إلى أسفل [سافلين][(١)]. وكذلك هرمه؛ فهو بعد حُسن تقويمه وتنعُّمه في الدُّنيا يصير إلى الهلاك.

﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمْ[(٢)] أَجْرٌ غَيْرُ مَمْنُونٍ﴾، بل هو متَّصلٌ دائمٌ.

﴿فَمَا يُكَذِّبُكَ بَعْدُ بِٱلدِّينِ﴾[(٣)] -يقال: «كذَّب بكذا»، يُستعمل لازمًا ومتعدِّيًا، ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَدْ كَذَّبُوكُم بِمَا تَقُولُونَ﴾[(٤)]- أي: فأيُّ مُكذِّبٍ يُكذِّبك بعد هذا بالدِّين؛ إنَّما يكون من جهله وظلمه[(٥)]، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَتَّبِعُ ٱلَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ شُرَكَآءَ إِن يَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ﴾[(٦)]، أي: وأيَّ شيءٍ يتَّبعون؟!

﴿أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَحْكَمِ ٱلْحَٰكِمِينَ﴾[(٧)]؛ فهو يحكم بينك وبينه؛ فإنَّه إذا كان النَّاس رُدُّوا إلى أسفلِ سافلينَ إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات= كان المكذِّب بعد هذا بالدِّين من أعظم النَّاس ضلالًا وعذابًا.

وأمَّا «العصر»؛ ففيها هذا، وفيها التَّواصي بالحقِّ والصَّبر.

و«التَّواصي»: أن يوصي هذا ذاك؛ يأمره بالحقِّ والصَّبر.

والأمرُ للغير بذلك قدرٌ زائدٌ على عمله في نفسه. فمن لم يكن كذلك؛ كان قد خسر هذا الرِّبح، لكن قد لا يكون في أسفل سافلينَ. إلا أن نقول: «التَّواصِي يدخل في الإيمان والعمل الصَّالح»؛ فهو داخلٌ في تلك الآية، لكنَّه مفصَّلٌ بعد جملة[(٨)].

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.
(٢) في الأصل: «لهم».
(٣) التين: (٧).
(٤) الفرقان: (١٩).
(٥) في الأصل: «وعظمه»، ولعلها محرَّفة عن المثبت.
(٦) يونس: (٦٦).
(٧) التين: (٨).
(٨) أي: مفصَّلٍ بعد مجملٍ.

والإنسانُ قد يقوم بما يجبُ عليه ولا يأمر غيرَه؛ فإنَّ الأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر مرتبةٌ زائدةٌ؛ والتَّحقيق: أنَّ هذا قد يكون فرضًا على الأعيان، وقد يكون فرضًا على الكفاية، وقد يكون مستحبًّا.

ففرضُه[1] داخلٌ في تلك الآية.

وأمَّا [إذا][2] كان واجبًا على الكفاية أو مستحبًّا؛ فقد يختصُّ به هؤلاء[3]؛ كالجهاد، وتعليم العلم، والأمر بالمعروف والنَّهي عن المنكر.

وذلك أنَّ التَّواصِي بالحقِّ يدخل فيه الحقُّ الذي يجب والذي يُستحبُّ، والصَّبر على ما يجب وعلى ما يُستحبُّ، قال تعالى: ﴿لَّا يَسْتَوِى الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ ۚ فَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ بِأَمْوَالِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ عَلَى الْقَاعِدِينَ دَرَجَةً ۚ وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ ۚ﴾[4]، وقال تعالى: ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَجَاهَدَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ۚ لَا يَسْتَوُونَ عِندَ اللَّهِ ۗ﴾ الآية[5].

فهؤلاء إذا تواصوا بهذا الحقِّ وبالصَّبر عليه؛ فقد حصَّلوا ما فات أولئك، وأولئك خسروا هذه الزِّيادة وإن كانوا ليسوا ممَّن خسِرَ نفسَه ومالَه، لكنَّهم في خُسرٍ هنا.

وهو لم يقل: «إنَّ كُلَّ أحدٍ قد خسر نفسه ومالَه إلا هذا»، بل قال: «إنَّه في خُسرٍ»، ومَن رَبِحَ في سلعةٍ وخَسِرَ في بعضِها فهو في خُسرٍ؛ كما يقال: «محرومٌ»، قال ابنُ عمر: «لقد فرَّطنا في قراريطَ كثيرةٍ»[6]، سمَّى ذلك تفريطًا.

---

(١) أي على الأعيان.
(٢) زيادة يقتضيها السياق.
(٣) أي الذين قاموا بهذا الواجب الكفائيِّ أو المستحبِّ.
(٤) النساء: (٩٥).
(٥) التوبة: (١٩).
(٦) أخرجه البخاري (١٣٢٤)، ومسلم (٩٤٥).

وقولُه تعالى: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾[(١)]؛ كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ[(٢)] أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ﴾[(٣)]؛ فوصفهم بالصَّبر واليقين.

والصَّبر نوعان:

- نوعٌ بالمقدور؛ كالمصائب.

- ونوعٌ بالمشروع؛ كالأمر والنَّهي، والوعد والوعيد.

أمَّا الأوَّلُ[(٤)]: فأكثرُ الخلق يقرُّون به؛ وهو أنَّ الله قدَّر هذه المصائبَ، ولهذا يوجد الصَّبر فيها كثيرًا، وفي الدُّعاء المأثور: «اللَّهُمَّ اقسِم لنَا مِن خَشيَتِكَ مَا تَحُولُ بِهِ بَينَنَا وَبَينَ مَعصِيَتِكَ وَمِن طَاعَتِكَ مَا تُبَلِّغُنَا بِهِ جَنَّتَكَ، وَمِنَ اليَقِينِ مَا تُهَوِّنُ بِهِ عَلَينَا مَصَائِبَ الدُّنيَا»[(٥)]، وفي حديث أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ المرفوع: «سَلُوا اللهَ السِّترَ[(٦)] وَالعَافِيَةَ؛ فَمَا أُعطِيَ أَحَدٌ بَعدَ اليَقِينِ شَيئًا أَفضَلَ مِنَ العَافِيَةِ»[(٧)].

وقال ابنُ مسعودٍ في قوله تعالى: ﴿مَا أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَمَن يُؤْمِن بِاللَّهِ يَهْدِ قَلْبَهُ﴾[(٨)]: «هو المؤمنُ: تصيبه المصيبةُ، فيَعلم أنَّها من عند الله، فيرضى ويسلِّم»[(٩)].

---

(١) العصر: (٣).

(٢) قوله: «وجعلنا منهم» في الأصل: «وجعلناهم».

(٣) السجدة: (٢٤).

(٤) سيأتي ذكر النَّوع الثَّاني (ص٨٦).

(٥) أخرجه الترمذي (٣٨٢٩) من حديث ابن عمر. وقال: (حديث حسن).

(٦) كذا في الأصل، ولم أقف عليها في المصادر، ولعلها محرَّفة عن: «العفو» أو: «اليقين».

(٧) أخرجه الترمذي (٣٨٩٣)، وابن ماجه (٣٨٤٩). وقال الترمذي: (حسن غريب).

(٨) التغابن: (١١).

(٩) أخرجه سعيد بن منصور -كما في «الدر المنثور» (٨/ ١٨٤)-، وعلَّقه البخاري (٦/ ١٥٥) عنه بنحوه. وهو مشهورٌ عن علقمة: أخرجه سعيد بن منصور (٢٢٣١)، والطبري (٢٣/ ١٣)، والبيهقي في «الكبير» (٧٢١٤).

وإذا أيقن القلبُ بأنَّ الشَّيء لا بُدَّ من وجوده؛ اطمأنَّ، بخلاف ما إذا كان يرجو أن لا يكون، ولهذا لما أيقنوا بالموت لم يكن عندهم من الجزع ما يكون في المصائب العارضة التي قد تكون وقد لا تكون، مثل القتل، بل يجزعون إذا قُتل لهم قتيلٌ أعظمَ ممَّا يجزعون إذا مات؛ لتوهُّم النَّفس أنَّه قد لا يُقتل. فإن أيقن بأنَّ هذا يجري به(١) القدَر وأنَّه لا بُدَّ من وجوده؛ صار بمنزلة الموت، وفي الحديث الصَّحيح: «اِحرِص عَلَى مَا يَنفَعُكَ وَاستَعِن بِالله وَلَا تَعجِز، وَإِن أَصَابَك شَيءٌ فَلَا تَقُل لَو أَنِّي فَعَلتُ لكَانَ كَذَا وَكَذَا، وَلكِن قُل(٢): قَدَّرَ الله وَمَا شَاءَ فَعَلَ. فإنَّ اللَّو تَفتَحُ عَمَلَ الشَّيطَانِ»(٣).

فأمره أوَّلًا بالحرص على المنافع والاستعانة بالله، ثُمَّ أمره إذا أصابته المصيبة أن يقول: «قَدَّرَ الله وَمَا شَاءَ فَعَلَ»، ولا يقل: «لَو أَنِّي فَعَلتُ لَكَانَ كَذَا وَكَذَا»(٤)؛ فأمره أن يرضى بالقدر، وأنَّ هذا لم يكن [إلا](٥) أن يكون؛ فإنَّ الله قدَّره، وهو ما شاء فعل، لا يَشركُه أحدٌ في مشيئته.

فقولُه: «لَو أَنِّي فَعَلتُ لَكَانَ كَذَا» تقديرٌ لا يفيد إلا الحسرة وضِيق الصَّدر والجَزع. ومنه قوله تعالى: ﴿لَا(٦) تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَقَالُواْ لِإِخْوَٰنِهِمْ إِذَا ضَرَبُواْ فِي ٱلْأَرْضِ أَوْ كَانُواْ غُزًّى لَّوْ كَانُواْ عِندَنَا مَا مَاتُواْ وَمَا قُتِلُواْ﴾(٧).

---

(١) قوله: «يجري به» في الأصل: «معربه»، وضبَّب عليها، ولعلها محرَّفة عن المثبت، أو: «ما جرى به»، أو نحو ذلك.

(٢) تكرَّرت في الأصل.

(٣) أخرجه مسلم (٢٦٦٤) من حديث أبي هريرة.

(٤) من قوله: «أولا بالحرص...» إلى هنا؛ تكرَّر بالطرَّة.

(٥) زيادة يقتضيها السياق.

(٦) في الأصل: «ولا».

(٧) آل عمران: (١٥٦).

وبالجملة: النَّفسُ تألمُ على فوت مرجوٍّ أو حصولِ مَخُوفٍ، فأمَّا ما تيقَّن أنَّه ثابتٌ فلا ترجوه، وما تيقَّن أنَّه حاصلٌ فلا تهرب منه.

ومنه حديثُ أنسٍ: خدمتُ النَّبيَّ ﷺ عشرَ سنينَ؛ فما قال لشيءٍ فعلته: «لم فعلت هذا؟!»، ولا لشيءٍ لم أفعله: «ألا فعلتَ هذا؟»، وكان بعضُ أهله إذا لامني يقول: «دَعهُ؛ فَلَو قُدِّرَ شَيءٌ لَكَانَ»[١].

ومنه[٢] حديثُ احتجاج آدم وموسى لمَّا لامه على ما كان سبب خروجهم من الجنَّة؛ قال: «أَتَلُومُنِي عَلَى أَمرٍ قَدَّرَ اللهُ عَلَيَّ قَبلَ أَن أُخلَقَ؟! فَحَجَّ آدَمُ مُوسَى»[٣].

وهذا الذي أمر به النَّبيُّ ﷺ في غاية الحكمة والمنفعة؛ بخلاف قول ابن المقفَّع وأمثاله: «الأمرُ أمرانِ: فما فيه حيلةٌ فلا تعجز عنه، وما لا حيلةَ فيه فلا تجزع منه»[٤]؛ فإنَّ هذا الكلام يتضمَّن عمل كُلِّ ما يُقدر عليه وإن كان قبيحًا ضارًّا، ويقتضي أنَّه لا يجزع مما[٥] نزل من غير عوضٍ يعتاض به، وقد نزل به عذابُ الدُّنيا والآخرة؛ فالصبر على ذلك كصبر أهل النَّار.

والنَّبيُّ ﷺ أمر بفعل المقدور في الخير وبالتَّوكُّل فيما يُعجَز عنه؛ ليحصل[٦] له بذلك الإعانةُ من الله والأجرُ؛ فهذا أمرٌ بالعبادة والتَّوكُّل، وهذا أمرٌ باليقين في المأمور والمقدور.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧٦٨) ومسلم (٢٣٠٩) دون قوله: (وكان بعض أهله إذا لامني يقول: «دَعهُ؛ فَلَو قُدِّرَ شَيءٌ لَكَانَ»)، وهو عند أحمد (١٣٤١٨).

(٢) تكرَّرت في الأصل.

(٣) سبق تخريجه (ص٥١).

(٤) انظر: «الفتاوى» (٨/ ٢٨٥، ٣٢٠) (١٠/ ٥٠٧) (١٦/ ٣٩)، «شرح حديث المؤمن القوي» (ق٩١).

(٥) في الأصل: «فما»، ولعلها محرَّفة عن المثبت.

(٦) في الأصل يحتمل أن تقرأ: «فيحصل»، ويحتمل المثبت وهو الأشبه.

وهذا بخلاف الذين قال عنهم: ﴿يَظُنُّونَ بِٱللَّهِ غَيْرَ ٱلْحَقِّ ظَنَّ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ﴾[(١)]، فهؤلاء قد ظنُّوا غير[(٢)] الحقِّ في «القدر»: أنَّ الله لا ينصر محمَّدًا وأتباعَه، وفي «المقدور»: لم يؤمنوا بأنَّ من مات؛ مات بأجله. ولهذا ذكر المفسِّرون في ظنِّهم السّوء هذا وهذا.

ويقينُ[(٣)] المؤمنين خلافُ ظنِّ الجاهليَّة -ظنِّ غيرِ الحقِّ-؛ كقوله: ﴿بَلْ ظَنَنتُمْ أَن لَّن يَنقَلِبَ[(٤)] ٱلرَّسُولُ وَٱلْمُؤْمِنُونَ إِلَىٰٓ أَهْلِيهِمْ أَبَدًا وَزُيِّنَ ذَٰلِكَ فِى قُلُوبِكُمْ وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ وَكُنتُمْ قَوْمًۢا بُورًا﴾[(٥)]، وقال تعالى: ﴿وَيُعَذِّبَ[(٦)] ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ ٱلظَّآنِّينَ بِٱللَّهِ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ[(٧)]﴾[(٨)]، وقال تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ ﴿١٠﴾ هُنَالِكَ ٱبْتُلِىَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا۟ زِلْزَالًا شَدِيدًا﴾[(٩)].

وهو ﷻ ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، فلا مَرجى لحصول ما لم يشأه، ولا مهرب ممَّا شاءه؛ ومنه قوله تعالى: ﴿مَآ أَصَابَ مِن مُّصِيبَةٍ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ مِّن قَبْلِ أَن نَّبْرَأَهَآ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ ﴿٢٢﴾ لِّكَيْلَا تَأْسَوْا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا تَفْرَحُوا۟ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾[(١٠)].

فإذا كانت مكتوبةً لم يكن بُدٌّ من حصولها، وما لم يكتب لم يحصل، فما فاتك لم يكن مكتوبًا، فوجودُه غير يسيرٍ[(١١)].

---

(١) آل عمران: (١٥٤).
(٢) في الأصل: «ذلك»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٣) في الأصل: «ونفس»، ولعلها محرَّفة عن المثبت.
(٤) في الأصل: «تلقب».
(٥) الفتح: (١٢).
(٦) في الأصل: «ليعذب».
(٧) بعدها في الأصل: «وكنتم قوما بورا»، وهو سهو.
(٨) الفتح: (٦).
(٩) الأحزاب: (١٠-١١).
(١٠) الحديد: (٢٢-٢٣).
(١١) بعدها في الأصل زيادة: «على ما يوسى منه»، والظاهر أنَّها تكرار نظر من الآتي.

والأسى والحزن على ما يُئس[1] منه؛ ضرٌّ بلا فائدة، كالمرأة إذا كانت تحزن لمَ لا خُلقت رَجُلًا، وكالإنسان إذا حزن لكونه لا يُعمَّرُ في الدُّنيا. وكلُّ[2] من طمع في أمرٍ ممتنعٍ وحزن إذا لم يوجد؛ كان قد ظلم نفسَه.

وقوله تعالى: ﴿لِكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾[3]، ولم يقل: «على ما أصابكم»، وقد قال في آل عمران: ﴿فَأَثَٰبَكُمْ غَمًّۢا بِغَمٍّ لِّكَيْلَا تَحْزَنُوا۟ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَآ أَصَٰبَكُمْ﴾[4]؛ لكونهم كانوا قد طمعوا بالغنيمة أولاً ففاتتهم[5]، ثُمَّ أصابتهم الهزيمة، فكان غمُّ الهزيمة أنساهم غمَّ[6] الغنيمة، وهما يُنسيان.

وأمَّا هذه الآيةُ؛ فقد يقال: كُلُّ مصيبةٍ فإنَّها تتضمَّن فواتَ محبوبٍ؛ مثل موت الأقارب والأصدقاء[7]. فالمصيبة قد تكون فيما لم يحصل، وقد تكون بذهاب ما حصل، والجوعُ والعَطَشُ هو لفوات[8] ما يُؤكل ويُشرب.

فالمصائبُ كُلُّها سببها أمرٌ عدميٌّ وهو الفوت، حتى الأمراض سببها بفواتٍ أيضًا[9].

وأيضًا: فالمصيبةُ تحصل لعدم الاحتراز، وهو فائتٌ؛ مثل من ذهب مالُه لكونه لم يحفظه في مكانٍ جيِّدٍ، أو تصيبه الأمراض لكثرة التخليط وترك[10] الحِمْية، وهذا قد فات.

---

(١) رسمت في الأصل: «يوسى»، ولعلها ما أثبت.

(٢) في الأصل يحتمل أن تقرأ بالفاء: «فكل»، والمثبت أشبه.

(٣) الحديد: (٢٣).

(٤) آل عمران: (١٥٣).

(٥) رسمها مشكلٌ في الأصل: [redacted]، ولعل الصواب ما أثبت.

(٦) في الأصل: «هم»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٧) بعدها في الأصل: «در تكون»، ولعلها مقحمة، وتكرار نظر من الآتي.

(٨) في الأصل: «الفوات»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٩) في الأصل: «ابصا ل»، ولعل الصواب ما أثبت.

(١٠) في الأصل تحتمل: «فترك» -أو: «فيترك»- وهو الأشبه بالرسم، وتحتمل المثبت وهو الأشبه بالسياق.

فقوله تعالى: ﴿لِّكَيْلَا تَأْسَوْا عَلَىٰ مَا فَاتَكُمْ﴾؛ يدخل في هذا كلِّه.

ثُمَّ قال: ﴿وَلَا تَفْرَحُوا بِمَا آتَاكُمْ﴾؛ فإنَّ هذا واجبُ الحصول، لا بُدَّ من حصوله؛ فما شاء الله كان ووجب وجوده، وما لم يشأ لم يكن وامتنع / وجودُه. فمتى حصل اليقينُ بهذا لم يبقَ[1] عند النَّفس ممَّا وقع رجاءٌ ولا [١٠٦/ظ] خوفٌ، والحزنُ والفرحُ إنَّما يقارن الرَّجاء والخوف[2]، فإذا حصل اليقينُ زال هذا كلُّه، وإنَّما الشَّيطانُ يُوسوسُ بأنْ لو كان كذا؛ بتقدير تقديرات يوردها[3]، وهي تقديراتٌ ممتنعةٌ في نفس الأمر إذا كان الله لم يشأ منها شيئًا، ولا قدَّر أن تكون.

وهذا معنى ما يُروى في الإيمان بالقدر: «**أَن تَعلَمَ أنَّ مَا أَصَابَكَ لَم يَكُن لِيُخطِئَكَ، وَمَا أَخطَأَكَ لَم يَكُن لِيُصِيبَكَ**»[4]، بل ما كان؛ واجبٌ بمشيئة الله له، وما لم يكن؛ فوجوده[5] ممتنعٌ لعدم مشيئة الله له، وقد قَدَّرَ أنَّ هذا يكون وهذا لا يكون، وكتب ذلك وعلمه.

ثُمَّ اليقينُ قد لا يكتفى فيه بالعلم؛ لا بُدَّ من عمل القلب -وهو سكونُه وطمأنينتُه-، فهو يتضمَّن علمًا وعملًا، وذلك متضمِّنٌ للصَّبر، وإلا فكثيرٌ من النَّاس يؤمن باليوم الآخر، ومع هذا نفسُه لا تطمئنُّ ولا تسكن؛ لعدم اليقين العمليِّ، وإن حصل له العلم. وهذا لا بُدَّ فيه من صبرٍ، وهو تمامُ اليقين.

---

(١) قوله: «لم يبق» في الأصل: «لم لوبق»، أو: «لم يوبق»، ولعله حاول إصلاحها إلى المثبت ولم يحرِّرها.

(٢) في الأصل: «بالخوف»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) قوله: «بتقدير تقديرات يوردها» رسمت في الأصل: «بقدر بقدران بودبها»، وأثبتُّ أشبه ما يحتمل الأصل من الصواب.

(٤) أخرجه أبو داود (٤٦٩٩)، وابن ماجه (٧٧) من حديث زيد بن ثابت.

(٥) في الأصل: «فوجدوه»، والظاهر أنه حاول إصلاحها ولم يحرِّرها.

قوله تعالى: ﴿ فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ ﴾[١]، والذي لا يوقن؛ لا[٢] يصبر، وينهى عن الصَّبر، وهذا متعلِّقٌ بالنَّوع الثَّاني؛ وهو اليقينُ بالشَّرع بأمر الله ونهيه ووعده ووعيده، فهذا أعزُّ من[٣] الأوَّل[٤]، وأهلُه هم المذكورون في قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ[٥] أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ ﴾[٦]، وهذا كيقين الأنبياء وأممهم بأنَّ[٧] الله أمرهم بما هم عليه ونهى عما عليه أعداؤهم، ويقينهم بأنَّ العاقبة[٨] لهم، وأنَّ الله ينصرهم عليهم[٩]؛ قال تعالى: ﴿ فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ الَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ ﴾، أمر نبيَّه أن يصبر على ما فعل الله وفعل[١٠] ما أمر الله، ولا يجزع من أذى الكُفَّار له، وأعلمه أنَّ وعد الله -الذي وعده أن ينصره وتكون له العاقبة- حقٌّ، ونهاه أن يستخفَّه الذين لا يوقنون فيجعلونه خفيفًا غيرَ صابر، كما استخفَّ فرعون قومَه؛ فإنَّ الصَّابر الرزين ثابتٌ، وهو الموقن[١١]، وغير الصَّابر طائشٌ متشكِّكٌ.

ولهذا كان اليقينُ خلافَ الرَّيب، واليقينُ يقتضي استقرارَ القلب وثباتَه، والرَّيبُ يقتضي قلقَه واضطرابَه[١٢]، يقال: «رابني هذا، يَرِيبُني»، ومنه: «دَع

---

(١) الروم: (٦٠). (٢) في الأصل: «ولا»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٣) في الأصل: «ممن»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٤) سبق ذكر النَّوع الأوَّل (ص٨٠). (٥) قوله: «وجعلنا منهم» في الأصل: «وجعلناهم».
(٦) السجدة: (٢٤).
(٧) في الأصل -هنا وفي الموضع الآتي-: «فان»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٨) في الأصل -هنا وفي الموضع الآتي-: «العافية»، ولعل الصواب ما أثبت.
(٩) في الأصل: «عليه»، ولعل الصواب ما أثبت.
(١٠) في الأصل: «فعل»، ولعل الصواب ما أثبت.
(١١) في الأصل: «الموفق»، ولعل الصواب ما أثبت.
(١٢) بعدها في الأصل: «أنه»، ولعله تكرار نظر لآخر الكلمة.

مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لَا يَرِيبُكَ»[١]، ومرَّ النَّبيُّ ﷺ بظبيٍ حاقفٍ[٢]؛ فقال: «لَا يَرِيبُهُ أَحَدٌ»[٣].

ولهذا كان «الرَّيب» يتناول «الشَّكَّ» في العلم، ويتناول «القلق» في العمل؛ فإنَّه ضِدُّ اليقين، ولا يكون موقنًا إلا بعلم القلب وعمله؛ فأيُّهما زال صار في ريبٍ، بخلاف الشَّكِّ؛ فإنَّه إنَّما يناقض العمل.

فالذي لا ريبَ عنده؛ أكملُ من الذي لا شَكَّ عنده، ويلزم من نفي الرَّيبِ نفيُ الشَّكِّ، ولا يلزم من نفيِ الشَّكِّ نفيُ الرَّيب.

وهذا «اليقينُ» يحتاج إلى عِلمَينِ:

- علمٌ بأنَّ الله أمره بما يفعله.
- وعِلمٌ بأنَّ الله ينصر من يطيعه ويجعل له عاقبةَ خيرٍ.

ففيه عِلمٌ بالأمر والنَّهي، وعلمٌ بالوعد والوعيد.

وقد يحصل له شكٌّ في هذا وهذا:

- تارةً في نفس ما جاء به الرَّسول؛ إمَّا لعدم العلم به، وإمَّا لعدم العلم بأنَّ ما قاله كما قاله. فهذا يكون لنقص العلم أو الإيمان.
- وتارةً لا يشكُّ فيما جاء به ولا أنَّه جاء بكذا، لكن يشكُّ في نفسه؛ هل هو قائمٌ بالواجب الذي جاء به الرَّسول؟ فهذا لا بُدَّ منه مطلقًا. بل هنا يظهر معنى قولِ السَّلَف: «أنا مؤمنٌ بالله إن شاء الله».

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٧٠٠)، والنسائي (٥٧٥٧) من حديث الحسن بن علي. وقال الترمذي: (حديث صحيح).

(٢) قوله: «بظبي حاقف» في الأصل: «يطني خائف»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) أخرجه النسائي (٢٨٣٨) من حديث زيد بن كعب البهزي.

لكن صاحبُ هذه الحال يضمُّ إلى ذلك «الاستغفارَ»، كما قال تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِىٓ أَمْرِنَا وَثَبِّتْ أَقْدَامَنَا وَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿١٤٧﴾ فَـَٔاتَىٰهُمُ ٱللَّهُ ثَوَابَ ٱلدُّنْيَا وَحُسْنَ ثَوَابِ ٱلْـَٔاخِرَةِ ﴾[(١)]؛ فإنه إذا لم يكن عالمًا بالواجب، أو قد خلطه بذنوبٍ؛ كان الاستغفار والتَّوبة تَجبر ما ترك، وتُزيل ما زاد من الذَّنب، بمنزلة سجود السَّهو في الصَّلاة.

والعبد يحتاجُ إلى التَّوبة والاستغفار دائمًا؛ فإنَّه دائمًا يُقصِّر عن الواجب لغفلةٍ، لا بُدَّ له من هذا، كما في «صحيح البخاريِّ»[(٢)] عن النَّبيِّ ﷺ أنَّه كان يقول: «**أَيُّهَا النَّاسُ! تُوبُوا إِلَى رَبِّكُم؛ فَإِنِّي أَتُوبُ إِلَيهِ فِي اليَومِ سَبعِينَ مَرَّةً**»، وفي «**الصَّحيح**»[(٣)] عنه ﷺ: «**إِنَّهُ لَيُغَانُ عَلَى قَلبِي، وَإِنِّي لَأَستَغفِرُ اللهَ فِي اليَومِ مِئَةَ مَرَّةٍ**».

ولهذا قال تعالى عن أتباع الأنبياء: ﴿ وَمَا كَانَ قَوْلَهُمْ إِلَّآ أَن قَالُواْ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَإِسْرَافَنَا فِىٓ أَمْرِنَا ﴾.

فالإسرافُ: مجاوزةُ الحدِّ في المأمور به أو المباحِ[(٤)].

والذَّنبُ: جنسٌ لترك المأمور وفعل المحذور.

فإنَّ نفس الفعل:

□ قد يكون جِنسُه ذنبًا؛ كالفواحش والشِّرك والقول على الله بلا علمٍ.

---

(١) آل عمران: (١٤٧-١٤٨).

(٢) (٦٣٠٧) من حديث أبي هريرة دون قوله: «**أَيُّهَا النَّاسُ! تُوبُوا إِلَى رَبِّكُم**» وهي عند النسائي في «**الكبرى**» (١٠٣٧٢).

(٣) مسلم (٢٧٠٢) من حديث الأغر المزني.

(٤) قوله: «**أو المباح**» في الأصل بالواو: «**والمباح**».

□ وقد يكون مباحًا أو مأمورًا به إلى حدٍّ؛ فالزِّيادة إسرافٌ:

- كما في الأمر[(١)] بالمعروف والنَّهي عن المنكر والجهاد.

- / وكما في الأكل والثَّوب واللِّباس والنِّكاح. [١٠٧/و]

والذُّنوب والإسراف؛ مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾[(٢)]، فـ«الإثمُ» هو الذَّنبُ[(٣)]، و«العُدوانُ» هو الإسرافُ، وهو ضدُّ «البِرِّ والتَّقوى»، الذي أُمر بالتَّعاون عليه.

ومعرفةُ أعيان هذه الأمور في الواقع؛ هو معرفةُ تأويل «الأمر والنَّهي»، وهذا من أشرف العلم:

□ فليس كلُّ من علم الجنس علم أعيانَه.

□ وقد يكون الرَّجُلُ عالمًا بالجنس المذمومِ؛ وهو متَّصفٌ به، ولا يعلم أَنَّه متَّصفٌ به؛ فإنَّ الإنسان قد لا يعرف عيوبَه وذنوبَه. **ولهذا كان عمر بن الخطَّاب يقول**: «رحم الله امرأً أهدى لنا عُيوبَنَا»[(٤)].

□ وقد يَعرف من حيث الجملة أنَّ نفسه معيبةٌ وعمله معيبٌ؛ ولا يعرف عينَ كُلِّ عيبٍ، فيحتاج العبد إلى أن يستعين بالله ويستهديه؛ فإنَّه لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا به، ولا يهدي إلى معرفة الحقِّ ويعين على العمل به إلا هو، ولا يغفر الذُّنوب إلا هو، ولا يهدي القلوبَ إلا هو، ولا يُعينُ على عبادتِه إلا هو.

وهذا يقينٌ يعطي **الاستعانةَ والتَّوكُّل**، وهو يقينٌ بـ«القدر» الذي لم يقع؛ فإنَّ **الاستعانةَ والتَّوكُّلَ** إنَّما يتعلَّق بالمستقبل.

---

(١) في الأصل: «الأمور»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٢) المائدة: (٢).

(٣) قوله: «فالإثم هو الذنب» في الأصل: «فالذنب هو الإثم».

(٤) أخرجه ابن سعد (٣/ ٢٧٣)، والبلاذري (١٠/ ٣٤٦)، والمديني في «اللطائف» (٢٦٨).

فأمَّا ما وقع؛ فإنَّما فيه الصَّبرُ والتَّسليمُ والرِّضا، كما في حديث عمَّار بن ياسرٍ رضي الله عنه[١] مرفوعًا إلى النَّبيِّ ﷺ: «أَسأَلُكَ الرِّضَا بَعدَ القَضَاءِ»[٢].

وقولُ: «لا حول ولا قُوَّة إلا بالله» يوجب الإعانة:

- ولهذا سنَّها النَّبيُّ ﷺ إذا قال المؤذِّن: «حيَّ على الصَّلاة»، فيقول المجيب: «لا حول ولا قُوَّة إلا بالله»، فإذا قال[٣]: «حيَّ على الفلاح»، قال المجيب[٤]: «لا حول ولا قوَّة إلا بالله».

- وقال المؤمن لصاحبه: ﴿وَلَوْلَآ إِذْ دَخَلْتَ جَنَّتَكَ قُلْتَ مَا شَآءَ ٱللَّهُ لَا قُوَّةَ إِلَّا بِٱللَّهِ﴾[٥]. ولهذا يؤمر[٦] بهذا من يخاف العين على شيءٍ بقوله: «ما شاء الله»، تقديرُه: «ما شاء الله كان»، فلا يأسى[٧]، بل يؤمن بالقدر ويقول: «لا حول ولا[٨] قوة إلا بالله».

- وفي حديث أبي موسى الأشعريِّ رضي الله عنه[٩] المتَّفق عليه[١٠] أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «هِيَ كَنزٌ مِن كُنوزِ الجَنَّةِ»، والكنزُ مالٌ مجتمعٌ لا يحتاج إلى جمعٍ؛ وذلك أنَّها تتضمَّن التَّوكُّل والافتقارَ إلى الله.

---

(١) قوله: «بن ياسر رضي الله عنه» ليس في الأصل، والمثبت من (ل).
(٢) أخرجه النسائي (١٣٢١).
(٣) من قوله: «المؤذن...» إلى هنا؛ ليس في الأصل، والمثبت من (ل).
(٤) ليست في الأصل، والمثبت من (ل).
(٥) الكهف: (٣٩).
(٦) في الأصل: «يؤمن»، والمثبت من (ل).
(٧) في الأصلين: «ياس»، ولعل المراد ما أثبت.
(٨) قول: «حول ولا» ليس في الأصل، والمثبت من (ل).
(٩) قوله: «الأشعري رضي الله عنه» ليس في الأصل، والمثبت من (ل).
(١٠) البخاري (٤٢٠٥)، مسلم (٢٧٠٤).

ومعلومٌ أنَّه لا يكون شيءٌ إلا بمشيئة الله وقدرته، وأنَّ الخلق ليس منهم شيءٌ إلا ما أحدثه الله فيهم، فإذا انقطع طلب(١) القلب للمعونة منهم وطلبَها من الله؛ فقد طلبَها من خالقها، الذي(٢) لا يأتي بها إلا هو؛ قال تعالى: ﴿ مَّا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ مِن بَعْدِهِ ۚ ﴾(٣)، وقال تعالى: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلَا كَاشِفَ لَهُ إِلَّا هُوَ ۖ وَإِن يُرِدْكَ بِخَيْرٍ فَلَا رَادَّ لِفَضْلِهِ ۚ ﴾(٤)، وقال: ﴿وَإِن يَمْسَسْكَ(٥) بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾(٦)، وقال تعالى: ﴿قُلْ أَفَرَأَيْتُم مَّا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَاتُ رَحْمَتِهِ ۚ ﴾(٧)، وقال صاحب يس: ﴿ أَأَتَّخِذُ مِن دُونِهِ آلِهَةً إِن يُرِدْنِ الرَّحْمَٰنُ بِضُرٍّ لَّا تُغْنِ عَنِّي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا وَلَا يُنقِذُونِ ﴿٢٣﴾ إِنِّي إِذًا لَّفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾(٨).

ولهذا يأمر الله بالتَّوكُّل عليه وحدَه في غير موضعٍ، وفي الأثر: «مَن سَرَّه أَن يَكُونَ أَقْوَى النَّاسِ؛ فَلْيَتَوكَّل عَلَى اللهِ، وَمَن سَرَّهُ أَن يَكُونَ أَغْنَى النَّاسِ؛ فَلْيَكُن بِمَا فِي يَدِ اللهِ أَوْثَقَ مِنهُ بِمَا فِي يَدِهِ»(٩)، قال تعالى: ﴿ وَتَوَكَّلْ عَلَى الْحَيِّ الَّذِي لَا يَمُوتُ وَسَبِّحْ بِحَمْدِهِ ۚ وَكَفَىٰ بِهِ بِذُنُوبِ عِبَادِهِ خَبِيرًا ﴾(١٠).

---

(١) في الأصل: «ميل»، والمثبت من (ل). (٢) في الأصل: «التي»، والمثبت من (ل).
(٣) فاطر: (٢).
(٤) يونس: (١٠٧).
(٥) في الأصل: «يردك».
(٦) الأنعام: (١٧).
(٧) الزمر: (٣٨).
(٨) يس: (٢٣-٢٤).
(٩) أخرجه عبد بن حميد -كما في «المنتخب» (٦٧٥)-، والحارث -كما في «بغية الباحث» (١٠٧٠)-، وعبد الله بن أحمد في «الزهد» (١٧٠٧)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٣/ ٢١٨)، والحاكم (٧٩١٦) من حديث ابن عباس.
(١٠) الفرقان: (٥٨).

والله تعالى أمر بعبادته والتَّوكُّل عليه؛ قال تعالى: ﴿فَٱعْبُدْهُ وَتَوَكَّلْ عَلَيْهِ﴾(١)، وقال: ﴿قُلْ هُوَ رَبِّى لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ مَتَابِ﴾(٢)، وقال موسى: ﴿يَٰقَوْمِ إِن كُنتُمْ ءَامَنتُم بِٱللَّهِ فَعَلَيْهِ تَوَكَّلُوٓا۟ إِن كُنتُم مُّسْلِمِينَ﴾(٣)، وقال شعيب: ﴿وَمَا تَوْفِيقِىٓ إِلَّا بِٱللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾(٤)، وقال المؤمنون: ﴿رَّبَّنَا عَلَيْكَ تَوَكَّلْنَا وَإِلَيْكَ أَنَبْنَا وَإِلَيْكَ ٱلْمَصِيرُ(٥)﴾(٦)، وقال تعالى: ﴿وَٱذْكُرِ ٱسْمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا ۝٨ رَّبُّ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ فَٱتَّخِذْهُ وَكِيلًا﴾(٧)، وقال تعالى: ﴿وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ۝٢ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ۚ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَىْءٍ قَدْرًا﴾(٨).

فافترق النَّاسُ هنا أربعةَ أصنافٍ:

- صنفٌ لا يعبدونه ولا يتوكَّلون عليه؛ وهم شِرارُ الخلق.
- وصنفٌ يقصدون عبادتَه بفعل ما أَمر وتَرك ما حَظر، لكن لم يحقِّقوا التَّوكُّل والاستعانة؛ فيعجزون عن كثيرٍ ممَّا يطلبونه، ويجزعون في كثيرٍ من المصائب. **ثُمَّ من هؤلاء:**

- من يكذِّب بالقدر، ويجعل نفسه هو المبدِعَ لأفعاله؛ فهؤلاء في الحقيقة لا يستعينونه، ولا يطلبون منه صلاحَ قلوبهم ولا تقويمَها ولا هدايتَها، وهؤلاء مخذولون؛ كما هم عند الأمَّة كذلك.

---

(١) هود: (١٢٣). (٢) الرعد: (٣٠).

(٣) يونس: (٨٤). من قوله: «وقال: قل هو ربي...» إلى هنا؛ في الأصل: «وقال موسى يا قوم إن كنتم آمنتم بالله فعليه توكلوا، وقال موسى لقومه استعينوا بالله، وقال تعالى لا إله إلا هو عليه توكلت وإليه متاب»، والمثبت من (ل).

(٤) هود: (٨٨).

(٥) قوله: «وإليك المصير» ليس في الأصل، والمثبت من (ل).

(٦) الممتحنة: (٤). (٧) المزمل: (٨-٩).

(٨) الطلاق: (٢-٣).

- وقومٌ يؤمنون(١) بالقدر قولاً واعتقادًا، لكن لم تتَّصف به قلوبُهم علمًا وعملًا كما اتَّصفت(٢) بقصد الطَّهارة والصلاة؛ فهُم أيضًا ضعفاءُ عاجزون.

□ وصنفٌ نظرت إلى جانب القدر بالمشيئة، وأنَّ الله تعالى هو «**المعطي والمانع**»، و«**الخافض والرَّافع**»؛ فغلب عليهم التَّوجُّهُ إليه من هذه الجهة، **والاستعانةُ** به **والافتقارُ** إليه، لطلب ما يريدونه.

[١٠٧/ظ] / فهؤلاء يحصل لأحدهم نوعُ سلطانٍ وقدرةٍ -ظاهرةٍ أو(٣) باطنةٍ- وقهرٍ لعدوِّه، بل قتلٍ له، ونيلٍ(٤) لأغراضه، لكن لا عاقبة لهم؛ فإنَّ العاقبة للتَّقوى، بل آخرتهم آخرةٌ رديَّةٌ.

وليس الكلام في الكُفَّار والظَّلمة المعرضين عن الله؛ فإنَّ هؤلاء دخلوا في «**القسم الأوَّل**» الذين لا عبادةَ لهم(٥) ولا استعانةَ؛ ولكن الكلام في قومٍ عندهم نوعُ توجُّهٍ إلى الله وتألُّهٍ(٦)، ونوعٌ من الخشية(٧) والذِّكر والزُّهد، يغلب عليهم(٨) التَّوجُّهُ بإرادة أحدِهم وذَوقِه ووَجده(٩) وما يستحليه ويستحبُّه؛ لا **بالأمر الشَّرعيِّ! وهم أصنافٌ**:

- منهم المعرض عن التزام العبادات الشَّرعيَّة، مع ما يحصل له من الشَّياطين من(١٠) كشفٍ وتأثيرٍ؛ وهؤلاء كثيرٌ منهم يموت على غير الإسلام.

---

(١) في الأصلين: «يقومون»، ولعلها محرَّفة عن المثبت.

(٢) في الأصل: «اتصف»، والمثبت من (ل).

(٣) في الأصل: «ثم»، والمثبت من (ل).

(٤) قوله: «قتل له ونيل» في الأصل: «ميل له وميل»، والمثبت من (ل).

(٥) ليست في الأصل، والمثبت من (ل).

(٦) في الأصل: «ودعاء له»، والمثبت من (ل).

(٧) في الأصل: «المحبة»، والمثبت من (ل).

(٨) في الأصل: «عليه»، والمثبت من (ل).

(٩) في (ل): «ووجوده».

(١٠) في (ل): «في».

- ومنهم من يقوم بالعبادات الشَّرعيَّة الظَّاهرة -كالصَّلاة والصِّيام والحجِّ وترك المحرَّمات-، لكن في أعمال القلوب لا يلتزم[1] **الأمرَ الشَّرعيَّ**، بل يسعى لما يريده ويحبُّه، والله تعالى قال: ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَ﴾[2].

وهو سبحانه يعطي السُّلطانَ والمالَ للبرِّ والفاجر:

- فقد يعطي أحدَ هؤلاء **تصرُّفًا**: **إمَّا** بقهر عدوِّه، **وإمَّا** بنصر وليِّه. كما يُعطي[3] الملوكَ.

- وقد يعطي نوعًا من[4] **المكاشفة**: **إمَّا** بإخبار بعض الجنِّ له -وقد يَعرف أنَّه من الجنِّ، وقد لا يَعرف-، **وإمَّا** بغير ذلك.

وقد يقول الواحدُ من هؤلاء: «أنا آخِذٌ من الله، وغيري يأخذ من محمَّدٍ»؛ فيَرى بحاله في ذاك وتفرُّده أنَّ ما أوتيه من **التَّصرُّف والمكاشفة**[5] تحصل له[6] بغير طريق محمَّدٍ.

وهو صادِقٌ في ذلك؛ لكن هذه في الحقيقة وَبالٌ عليه! فإنَّ من تصرَّف بغير أمرِ الرَّسول، وأخذ ما لم يبحه له الرَّسول، فولَّى وعَزل وأعطى ومنع بغير أمرِ الرَّسول، وقتل وضرب بغير أمرِه، وأكرم وأهان بغير أمرِه[7]، وجاءه خطابٌ في باطنه **بالأمر والنَّهي**؛ فاعتقد أنَّ الله أمره ونهاه من غير واسطة الرَّسول=

---

(١) في الأصل: «يلزم»، والمثبت من (ل). (٢) الإسراء: (٢٠).

(٣) في (ل): «تعطي».

(٤) قوله: «نوعا من» في الأصل: «نوع»، وفي (ل) -رسمًا وضبطًا-: «نوعَ من»، ولعلها ما أثبت.

(٥) في الأصل: «بالمكاشفة»، والمثبت من (ل).

(٦) في الأصل: «لي»، والمثبت من (ل).

(٧) قوله: «بغير أمره» في الأصل: «بغيره»، والمثبت من (ل).

كانت حالتُه هذه كلُّها من الشَّيطان، وكان الشَّيطانُ هو الذي يأمره وينهاه، ويأمره فيتصرَّف، وهو يظنُّ أنَّه يتصرَّف بأمر الله!

ولعمري هو يتصرَّف(١) بأمر الله الكونيِّ القدريِّ بواسطة أمر(٢) الشَّيطان! كما قال تعالى في السَّحرة: ﴿وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِۦ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾(٣).

كما أنَّ المؤمن يتصرَّف بأمر الله الكونيِّ القدريِّ، لكن بواسطة أمر(٤) الرَّسول المبلِّغ له عن الله ﷺ؛ **فالحلال** عنده ما أحلَّه الله ورسوله، **والحرامُ** ما حرَّمه الله ورسوله، **والدِّينُ** ما شرعه الله ورسولُه.

بخلاف ذاك(٥)؛ فإنَّه لا يأخذ عن الرَّسول **الأمرَ والنَّهيَ الباطن**، ولا ما يفعله ويأمر به.

وهذا الضَّربُ كثيرٌ في المشايخ أربابِ القلوب والأحوالِ، الذين(٦) ضعُفَ عِلمُهم بالكتاب والسُّنَّة ومتابعة الرَّسول، وغلب عليهم ما يجده أحدُهم في قلبه وما يُؤمر به في باطنه؛ سواءٌ وافق الرَّسولَ أو خالفه.

ثُمَّ تفاوتوا في ذلك بحسب قُربهم من الرَّسول وبُعدهم منه:

- فكثيرٌ منهم بَعُدَ عنه؛ حتَّى صار يرى أنَّه يُعاوِن الكُفَّار على قتال المسلمين، ويرى أنَّ الله أمره بذلك، ويعتقد أنَّ أهلَ الصُّفَّة فعلوا ذلك.

---

(١) قوله: «فيتصرف... يتصرف... يتصرف» في الأصل: «يتصرف... تصرف... تصرف»، والمثبت من (ل).

(٢) ليست في الأصل، والمثبت من (ل).

(٣) البقرة: (١٠٢).

(٤) ليست في الأصل، والمثبت من (ل).

(٥) في الأصل: «ذلك»، والمثبت من (ل).

(٦) في (ل): «الذي».

- ومنهم من يرى أنَّ الرَّسول لم يُرسَل إليه وإلى أمثالِه، وإنَّما أُرسِل إلى العوامِّ[1].

- ومنهم من يعتقد أنَّ الرَّسول كان خاضعًا لأهل الصُّفَّة، وكانوا مستغنين عنه.

إلى أمثال هذه الأصناف التي كثرت في هذه الأزمنة.

وهؤلاء كلُّهم يدَّعون «علم الحقيقة»، ويقولون: «الحقيقة لونٌ، والشَّريعة لونٌ آخرُ»، ويجمعهم شيئانِ: أنَّ لهم تصرُّفًا وكشفًا خارجًا عمَّا للعامة[2]، وأنَّهم مُعرِضون عن وزن ذلك بالكتاب والسُّنَّة وتحكيم الرَّسول في ذلك.

فهُم بمنزلة الملوك الذين لهم مُلكٌ يسوسونه بغير أمر الله ورسوله. لكن الملوك لا يقول أحدُهم: «إنَّ الله أمرني بذلك، ولا أنِّي وليُّ الله، ولا أنَّ لي مادَّةً من الله خارجةً عن الرَّسول، ولا أنَّ الرُّسل لم تُبعث إليَّ»؛ وإنَّما الملوك يقصدون أغراضَهم ولا يجعلونها دينًا.

وهؤلاء يجعلون أغراضهم؛ التي هي من أعظم الظُّلم والفساد، بل والكفر= يجعلون ذلك دينًا يَدِينُ به أولياءُ الله عندهم؛ لأنَّ هذه الأمور إنَّما تحصل لهم بنوعٍ من الزَّهادة والعبادة. لكن ليس هو الزُّهد والعبادة التي بعث الله بها رسولَه، بل يشبهه حالُ[3] أهل الكتاب والمشركين من عُبَّاد الهند والنَّصارى وأمثالهم؛ ولهذا تظهر[4] مشابهتُهم لعُبَّاد المشركين وأهل الكتاب، حتَّى إنَّ

---

(١) في الأصل: «العوان»، والمثبت من (ل).

(٢) قوله: «عما للعامة» في الأصل: «عن العامة»، والمثبت من (ل).

(٣) في الأصل: «من»، والمثبت من (ل).

(٤) في الأصل: «يظهر»، والمثبت من (ل).

من رأى عُبَّاد الهنود ثُمَّ رأى مُوَلَّهين(١) بيت الرِّفاعي(٢)؛ أنكرَ وجودَ هؤلاء في ديار الإسلام وقال: هؤلاء مثل عُبَّاد المشركين من الهند سواءً.

وأرفعُ مِن هؤلاء مَن(٣) يُشبِهُ عُبَّادَ النَّصارى ورُهبانَهم في أمورٍ كثيرةٍ(٤) خارجةٍ عن شريعة الإسلام.

فلمَّا كان فيهم(٥) دِينٌ مبتدَعٌ من جنس دين المشركين وأهلِ الكتاب؛ ظنُّوا ما يظنُّه أولئك من أنَّ هذا دينٌ صحيحٌ، وأنَّه دينٌ يُقرِّب إلى الله، وأنَّ أهله أولياءُ الله(٦)؛ فإنَّ جميعَ طوائفِ العلماء والعُبَّاد(٧) من جميع أهل الملل يظنُّون أنَّهم على حقٍّ، وإن كان ذلك يخالف ما جاء به محمَّدٌ ﷺ.

ولهذا كانت «الحقيقةُ»: تارةً تكون شرعيَّةً، وتارةً تكون بدعيَّةً. وهذا من الحقيقة الدِّينيَّة، وهي غيرُ الكونيَّة.

ثُمَّ من هؤلاء مَن له طريقٌ خاصٌّ بمنزلة الشَّرعية المنزَّلة؛ يتَّبعها وإن خالفه النَّاسُ.

ومنهم من لا يقف إلا مع القدر والكون، فإذا ظهر الأمرُ من جهة القدر؛ لم يلتفت إلى الأمر والنَّهي الشَّرعيِّ ولا البدعيِّ.

وهؤلاء تحصل لهم خوارقُ ومواجيدُ / عند سماع المكاء والتَّصدية أعظمَ [١٠٨/و]
ممَّا تتحرَّك عند سماع القرآن، وهذه كلُّها شُعَبُ نفاقٍ اِلتبست على كثيرٍ من

---

(١) كذا في الأصلين بإثبات النون، والجادة حذفها.
(٢) انظر: «الفتاوى» (١٠/ ٣٨٤) (١١/ ٤٤٥)، «جامع المسائل» (٧/ ٢١٧).
(٣) ليست في الأصل، والمثبت من (ل).
(٤) في الأصل: «كثير»، والمثبت من (ل).
(٥) في الأصل: «ثم»، والمثبت من (ل).
(٦) قوله: «وأن أهله أولياء الله» تكرَّر في الأصل.
(٧) في الأصل: «العباد»، والمثبت من (ل).

النَّاس حتَّى ظنُّوا أنَّ هذه الأمور وصفُ أولياءِ الله المتَّقين، كما الْتبسَ على كثيرٍ من أهل الكلام مذاهبُ شيوخهم من المعتزلة والجهميَّة ومن اتَّبعهم؛ فظنُّوا أنَّ ذلك هو دينُ الله وشرعُ رسوله.

والطَّائفتان مشتركتانِ(١) في قلَّة العلم بسُنَّة الرَّسول وطريقِ الصَّحابة حتَّى حادوا عنها، وأكثرُ هؤلاء غلب عليهم العبادةُ والزُّهد بنوعٍ من البدع في العبادة؛ فأشبهوا عُبَّادَ النَّصارى، وأولئك غلب عليهم طلبُ العلم والكلام بنوعٍ من البدع في العلم والكلام؛ فأشبهوا علماءَ اليهود، والله تعالى قد أمرنا أن نقول في صلاتنا: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ صِرَٰطَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا ٱلضَّآلِّينَ ﴾(٢).

وأوَّلُ ما ظهرت المعتزلةُ -معتزلةُ الكلام ومعتزلةُ العُبَّاد- في بعض أصحاب الحسن البصريِّ بعد موتِه، ومقدَّمُ هؤلاء عمرو بن عُبيدٍ، وهؤلاء يتَّبعون عبدَ الواحد بن زيدٍ، والله أعلم.

وقد تخضع إحدى الطَّائفتينِ للأُخرى، وقد يتعادَون(٣). وكثيرٌ من المتفقِّهة -الذين تفقَّهوا في شرع الأعمال الظَّاهرة دون شرع أعمال القلوب- خضع لهم. كما أنَّ كثيرًا منهم إذا رأى ما عند أرباب شرع الظَّاهرية خضع له، وإن كان فاسقًا؛ فيجتمع فسقُ هذا وضلالُ هذا.

والمتمسِّك بدينِ الإسلام المحض ينكرُ بدعةَ هذا وبدعةَ هذا، كما ينكرُ على اليهود والنَّصارى، لكن يَعذُر أهلَ الاجتهاد منهم ومن لم يَعرف ما جاء به الرَّسول في هذه الأمور؛ فإنَّ هؤلاء كُلَّهم لم يعرفوا حقيقةَ ما جاء به الرَّسولُ

(١) في الأصل حاول إصلاحها ولم يحرِّرها.
(٢) الفاتحة: (٦-٧).
(٣) ويحتمل أن تقرأ: «ينقادون».

في الأعمال القلبيَّة؛ فصاروا أحزابًا: حزبٌ يقولون: «لا نعرفه»، وهم لا يعرفون أن ذلك تلقَّوه[١] عن الكتاب والسُّنَّة وأخذوه عن شيخ معروفٍ باتِّباع الكتاب والسُّنَّة. وهؤلاء[٢] قد يخفى عليهم دينُ الرَّسول حتَّى يعجبوا ممَّن يذكره، كما يعجب هؤلاء[٣] من إنكارهم له، نظير ما ذكر الله تعالى عن النَّبيِّ ﷺ ومخالفيه، قال تعالى عن الكفَّار[٤]: ﴿ أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ رَجُلٍ مِّنْهُمْ أَنْ أَنذِرِ النَّاسَ ﴾[٥]، وقال تعالى: ﴿ بَلْ عَجِبُوا أَن جَاءَهُم مُّنذِرٌ مِّنْهُمْ فَقَالَ[٦] الْكَافِرُونَ هَٰذَا شَيْءٌ عَجِيبٌ ۝ أَإِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا ۖ ذَٰلِكَ رَجْعٌ بَعِيدٌ ﴾[٧]، وقال تعالى: ﴿ بَلْ عَجِبْتَ وَيَسْخَرُونَ ﴾[٨]، وقالوا: ﴿ أَجَعَلَ الْآلِهَةَ إِلَٰهًا وَاحِدًا ۖ إِنَّ هَٰذَا لَشَيْءٌ عُجَابٌ ﴾[٩].

وهكذا هو الأمر مع أهل العلم بالسُّنَّة مع أهل الجهل بها من أهل البدع؛ يعجب هذا من قول هذا، ويعجب هذا من إنكار هذا، والكُفَّارُ يعجبون من «التَّوحيد» و«النُّبوَّة» و«المعاد».

---

(١) أي أن أصحاب هذا الحزب المنكِر لا يعرفون أن ذلك الذي أنكروه ولم يعرفوه؛ قد تلقاه وأخذه المنكَر عليهم -وهم أهل الإسلام المحض- عن الكتاب والسنة وعمن هو معروف باتباعهما.
والظاهر أنه قد وقع في الأصل المنقول منه إصلاح وضرب ولحق، ولم يحرِّره ناسخنا، فقوله: «وهم لا يعرفون أن ذلك تلقوه» كتبه في الأصل أوَّلًا: «ولكن هؤلاء يعرفونه أن ذلك تلقوه»، ثم ضرب على ما تحته خطٌّ وكتب في الطرَّة: «وهم لا يعرفون»، فيظهر أنَّ في الكلام سقطًا.
(٢) أي: الحزب المنكِر.
(٣) أي: أهل الإسلام المحض.
(٤) في الأصل: «الكافر»، ولعل الصواب ما أثبت، أو: «الكافرين».
(٥) يونس: (٢).
(٦) في الأصل: «وقال».
(٧) ق: (٢-٣). وقوله: «متنا وكنا ترابًا ذلك رجع بعيد» في الأصل: «كنا ترابا أئنا لفي خلق جديد».
(٨) الصافات: (١٢).
(٩) ص: (٥).

والنَّاسُ في هذا المقام أربعةُ أنواعٍ:

◻ فالمهتدون أصحابُ الصِّراطِ المستقيم، الذين اتَّبعوا الرَّسول علمًا وعملًا، فعلموا ما جاء به وصدَّقوه وأحبُّوه وعملوا بموجبه؛ فهم يثبتون الرَّبَّ تعالى ويصفونه بما وصف به نفسَه، وبما وصفه به رسولُه؛ من غير تحريفٍ ولا تعطيلٍ، ولا تكييفٍ ولا تمثيلٍ؛ يثبتون له ما أثبته لنفسه من الأسماء والصِّفات، وينفون عنه مماثلةَ المخلوقات، يثبتون له صفاتِ الكمال، وينزِّهونه عن النَّقص وعن أن يكون له مثلٌ في صفات الكمال -كما هو في: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ٱللَّهُ ٱلصَّمَدُ ۝٢ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣ وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ﴾[١]-، وعبدوا الله وحدَه لم يشركوا به شيئًا، ولم يعبدوه إلا بما شرعه -من واجبٍ ومستحبٍّ-؛ فلم يعبدوا غيرَه، ولا عبدوه بالبدع -التي لم يأمر بها-.

والشَّيطانُ عَكَسَ الدِّينَ الحقَّ على أهل الضَّلال؛ كالمعطِّلة نُفاةِ الصِّفات، فإنَّ الله تعالى نزَّه نفسَه عن الشَّريك والمِثل والسَّمِيِّ والنِّدِّ، ونهى أن يُعبد غيرُه؛ فكلُّ شيءٍ يتبيَّنُ بالقرآن، [فينزَّه الله][٢] عن مِثلٍ أو ندٍّ له[٣]، ولا يُعبد [شيءٌ][٤] من دون الله، ولا يُعبد إلا الله وحده، وهؤلاء جعلوا ذلك في نفي الصِّفات، فمن أثبت صفاتِ الله؛ جعلوه ممَّن يشبِّه وجعل لله مثلًا وسميًّا[٥]، وهم يشركون به يعبدون غيرَه.

فجعلوا «التَّعطيلَ» هو «التَّوحيدَ»، وهم يشركون بالله ويعبدون غيرَه.

---

(١) الإخلاص: (١-٤).
(٢) زيادة يستقيم بها السياق. وفي العبارة نوع قلق، والظاهر أنه وقع فيها سقط وتحريف.
(٣) قوله: «أو ند له» في الأصل: «ارتدايه»، ولعلها محرَّفة عن المثبت.
(٤) زيادة يستقيم بها السياق.
(٥) في الأصل: «ومسما»، ولعل الصواب ما أثبت.

□ والنَّصارى لهم عبادةٌ بلا علمٍ وسُنَّةٍ؛ فهم قد يعبدون غيرَ الله، وقد يعبدونه بما لم يشرعه.

□ واليهود لهم عِلمٌ بلا عملٍ ولا سُنَّةٍ؛ فهم قد يكذِّبون بالحقِّ بالجدل، وقد يصدِّقوه[1] ولكن لا يعملون بموجبه[2].

□ **والقسم الرَّابعُ**: شرُّ الأنواع؛ لا علمٌ ولا عملٌ.

والنَّصارى يغلب عليهم الذُّلُّ، واليهودُ[3] يغلب عليهم الكِبْر. **والاستكبارُ** عن عبادةِ الله شرٌّ من الإشراك به -كاستكبار إبليسَ-، وقد يفضي الكِبْرُ إلى الجحود والتَّعطيل -مثل كفر فرعون-؛ فإنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «**الكِبْرُ بَطَرُ الحَقِّ وَغَمطُ النَّاسِ**»[4]، أي: جحدُ الحقِّ واحتقارُ النَّاس.

وأعظمُ الحقِّ: حقُّ الله، فجحدُه وتعطيلُه أعظمُ الكفر. / ولهذا كان كفرُ [١٠٨/ظ] فرعونَ أعظمُ من كفر شرِّ[5] المشركين -مثل مشركي العرب-، وكرَّر الله ذكره في القرآن[6].

وهو سبحانه قال[7] في القرآن: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ﴾، في موضعين من «**سورة النِّساء**»[8]؛ فأخبر تعالى أنَّه يغفر ما دون

---

(١) كذا في الأصل، والأليق: «يصدقونه»، أو «يصدقون به».

(٢) قوله: «يعملون بموجبه» في الأصل: «يعلمون لوحهه»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) في الأصل: «والشهود»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٤) أخرجه مسلم (٩١) من حديث ابن مسعود.

(٥) كذا في الأصل، ولعلها وردت في طرَّة الأصل المنقول منه إما لحقًا مكان قوله «أعظم» أو إشارة لكونها وردت في نسخة أخرى؛ فأقحمها الناسخ.

(٦) انظر: «قلب الدليل» (ص١١٥)، «الأكملية» (ص٦٦)، «الفتاوى» (٧/ ٦٢٩) (١٠/ ١٩٧) (١٤/ ٤٧٧) (١٦/ ٥٤٧، ٥٦٦)، «الصفدية» (ص٥٥٧)، «الدرء» (٧/ ٧٣).

(٧) في الأصل: «قالو»، ولعل الصواب ما أثبت. (٨) النساء: (٤٨، ١١٦).

الشِّرك لمن يشاء، ولم يذكر أنَّه يغفر ما فوقه، بل إذا كان لا يغفر أن يُشرك به؛ فما هو أعظمُ من الشِّرك [أولى][1] أن لا يُغفر.

والتَّعطيلُ وجحود الخالق وإنكارُه؛ شرٌّ من الإشراك به، **والاستكبارُ** عن عبادته مطلقًا؛ شرٌّ ممَّن[2] يعبده ويعبد غيرَه، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَسۡتَكۡبِرُونَ عَنۡ عِبَادَتِي سَيَدۡخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾[3].

ولهذا كانت الجهميَّة المعطِّلةُ -**الذين يقولون**: «ليس حالًّا في الموجودات ولا بائنًا عنها»- شرًّا في العقل والدِّين من الحلوليَّة -**الذين يقولون**: «هو بذاته في كُلِّ مكانٍ»-.

وأئمَّةُ السُّنَّة والحديث إنَّما كانوا يعرفون هؤلاء، وكان كلامهم وكتبهم في الرَّدِّ عليهم؛ كما ذكره الإمام أحمدُ والبخاريُّ وعثمان بن سعيدٍ الدَّارميُّ وغيرُهم؛ إذ كانت النُّفاة المعطِّلة مطلقًا لم يظهر قولُها ولم يُعرف حتَّى يردَّ، بل كان مكتوبًا بينهم؛ فإنَّ العقول والأديان تنفر عنه نفورًا عظيمًا، وإنَّما كانوا يتظاهرون للنَّاس[4] بالجدل[5].

ثُمَّ إن أُريد «**الشِّرك الأكبر**» الذي يوجب النَّار؛ فهذا فيمن لا بُدَّ له من النَّار، وقد قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ ثُمَّ مَاتُواْ وَهُمۡ كُفَّارٞ فَلَن يَغۡفِرَ ٱللَّهُ لَهُمۡ﴾[6]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَظَلَمُواْ لَمۡ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغۡفِرَ لَهُمۡ وَلَا لِيَهۡدِيَهُمۡ طَرِيقًا ﴿١٦٨﴾ إِلَّا

---

(١) زيادة يقتضيها السياق.

(٢) في الأصل: «من»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٣) غافر: (٦٠).

(٤) في الأصل: «بالناس»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٥) في الأصل حاول إصلاحها ولم يحرِّرها ولعلها ما أثبت.

(٦) محمد: (٣٤).

طَرِيقَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ﴾[(١)]، وقال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ءَامَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ٱزْدَادُواْ كُفْرًا لَّمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلَا لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلًا ﴾[(٢)]، فهذه الآيات فيها أنَّه لا يغفر للكافر؛ سواءٌ كان مشركًا أو معطِّلًا أو مكذِّبًا للرَّسول.

وقال تعالى في المنافقين: ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ لَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَهُمْ ﴾[(٣)]، وقد قال تعالى: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَن يَسْتَغْفِرُواْ لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرْبَىٰ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُمْ أَصْحَٰبُ ٱلْجَحِيمِ ﴾[(٤)].

وأمَّا «الشِّركُ الأصغرُ»[(٥)]:

□ **فإمَّا أن يقال:** قد يُغفر.

□ **أو يقال:** هو ممَّا[(٦)] لا يُغفر؛ لعموم اللَّفظ. لكن لا يلزم إذا لم يغفر هذا الذَّنب أن يعذَّب صاحبه، وهو لم يَذكر أنَّ من أشرك به لا يَغفر له ذنبًا، بل ذَكر أنَّه لا يَغفر الشِّرك؛ وإلا فالمشرك به قد تكون له ذنوبٌ دون الشِّرك، وتلك لم يقل: «إنَّه لا يغفرها»، بل قد ثبت في حديث أبي طالبٍ أنَّ النَّبيَّ ﷺ لما شفع فيه خُفِّف عنه العذاب[(٧)]، وفي «سورة يوسف» قال زوجُها: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَٰذَا ۚ وَٱسْتَغْفِرِي لِذَنۢبِكِ ۖ إِنَّكِ كُنتِ مِنَ ٱلْخَاطِـِٔينَ ﴾[(٨)]، وكانوا مشركين.

---

(١) النساء: (١٦٨-١٦٩).
(٢) النساء: (١٣٧).
(٣) المنافقون: (٦).
(٤) التوبة: (١١٣).
(٥) انظر: «تفسير آيات أشكلت» (١/ ٣٦١-٣٦٥)، «تلخيص الاستغاثة» (١/ ٣٠١)، «الفروع» لابن مفلح (٦/ ٦٦)، «الاختيارات» لابن اللحام (ص١٧٣).
(٦) قوله: «هو مما» في الأصل: «هما معا»، ولعلها محرَّفة عن المثبت.
(٧) أخرجه البخاري (٣٨٨٥)، ومسلم (٢١٠) من حديث أبي سعيد الخدري.
(٨) يوسف: (٢٩).

والكافرُ إذا أسلم؛ فأصحُّ القولينِ أنَّه يُغفر له كُلُّ ذنبٍ تاب منه.

وإن أسلم وهو مصرٌّ على كبائرَ؛ لم يكن إسلامُه موجِبًا لمغفرتها مع إصراره[1]، كما في «الصَّحيحينِ»[2] عن ابن مسعودٍ أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «مَن أَحسَنَ فِي الإِسلَامِ لَم يُؤَاخذ بِمَا عَمِلَ فِي الجَاهِلِيَّةِ، وَمَن أَسَاءَ فِي الإِسلَامِ أُخِذَ بِالأَوَّلِ وَالآخِرِ»، وإحسانُه في الإسلام: توبتُه من جميع الذُّنوب، وإساءتُه: إصرارُه على ذنوبه.

[١٠٩/و] فمن تاب من / الكفر؛ غُفر له وإن [لم][3] يتب من غيره. فكذلك قد يُقال: من تاب من غيره؛ غُفر له وإن لم يتب منه.

ولا يلزم أنَّه ناجٍ[4] في الآخرة، بل تكون توبته منه مانعةً من عقابه عليه، بمنزلة من لم يُثبت ذلك الذَّنب من الكُفَّار؛ فإنَّه لا يُعاقب إلا على ذنوبه. ولهذا اختلفت عقوبةُ الكُفَّار، وقد قال تعالى: ﴿وَإِن تَعۡجَبۡ فَعَجَبٞ قَوۡلُهُمۡ أَءِذَا كُنَّا تُرَٰبًا أَءِنَّا لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدٍۗ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ ٱلۡأَغۡلَٰلُ فِيٓ أَعۡنَاقِهِمۡۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصۡحَٰبُ ٱلنَّارِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ ۝٥ وَيَسۡتَعۡجِلُونَكَ بِٱلسَّيِّئَةِ قَبۡلَ ٱلۡحَسَنَةِ وَقَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِمُ ٱلۡمَثُلَٰتُۗ وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغۡفِرَةٖ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلۡمِهِمۡۖ وَإِنَّ رَبَّكَ لَشَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾[5]، وهذا في سياق ذكر الكفَّار.

وقد قال تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغۡفِرَةٖ لِّلنَّاسِ عَلَىٰ ظُلۡمِهِمۡۖ﴾، وظلمُهم: هو بالشِّرك أحقُّ منه بغيره، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَمۡ يَلۡبِسُوٓاْ إِيمَٰنَهُم بِظُلۡمٍ﴾[6]، قال النَّبيُّ ﷺ: «أَلَم تَسمَعُوا إِلَى قَولِ العَبدِ الصَّالِحِ: ﴿إِنَّ ٱلشِّرۡكَ لَظُلۡمٌ عَظِيمٞ﴾[7]»[8].

---

(١) انظر: «الفتاوى» (١٠/ ٣٢٣) (١١/ ٧٠١).

(٢) البخاري (٦٩٢١)، ومسلم (١٢٠).

(٣) زيادة يقتضيها السياق.

(٤) قوله: «أنه ناج» في الأصل: «ان نات»، ولعلها محرَّفة عن المثبت، أو أنه وقع في الكلام سقط: «إن تاب [منه أنه ناج] في الآخرة»، ونحو ذلك.

(٥) الرعد: (٥-٦).

(٦) الأنعام: (٨٢).

(٧) لقمان: (١٣).

(٨) أخرجه البخاري (٣٣٦٠)، مسلم (١٢٤) من حديث ابن مسعود.

وفي حديث الصِّدِّيق، الذي رواه أبو حاتمٍ في صحيحه وغيرُه[١]: أنَّ النَّبيَّ ﷺ لما قال: «إِنَّ الشِّركَ فِي هَذِهِ الأُمَّةِ أَخفَى مِن دَبِيبِ النَّملِ»، قال أبو بكرٍ: فكيف ننجوا منه؟ فقال: «أَلَا أُعَلِّمُكَ كَلِمَةً إِذَا قُلتَهَا نَجَوتَ مِنهُ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَن أُشرِكَ بِكَ وَأَنَا أَعلَمُ، وَأَستَغفِرُكَ لِمَا لَا أَعلَمُ»، فإنَّما طلب الاستغفار فيما لا يعلمه، وما لم يعلم أنَّه شركٌ لم يعلم أنَّه ذنبٌ، والعقوبةُ إنَّما تُستحقُّ بعد قيام الحُجَّة.

وفي «الصَّحيح»[٢]: «مَن حَلَفَ فَقَالَ فِي حَلِفِهِ: وَاللاَّتِ وَالعُزَّى؛ فَليَقُل: لاَ إِلَهَ إِلَّا اللهُ»، فجعل الماحي لذلك الشِّركِ هو هذا التَّوحيدَ.

وقد قال ابنُ مسعودٍ وابنُ عمر وابنُ عبَّاسٍ: «لَأَن أَحلِفَ بِالله كَاذِبًا أَحَبُّ إِلَيَّ مِن أَن أَحلِفَ بِغَيرِه صَادِقًا[٣]»[٤]، وهذه يمينُ الغَمُوس، وقد جعلوها أهونَ من الحلف بغيره؛ لأنَّ معها التَّوحيد.

---

(١) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (٧١٦)، وأبو يعلى (٥٨)، وابن حبان في «المجروحين» (٢/ ٤٨٣)، ولم أقف عليه في صحيحه.

(٢) البخاري (٤٨٦٠)، ومسلم (١٦٤٧) من حديث أبي هريرة.

(٣) في الأصل: «صادق».

(٤) أخرجه ابن حزم في «المحلى» (٦/ ٢٨٤) من طريق ليث، عن مجاهد، عن ابن مسعود.

وروي من طريق مسعر، عن وبرة السلمي، واختلف عليه في القائل؛ هل هو ابن مسعود أو ابن عمر، على وجوه:

□ فروي عن ابن مسعود: أخرجه سحنون في «المدونة» (١/ ٥٤٨) من طريق ابن عيينة، وأدخل بين وبرة وابن مسعود: همام بن الحارث.

□ وروي عن ابن عمر: أخرجه محمد بن الحسن في «المخارج» (ص١٠) من طريق أبي يوسف.

□ وروي على التردد: أخرجه عبد الرزاق (١٧٠٩٠) من طريق الثوري.

□ وروي على الإهمال: أخرجه ابن أبي شيبة (١٢٦٦٨)، والطبراني في «الكبير» (٩١٨٣) من طريق وكيع والحكم بن مروان الضرير. =

وفي حديث سعدٍ لمَّا حلف بالعُزَّى أنَّ الصَّحابة استعظموا ذلك(١).

وقال عمرُ لابنِ الزُّبير لمَّا قال: «والكعبةِ»: «لو علمتُ أنَّك تعمَّدت الحلف بذلك لأوجعتك ضربًا»(٢)، وهذا يقتضي أنَّ اليمين بغير الله من الذُّنوب المستوجِبة للعقوبة الشَّديدة. وإذا كانت أعظمَ من اليمين الفاجرة بالله وهي من الكبائر؛ فالله(٣) لا يغفرها.

وكذلك «الرِّياءُ» شِركٌ؛ وفي «الصَّحيح»(٤): «مَن عَمِلَ عَمَلاً أَشرَكَ فِيهِ غَيرِي فَأَنَا مِنهُ بَرِيءٌ، وَهُوَ كُلُّهُ لِلَّذِي أَشرَكَ»، فلم يَغفِرْ ذلك «الرِّياء» ويَقبل ما كان لله، بل أحبط(٥) الجميعَ.

فقد يقال: ليس الشِّركُ من الكبائر(٦).

وأمَّا «الخفيُّ» الذي لا يَعرفه(٧) صاحبُه؛ فهذا لم يَعلم أنَّه ذنبٌ. وقد(٨) رُوي أنَّ بعضَه غُفر له بتوحيده.

***

آخر كلام شيخ الإسلام أبي العبَّاس ابن تيمية

= والأشبه أنَّ مسعرًا رواه مهملًا فوقع التردد ممن رواه عنه، والله أعلم.
وروي عن ابن عباس: أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٨٩٣٧) بلفظ: «لأن أحلف بالله فأحنث وأكفِّر، أحب إلي من أن أضاهي بشيء».

(١) أخرجه النسائي (٣٨٠٩). (٢) أخرجه عبد الرزاق (١٧٠٨٩).

(٣) قوله: «وهي... فالله» في الأصل: «فهو... والله»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٤) أخرجه ابن ماجه (٤٢٠٢) بهذا اللفظ من حديث أبي هريرة، وهو عند مسلم (٢٩٨٥) بلفظ: «تَركتُهُ وَشِركَهُ».

(٥) قوله: «الله بل أحبط» في الأصل: «الله بل حبط»، ولعل الصواب ما أثبت.

(٦) كذا في الأصل، ولعل المراد: ليس هذا الشرك (= الشرك الأصغر) من الكبائر التي تدخل تحت عموم المشيئة، بل هو مما لا يُغفر.

(٧) في الأصل: «يعرف»، ولعل الصواب ما أثبت. (٨) في الأصل: «قد»، ولعل الصواب ما أثبت.

أَمْثَالُ القُرآن

(قِطعَةٌ مِنهُ)

تأليف

شيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس

أَحمد بن عبد الحليم بن عبد السَّلام ابن تيميَّة

(٦٦١ - ٧٢٨هـ)

تحقيق

عبد الله بن علي السُّليمان آل غيهب

تعريفٌ موجزٌ بالنَّصِّ المحقَّق[١]

رسالةٌ لطيفةٌ في الكلام على الأمثال الواردة في القرآن، مما مثَّل الله تعالى به القرآنَ والإيمانَ.

وقد ذكرها ابن رشيِّق في رسالته[٢]، وابن عبد الهادي في «**العقود الدرية**»[٣].

قال ابن رشيِّق: (قاعدة في: **أمثال القرآن**)، وقال ابن عبد الهادي: (كتاب: **أمثال القرآن**)، وفي غاشية المخطوط: (**أمثال القرآن**)، وقال الشَّيخ في أوَّلها: (فصلٌ فيما مثَّل الله تعالى به القرآنَ والإيمانَ. ضرب الله سبحانه لما أنزله من الإيمان والقرآن مَثَلين...).

وجاءت نسبة الرسالة إلى الشَّيخ صريحةً في غاشية الأصل الخطِّيِّ، كما أنها وقعت ضمن مجموع خطِّيٍّ جليلٍ يحوي رسائل ومسائل في التفسير للشَّيخ رضي الله عنه، وناسخه أحد تلاميذه فيما يظهر.

والظاهر أنها من مصنَّفاته الأخيرة، فحالها ونسختها وموضوعها وأسلوبها أشبه بهذا، وسبق بيان ذلك (ص١٤).

واعتمدت في إخراجها على قطعةٍ نفيسةٍ (= ورقتين) تقع ضمن المجموع الخطِّيِّ السابق -سبق الكلام عليه (ص٢٥)-، ولم أقف بعد بحث على غيرها.

---

(١) أوجزت التعريف لكونها قطعة يسيرة من الرسالة، يسَّر الله الوقوف على تمامها بمنِّه وفضله.

(٢) «**أسماء مؤلفات شيخ الإسلام ابن تيمية-الجامع**» (ص٣٦٢).

(٣) (ص٥٣).

نَماذِجُ مِنْ صُوَرِ الأُصُولِ الخَطِّيَّةِ المُعْتَمَدَة


بسم الله الرحمن الرحيم
فصل في مثل الله تعالى به القرآن والإيمان ضرب [illegible] انزله
من الإيمان في القرآن مثلين مثله بالماء ومثله بالنار ومثله بالماء لما فيه [illegible]
وبالنار لما فيه من النور والبيان ولهذا سماه الله روحا لما فيه من الحيوة
وسماه نورا لما فيه من الإنارة فقال تعالى وكذلك أوحينا إليك روحا من أمرنا ما
كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان ولكن جعلناه نورا نهدي به من نشاء من عبادنا
وانك لتهدي إلى صراط مستقيم صراط الله الذي له ما في السموات وما في الأرض ألا إلى الله
تصير الأمور فالضمير في قوله جعلناه يعود إلى الروح الذي أوحيناه أي جعلنا
ذلك الروح الذي أوحيناه إليك نورا وقوله ما كنت تدري ما الكتاب ولا الإيمان
[illegible] إلى الروح الذي أوحيناه يتضمن الكتاب والإيمان فإنه بما جاء الروح إليه أدراه
[illegible] لم يكن يدريه من الكتاب والإيمان وقد قيل الضمير في قوله جعلناه هو القرآن
[illegible] جعله نورا وقيل هو الإيمان لأنه أقرب المذكورين والصحيح أنه يتناولهما جميعا
[illegible] الروح وهو الذي ذكر أنه روحا فيعود الضمير إلى ما ذكر أنه أوحاه والقرآن
[illegible] إنما ذكر أنه لم يكن يدريهما وإن كان الكلام يدل على إيحائهما لكن سماه ذلك
[illegible] روحا في مثل قوله يلقي الروح من أمره على من يشاء من عباده لينذر
[illegible] يوم هم بارزون لا يخفى على الله منهم شيء وكذلك الروح الذي يوحى
[illegible] يتضمن للإنذار بالتوحيد والمعاد وهو نور جعله الله نورا [illegible]

أول المخطوط

سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني وسبحان الله وما أنا من المشركين
والذي هو على بصيرة كلما عرف الباطل ازدادت بصيرته في معرفة الحق والباطل
ازداد حبا للحق وبغضا للباطل والذي صنف الله به المنافقين صنف من لا يستطيع
سمع الحق ولا قبوله كما قال تعالى عن الكفار الذين كانت أعينهم في غطاء عن
ذكري وكانوا لا يستطيعون سمعا وقال تعالى ما كانوا يستطيعون السمع
وما كانوا يبصرون وقال تعالى فما لهم عن التذكرة معرضين كأنهم حمر مستنفرة
فرت من قسورة ٥ وأما المؤمن فهو إذا سمع أقوال الكفار ردها ويذمها
بحسب الإمكان بيده أو لسانه أو قلبه وطائفة من المنتسبين إلى السنة يكرهون
سمع من يرون أنه بدعة مطلقا ويأمرون بسد أسماعهم وقد يكونون هم
أيضا أهل بدعة كما يعرفون من الحاجة ٥

آخر المخطوط

النَّصُّ المُحَقَّقُ

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

فصلٌ
فيما مثَّل الله تعالى به القرآنَ والإيمانَ

ضرب الله سبحانه لما[1] أنزله من الإيمان والقرآن مَثَلين: مَثَّلَهُ بالماء، ومثَّلَه بالنَّار.

فمثَّله بـ«الماء» لمَا فيه من الحياة[2]، وبـ«النَّار» لمَا فيه من النُّور والبيان. ولهذا سمَّاه الله «روحًا» لما فيه من الحياة، وسمَّاه «نورًا» لما فيه من الإنارة؛ فقال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ رُوحٗا مِّنۡ أَمۡرِنَاۚ مَا كُنتَ تَدۡرِي مَا ٱلۡكِتَٰبُ وَلَا ٱلۡإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلۡنَٰهُ نُورٗا نَّهۡدِي بِهِۦ مَن نَّشَآءُ مِنۡ عِبَادِنَاۚ وَإِنَّكَ لَتَهۡدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٖ مُّسۡتَقِيمٖ ۝٥٢ صِرَٰطِ ٱللَّهِ ٱلَّذِي لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِۗ أَلَآ إِلَى ٱللَّهِ تَصِيرُ ٱلۡأُمُورُ﴾[3].

□ فالضَّميرُ[4] في قوله: ﴿جَعَلۡنَٰهُ﴾ يعود إلى «الرُّوح» الذي أوحيناه، أي:

---

(١) قوله: «الله سبحانه لما» ذهب غالب رسمه لانخرام موضعه في الأصل.

(٢) قوله: «من الحياة» ذهب غالب رسمه لانخرام موضعه في الأصل.

(٣) الشورى: (٥٢-٥٣).

(٤) انظر الأقوال في ذلك: تفسير مقاتل (٣/ ٧٧٦)، «معاني القرآن» للفراء (٣/ ٢٧)، تفسير الطبري (٢٠/ ٥٤٢)، «معاني القرآن» للزجاج (٤/ ٤٠٤)، «إعراب القرآن» للنحاس (٤/ ٦٤)، «الكشف والبيان» (٢٣/ ٣٩٩)، «النكت والعيون» (٥/ ٢١٢)، «التفسير البسيط» (١٩/ ٥٤٤)، «المحرر الوجيز» (٥/ ٤٤)، «زاد المسير» (٤/ ٧١)، «الكتاب الفريد» (٥/ ٥٤١)، «الفتاوى» (١٥/ ٧٣)، «البحر المحيط» (٩/ ٣٥٢).

جعلنا(١) ذلك الرُّوحَ الذي أوحيناه لك نورًا.

وقولُه: ﴿مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَـٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَـٰنُ﴾، يدلُّ على أنَّ «الرُّوح» الذي أوحاه يتضمَّن الكتاب والإيمان، وأنَّه بإيحاء «الرُّوح» إليه أدراه الله ما لم يكن يدريه من الكتاب والإيمان.

□ وقد قيل: الضَّميرُ في قوله: ﴿جَعَلْنَـٰهُ﴾: هو «القرآنُ»؛ لأنَّه جعله نورًا.

□ وقيل: هو «الإيمانُ»؛ لأنَّه أقربُ المذكورين.

□ والصَّحيح: أنَّه ينتظمهما جميعًا، والضَّمير للروح، وهو الذي ذكر أنَّه ﴿رُوحًا﴾، فيعود الضَّمير إلى ما ذكر أنَّه أوحاه.

و«القرآنُ» و«الإيمانُ» إنَّما ذكر أنَّه لم يكن يدريهما، وإن كان الكلامُ يدلُّ على إيحائهما؛ لكن سمَّى ذلك «روحًا»، كما سمَّاه «روحًا» في مثل قوله: ﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلتَّلَاقِ ﴿١٥﴾ يَوْمَ هُم بَـٰرِزُونَ ۖ لَا يَخْفَىٰ عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَىْءٌ﴾(٢).

وهذا «الرُّوح» الذي يوحيه ويلقيه على من يصطفيه للإنذار بـ«التَّوحيد» و«المعاد»؛ هو نورٌ جعله الله نورًا يهدي(٣).

❁❁❁

[٢/و] / ﴿... وَهُمْ يَسْتَبْشِرُونَ ﴿١٢٤﴾ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾(٤)؛ فـ«الرِّجس» فيهم، لا في القرآن.

---

(١) في الأصل تحتمل: «جعلناه» وهو الأشبه بالرسم، وتحتمل المثبت وهو الأشبه بالسياق.

(٢) غافر: (١٥-١٦).

(٣) آخر الورقة الأولى، والكلام غير متصل بما بعده من الورقة الثانية.

(٤) التوبة: (١٢٤-١٢٥).

و«البرق» مَثَلٌ لما في القرآن والإسلام من البيان والهدى، وهو أيضًا ما يُضيء لهم من نور إسلامهم الذي أظهروه.

وقولُه: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾[١]:

□ يقال[٢]: إنَّ جماعةً كانوا يفرُّون من سماع القرآن؛ لئلاَّ يأمرهم بالجهاد؛ مخافة الموت.

□ وقيل: هو مَثَلٌ لكراهتهم سماعَ القرآن.

وهو سبحانه قال: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾، ولم يقل: «من الرَّعد»؛ لأنَّ الرَّعد لا يُخاف منه[٣] الموتُ، وهم إنَّما كانوا يمتنعون من سماع ما يُخاف معه الموتُ؛ كالجهاد.

وأمَّا المخاوِفُ؛ فكانوا يكرهون سماعَها كما يكرهون سماعَ الرَّعد، من غير أن يسدُّوا آذانَهم. وهذا كما فعل قومُ نوحٍ، قال: ﴿وَإِنِّى كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوٓا۟ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِمْ وَٱسْتَغْشَوْا۟ ثِيَابَهُمْ وَأَصَرُّوا۟ وَٱسْتَكْبَرُوا۟ ٱسْتِكْبَارًا﴾[٤]، وهو نظيرُ قول المشركين: ﴿لَا تَسْمَعُوا۟ لِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَٱلْغَوْا۟ فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾[٥].

فالكُفَّارُ كانوا يجعلون أصابعَهم في آذانهم، ويردُّون أيديهم على أفواههم. وهذا موجودٌ في كثيرٍ ممَّن يردُّ الحقَّ ومَن يردُّ ما يعتقد أنَّه بدعةٌ؛ كما نُقل مثل ذلك عن طائفةٍ من المتقدِّمين.

---

(١) البقرة: (١٩).

(٢) انظر: «معاني القرآن» للفراء (١/ ١٧)، تفسير الطبري (١/ ٣٥٤، ٣٦٧، ٣٧٣)، «الكشف والبيان» (٣/ ١٥١)، «النكت والعيون» (١/ ٨٢)، «التفسير البسيط» (٢/ ٢٠٦)، «المحرر الوجيز» (١/ ١٠٢)، «زاد المسير» (١/ ٤١).

(٣) كذا في الأصل، وكأنَّ الأليق: «معه».

(٤) نوح: (٧).

(٥) فصلت: (٢٦).

وأمَّا المؤمنون؛ فإنَّما أمرهم الله بأن لا يجلسوا مع الخائضين؛ فقال تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ حَتَّىٰ يَخُوضُوا۟ فِى حَدِيثٍ غَيْرِهِۦ ۚ وَإِمَّا يُنسِيَنَّكَ ٱلشَّيْطَٰنُ فَلَا تَقْعُدْ بَعْدَ ٱلذِّكْرَىٰ مَعَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾(١)، ولم يأمر بسدِّ الأذن، ولا بردِّ الأيدي في الأفواه؛ فإنَّ المؤمنين قد علموا ما يقوله الكُفَّارُ وعرفوا فسادَه وهم على بصيرةٍ، كما قال تعالى: ﴿قُلْ هَٰذِهِۦ/ سَبِيلِىٓ أَدْعُوٓا۟ إِلَى ٱللَّهِ ۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِى ۖ وَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَمَآ أَنَا۠ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾(٢). [٢/ظ]

والذي هو «على بصيرةٍ»؛ كُلَّما عرف الباطل ازدادت بصيرتُه في معرفة الحقِّ والباطل، ازداد(٣) حبًّا للحقِّ وبُغضًا للباطل.

والذي وصف الله به المنافقين؛ صفةُ من لا يستطيع سمع الحقِّ ولا قبولَه، كما قال تعالى عن الكُفَّار: ﴿ٱلَّذِينَ كَانَتْ أَعْيُنُهُمْ فِى غِطَآءٍ عَن ذِكْرِى وَكَانُوا۟ لَا يَسْتَطِيعُونَ سَمْعًا﴾(٤)، وقال تعالى: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ﴾(٥)، وقال تعالى: ﴿فَمَا لَهُمْ عَنِ ٱلتَّذْكِرَةِ مُعْرِضِينَ ﴿٤٩﴾ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ﴿٥٠﴾ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍۭ﴾(٦).

وأمَّا المؤمنُ فهو إذا سمع أقوالَ الكُفَّار؛ يكرهُها وينكرُها بحسب الإمكان؛ بيده أو لسانه أو قلبه.

وطائفةٌ من المنتسبين إلى السُّنَّة يكرهون سماعَ ما يرون أنَّه بدعةٌ مطلقًا، ويأمرون بسدِّ أسماعِهم. وقد يكونون هم أيضًا على بدعةٍ، كما يفرُّون من المحاجَّة.

---

(١) النساء: (٦٨). (٢) يوسف: (١٠٨).
(٣) كذا في الأصل، وكأنَّ الأليق بالواو أو الفاء والله أعلم.
(٤) الكهف: (١٠١). (٥) هود: (٢٠).
(٦) المدثر: (٤٩-٥١).

الفَهَارِس

فهرس الآيات

فهرس الأحاديث والآثار

فهرس الشعر

فهرس الأعلام

فهرس الفرق والطوائف

فهرس الأماكن والبلدان

فهرس الكتب

فهرس المراجع

- أحكام القرآن، للقاضي أبي إسحاق إسماعيل بن إسحاق الأزدي الجهضمي، تحقيق: عامر صبري، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٦هـ.
- الاختيارات= الأخبار العلمية من الاختيارات الفقهية، لعلاء الدين أبي الحسن علي بن محمد بن عباس البعلي الحنبلي= ابن اللحام، تحقيق: أ.د.أحمد الخليل، دار ابن الجوزي، ط١، ١٤٣٦هـ.
- أدب الكاتب، لأبي محمد عبد الله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة.
- الأدب المفرد، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، ط٣، ١٤٠٩هـ.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤١٨هـ.
- الاستقامة، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٣هـ.
- الأصبهانية، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الله بن علي السليمان آل غيهب، دار العمرية للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٤٥هـ.
- إعراب القرآن، لأبي جعفر أحمد بن محمد ابن النحاس، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، ط٢، ١٤٢٩هـ.
- إعراب القرآن، لقوام السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد التيمي، اعتناء: فائزة المؤيد، ط١، ١٤١٥هـ.
- الأكملية، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الله بن علي السليمان آل غيهب، دار العمرية للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٤٥هـ.
- أنساب الأشراف، لأحمد بن يحيى البلاذري، تحقيق: سهيل زكار/ رياض زركلي، دار الفكر، ط١، ١٤١٧هـ.
- الأوسط من السنن والإجماع والاختلاف، لأبي بكر محمد بن إبراهيم ابن المنذر النيسابوري، تحقيق: جماعة من المحققين، دار الفلاح، ط١، ١٤٣٠هـ.

- **إيضاح الوقف والابتداء**، لأبي بكر محمد بن القاسم بن محمد الأنباري، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، ١٣٩٠هـ.
- **البحر المحيط**، لأثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، ١٤٢٠هـ.
- **البداية والنهاية**، لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير الشافعي، تحقيق: د. عبد الله ابن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط١، ١٤١٧هـ.
- **البديع في علم العربية**، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الشيباني الجزري، تحقيق: فتحي أحمد، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٠هـ.
- **بغية الباحث عن زوائد الحارث**، انتقاء: نور الدين علي بن سليمان الهيثمي، تحقيق: حسين أحمد الباكري، مركز خدمة السنة والسيرة النبوية، المدينة، ط١، ١٤١٣هـ.
- **التبيان في إعراب القرآن**، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري الحنبلي، تحقيق: علي البجاوي، دار الجيل، ط٢، ١٤٠٧هـ.
- **التبيان في أيمان القرآن**، لشمس الدين أبي بكر محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الله بن سالم البطاطي، دار عطاءات العلم، دار ابن حزم، ط٤، ١٤٤٠هـ.
- **تفسير آيات أشكلت**، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد العزيز الخليفة.
- **تفسير ابن جرير= جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، لأبي جعفر محمد بن جرير الطبري، تحقيق: د. عبد الله التركي، دار هجر، ط١، ١٤٢٢هـ.
- **تفسير ابن عطية= المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، لأبي محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي، تحقيق: عبد الله الأنصاري/ السيد عبد العال السيد إبراهيم، ط٢.
- **التفسير البسيط**، لأبي الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي النيسابوري الشافعي، تحقيق: مجموعة من المحققين (رسائل علمية)، ط١، ١٤٣٠هـ.
- **تفسير الثعلبي= الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، لأحمد بن محمد الثعلبي، تحقيق: أبي محمد ابن عاشور/ نظير الساعدي، دار إحياء التراث، ط١، ١٤٢٢هـ.
- **تفسير الماوردي= النكت والعيون**، لأبي الحسن علي بن محمد البصري البغدادي الماوردي، تحقيق: السيد بن عبد المقصود، دار الكتب العلمية.
- **تفسير مقاتل بن سليمان**، لأبي الحسن مقاتل بن سليمان الأزدي البلخي، تحقيق: عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث، ط١، ١٤٢٣هـ.
- **تلخيص الاستغاثة**، لعماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر ابن كثير الشافعي، تحقيق: محمد ابن علي عجال، مكتبة الغرباء، ١٤١٧هـ.

- توجيه اللمع، لأحمد بن الحسين بن الخباز، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، ط٢، ١٤٢٨هـ.
- جامع المسائل، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: محمد عزير شمس وآخرين، دار عالم الفوائد.
- الجامع لسيرة شيخ الإسلام ابن تيمية خلال سبعة قرون، جمعه: محمد عزير شمس/ علي العمران، دار عالم الفوائد، ط٥، ١٤٤٠هـ.
- الجنى الداني في حروف المعاني، لبدر الدين أبي محمد حسن بن قاسم المرادي المصري، تحقيق: فخر الدين قباوة/ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، مطبعة السعادة.
- الخصائص، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، لشهاب الدين أحمد بن يوسف بن عبد الدائم= السمين الحلبي، تحقيق: د. أحمد الخراط، دار القلم.
- الدر المنثور، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، دار الفكر، ١٤٣٢/ ١٤٣٣هـ.
- درء تعارض العقل والنقل، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: د. محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط٢، ١٤١١هـ.
- الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، لشهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني الشافعي، دائرة المعارف العثمانية، ط٢، ١٣٩٢هـ.
- الرد على السبكي في مسألة تعليق الطلاق، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الله المزروع، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٣٥هـ.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، لأحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق: أحمد الخراط، دار القلم، ط٣، ١٤٢٣هـ.
- زاد المسير في علم التفسير، لجمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي، دار الكتاب العربي، ط١، ١٤٢٢هـ.
- الزهد، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، عناية: محمد عبد السلام شاهين، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠هـ.
- السنن الصغرى= المجتبى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات-دار التأصيل، دار التأصيل، ط١، ١٤٣٣هـ.
- السنن الكبير، لأحمد بن الحسين البيهقي، تحقيق: عبد الله التركي بالتعاون مع مركز البحوث والدراسات العربية والإسلامية بدار هجر، ط١، ١٤٣٢هـ.

- السنن، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: عصام موسى هادي، دار الصديق، ط١، ١٤٣٤هـ.
- السنن، لأبي عثمان سعيد بن منصور الجوزجاني، تحقيق: د.سعد الحميد، دار الصميعي، ط١، ١٤١٧هـ.
- السنن، لمحمد بن يزيد ابن ماجه القزويني، تحقيق: عصام موسى هادي، الصديق/ مؤسسة الريان، ط١، ١٤٣١هـ.
- السنن= الجامع الكبير، لأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات-دار التأصيل، دار التأصيل، ط١، ١٤٣٥هـ.
- شرح الكافية الشافية، لجمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، ط١، ١٤٠٢هـ.
- شرح المفصل، لموفق الدين أبي البقاء ابن يعيش الموصلي، تحقيق: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٢هـ.
- شرح حديث المؤمن القوي، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني.
- شواذ القراءات، لرضي الدين أبي عبد الله محمد بن أبي نصر الكرماني، تحقيق: شمران العجمي، مؤسسة البلاغ.
- صحيح البخاري= الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.
- صحيح مسلم= المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، لمسلم بن حجاج القشيري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.
- الصفدية= قاعدة في تحقيق الرسالة وإبطال قول أهل الزيغ والضلالة، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: سيد الجليمي/ أيمن الدمشقي، دار أضواء السلف، ط١، ١٤٢٣هـ.
- الطبقات الكبير، لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الزهري، تحقيق: علي محمد عمر، مكتبة الخانجي، ط١، ١٤٢١هـ.
- عدة الصابرين وذخيرة الشاكرين، لشمس الدين أبي بكر محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق: إسماعيل بن غازي مرحبا، دار عطاءات العلم، ط٤، ١٤٤٠هـ.
- العقود الدرية في ذكر بعض مناقب شيخ الإسلام ابن تيمية، لشمس الدين أبي عبد الله محمد ابن أحمد ابن عبد الهادي المقدسي، تحقيق: علي العمران، دار عالم الفوائد، ط١، ١٤٣٢هـ.

- الفروع، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن مفلح بن محمد المقدسي الحنبلي، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٤هـ.
- القطع والائتناف، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس، تحقيق: عبد الرحمن المطرودي، دار عالم الكتب، ط١، ١٤١٣هـ.
- قلب الدليل= قاعدة في أن كل دليل عقلي يحتج به مبتدع ففيه دليل على بطلان قوله، لشيخ الإسلام تقي الدين أبي العباس أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني، تحقيق: عبد الله بن علي السليمان آل غيهب، دار العمرية للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٤٥هـ.
- الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، للمنتجب الهمذاني، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٧هـ.
- لسان العرب، لجمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري، دار صادر، ط٣، ١٤١٤هـ.
- المجروحين، لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي، تحقيق: حمدي السلفي، دار الصميعي، ط١، ١٤٢٠هـ.
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام أحمد بن تيمية، جمع وترتيب: عبد الرحمن بن محمد ابن قاسم وابنه محمد، ط١، ١٤٢٣هـ.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، لأبي الفتح عثمان بن جني الموصلي، تحقيق: مجموعة باحثين، وزارة الأوقاف، مصر، ١٣٨٦-١٣٨٩هـ.
- المحلى بالآثار، لأبي محمد علي بن أحمد ابن حزم الأندلسي، تحقيق: عبد الغفار البنداري، دار الكتب العلمية، ط٣، ١٤٢٤هـ.
- المخارج في الحيل، لمحمد بن الحسن الشيباني، مكتبة الثقافة الدينية، ١٤١٩هـ.
- مختصر في شواذ القرآن من الكتاب البديع، لابن خالويه، مكتبة المتنبي.
- المدونة، لمالك بن أنس الأصبحي، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٥هـ.
- المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات-دار التأصيل، دار التأصيل، ط١، ١٤٣٥هـ.
- المسند، لأبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني، تحقيق: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢١هـ.
- المسند، لأبي يعلى أحمد بن علي الموصلي، تحقيق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث، ط١، ١٤٠٤هـ
- المصنف، لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني، تحقيق: مركز البحوث وتقنية المعلومات دار التأصيل، دار التأصيل، ط٢، ١٤٣٧هـ.

- المصنف، لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، تحقيق: د. سعد الشثري، دار كنوز إشبيليا، ط١، ١٤٣٦هـ.
- معاني القرآن وإعرابه، لأبي إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، ط١، ١٤٠٨هـ.
- معاني القرآن، لأبي الحسن المجاشعي الأخفش، تحقيق: هدى قراعة، مكتبة الخانجي، ط١.
- معاني القرآن، لأبي زكريا يحيى بن زياد الديلمي الفراء، تحقيق: مجموع باحثين، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ط١.
- المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي السلفي، مكتبة ابن تيمية، ط٢.
- المفصل في صنعة الإعراب، لجار الله أبي القاسم محمود بن عمرو الزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، ط١، ١٩٩٣م.
- المقنع في رسم مصاحف الأمصار، لأبي عمرو عثمان بن سعيد الداني، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، مكتبة الكليات الأزهرية.
- المنتخب من مسند عبد بن حميد، لأبي محمد عبد الحميد بن حميد الكسي، تحقيق: صبحي السامرائي، محمود الصعيدي، مكتبة السنة، ط١، ١٤٠٨هـ.
- النشر في القراءات العشر، لشمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري، تحقيق: علي الضباع.
- النكت والفوائد السنية على مشكل المحرر، لشمس الدين محمد ابن مفلح، تحقيق: عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٨هـ.

فهرس الموضوعات

الموضوع الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة
□ أمثال القرآن	١٠٧-١٢٠
تعريفٌ موجزٌ بالنَّصِّ المحقَّق	١٠٩
نماذجُ من صور الأصول الخَطِّيَّة المعتمدة	١١١-١١٤
□ النَّصُّ المحقَّق	١١٥-١٢٠
تمثيل الإيمان والقرآن بالماء والنَّار. وتسميتهما روحًا ونورًا	١١٧
الكلام على قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَٰنُ وَلَٰكِن جَعَلْنَٰهُ نُورًا...﴾، وبيان الضمير في قوله: ﴿جَعَلْنَٰهُ﴾	١١٧
«البرق» مَثَلٌ لما في القرآن والإسلام من البيان والهدى	١١٩
الكلام على قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾	١١٩
سبب قوله سبحانه: ﴿مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ﴾، دون قوله: «من الرعد»	١١٩
إعراضُ الكُفَّارِ عن سماع الحقِّ. ونظيره موجودٌ في كثيرٍ ممَّن يردُّ الحقَّ أو ما يعتقد أنَّه بدعةٌ	١١٩
الفرق بين مجالسة الخائضين، وبين سماع الباطل ومعرفته	١٢٠
من كان على بصيرة؛ فإنَّه كُلَّما عرف الباطل ازدادت بصيرتُه	١٢٠
الفرق بين سماع المنافق وسماع المؤمن	١٢٠
مخالفة طائفة من المنتسبين إلى السُّنَّة في منعهم من سماع الباطل ومحاججة أهله	١٢٠
□ الفهارس	١٢١-١٥٤
فهرس الآيات	١٢٣
فهرس الأحاديث والآثار	١٣٤
فهرس الشعر	١٣٦
فهرس الأعلام	١٣٧
فهرس الفرق والطوائف	١٣٨
فهرس الأماكن والبلدان	١٣٩
فهرس الكتب	١٣٩
فهرس المراجع	١٤٠
فهرس الموضوعات	١٤٧